

No.: ٢٢٣ / ٢٠٢٥ العدد
Date: ٢٠٢٦ / ١ / ١ التاريخ



إلى/السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

م/ التقرير السنوي لعام 2025

نصديكم تحياتنا ..

نرفق لكم طياً نسخة مصدقة من التقرير السنوي والحسابات
الختامية المصدقة لعام 2025 المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية
الدولية ومعايير المحاسبة الدولية .

... مع التقدير ...

المرفقات /
التقرير السنوي لعام 2025 .
قرص (CD).

د. وليد مورييس عبد النور
المدير المفوض



مصرف المنصور
MANSOUR BANK للاستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني



ANNUAL REPORT 2025

التقرير السنوي



معاً نحو تنمية مستدامة ...
ندعم ترشيد استهلاك المياه
ومبادرات التشجير في العراق



ان حفاظك على هذه الوثيقة دون ضرر يُمكنك من استخدامها في الدوائر المرتبطة بهذا النظام

يُمكنك حفظ صورة الوثيقة في هاتفك لأستخدامها عند الضرورة

نؤيد صحة صدور الوثيقة الالكترونية بعد مطابقتها مع الوثيقة الورقية

وثيقة خاصة لا يمكن قراءتها الا بحساب موظف حكومي



850070815618999

عزيزي المواطن في حالة حدوث أي تلوؤ أو مشكلة في قراءة رمز الاستجابة السريعة

يرجى ارسال صورة رمز الاستجابة السريعة الى البريد الالكتروني

dm@ur.gov.iq

لمزيد من المعلومات عن الخدمات الحكومية الالكترونية، بالامكان زيارة الرابط التالي

www.ur.gov.iq

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية





ماكو داعي تأجل ... بطاقتك الائتمانية تسهل



تيتانيوم
اوبلاتينيوم



بالدينار العراقي



6551

AlmansourBank
mbi.iq

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي

2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية





خدماتنا المصرفية بين يديك

قروض سكنية

قروض شخصية

صرافات آلية

مقاصة إلكترونية

اعتمادات مستندية

تسهيلات مصرفية

تحويلات خارجية

بطاقة ائتمانية

تحويلات مصرفية

دفع POS

بطاقة مصرفية



6551

AlmansourBank
mbi.iq

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دعوة إلى السيدات والسادة المساهمين الكرام في مصرف المنصور للاستثمار (ش.م.خ) المحترمين

م / اجتماع الهيئة العامة السنوي

تحية طيبة:

إستناداً لأحكام المادتين 86 و 87/ثانياً من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، وتنفيذاً لقرار مجلس إدارة المصرف في اجتماعه المنعقد في 21 كانون الثاني 2026 يسرنا دعوتكم لحضور اجتماع الهيئة العامة السنوي الذي سيعقد في قاعة ببغداد في الساعة من صباح يوم (المصادف 2026)، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع الى يوم (المصادف 2026) في نفس المكان والزمان المعينين، لمناقشة فقرات جدول الأعمال المدرجة ادناه:

- 1- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025 والمصادقة عليه.
 - 2- مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025 والمصادقة عليه.
 - 3- مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025 والمصادقة عليها.
 - 4- إقرار مقسوم الأرباح وإتخاذ القرار المناسب بشأنه.
 - 5- مناقشة زيادة رأس مال الشركة من (445,000,000,000) دينار عراقي (فقط أربعمائة وخمسة وأربعون مليار دينار عراقي لا غير) الى (585,000,000,000) دينار عراقي (فقط خمسمائة وخمسة وثمانون مليار دينار عراقي لا غير) إستناداً لأحكام المادة (55 / ثانياً) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وتعديل المادة (رابعاً) من عقد تأسيس الشركة وإتخاذ القرار المناسب بشأنها.
 - 6- تعيين مراقبي الحسابات لعام 2026 وتحديد اجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة.
 - 7- إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم.
- نرجو تفضلكم بالحضور أصالة أو بإنبابة أحد المساهمين عنكم بصكوك الإنابة المتوفرة في المصرف أو توكيل الغير بوكالة مصدقة من الكاتب العدل، على أن تودع الإنابات والوكالات لدى هيئة الأوراق المالية قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد للاجتماع عملاً بأحكام المادة 91 المعدلة من قانون الشركات رقم 21 لعام 1997 المعدل مع إبراز تأييد المساهمة من مركز الإيداع العراقي بالإضافة الى تأييد مساهمته في حالة الإنابة مع مراعاة ما ورد في المادة 91 من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل.
- بإمكانكم الحصول على نسخة من كراس مواد الاجتماع من الإدارة العامة للمصرف/ مكتب المساهمين.

يسرنا أن نرحب بكم أجمل ترحيب ونشكركم مع فائق التقدير

مهدي محمد جواد الرحيم

رئيس مجلس الادارة



المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي

2. أعضاء مجلس الإدارة

3. كلمة رئيس مجلس الإدارة

4. نبذة عن المصرف

5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية

6. الاستدامة

7. تقرير مجلس الإدارة

8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية

9. العقود المبرمة

10. تنمية الموارد البشرية

11. سياسة إدارة المخاطر

12. التدقيق الداخلي

13. الحوكمة

14. الالتزامات غير المصرفية

15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات

16. فروع المصرف

17. المصارف المراسلة

18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين

19. البيانات المالية





حسابك الجاري من مصرف المنصور للاستثمار تحكم في ادارة مصروفاتك بسهولة وامان



6551

AlmansourBank
mbi.iq

أعضاء مجلس الإدارة

السيدة نور محمد جبر النعيمي



المنصب: نائب رئيس مجلس الإدارة - نائب رئيس تنفيذي أول لمجموعة "بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)".
المؤهلات العلمية: بكالوريوس في الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر.
الخبرة: 25 سنة خبرة مصرفية.
"ممثل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)".

السيد مهدي محمد جواد الرحيم



المنصب: رئيس مجلس الإدارة - عضو مجلس إدارة مصرف الراجحي سابقاً - نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الراجحي سابقاً.
المؤهلات العلمية: ماجستير في القانون - جامعة القاهرة.
الخبرة: خبير في القانون الدولي، المصارف، وإدارة الشركات.

السيد خالد فاروق سلهب



المنصب: عضو مجلس إدارة - نائب رئيس تنفيذي لإدارة علاقات الشركات العالمية لمجموعة "بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)".
المؤهلات العلمية: بكالوريوس في علوم إدارة الأعمال اختصاص العلوم المالية والمصرفية - الجامعة الأمريكية ببيروت.
الخبرة: 31 سنة خبرة مصرفية.

الدكتور وليد موريس حليم عبد النور



المنصب: عضو مجلس إدارة - المدير المفوض.
المؤهلات العلمية: دكتوراه في إدارة الأعمال - الجامعة الأوروبية سويسرا.
الخبرة: 40 سنة خبرة مصرفية في مجال المصارف والخدمات المالية.

السيد عدنان موسى محمد الموسوي



المنصب: عضو مجلس إدارة - المالك والمدير التنفيذي لشركة عدنان الموسوي للمقاولات.
المؤهلات العلمية: بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة بغداد.
الخبرة: 59 سنة خبرة في الاستشارات الهندسية.

السيد عمر محمد صالح المسفر



المنصب: عضو مجلس إدارة - مدير إدارة الضرائب المحلية لمجموعة "بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)".
المؤهلات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر.
الخبرة: 11 سنة خبرة مصرفية.

السيد فاسكين ساموئيل ساموئيل



المنصب: عضو مجلس إدارة - رئيس قطاع الاعمال - بنك الإسكان للتجارة والتمويل (شركة مساهمة عامة اردنية).
المؤهلات العلمية: بكالوريوس في إدارة الاعمال - جامعة الأردن.
الخبرة: 29 سنة خبرة مصرفية.

السيد محمد عبد الستار البغدادي



المنصب: عضو مجلس إدارة - رئيس مجلس إدارة مجموعة البغدادي للتجارة.
المؤهلات العلمية: بكالوريوس في علوم الاحصاء والحسابات - كلية الراجحي.
الخبرة: 30 سنة في مجال التجارة والأعمال الحرة.

السيد سعد جعفر محمد ناجي



المنصب: عضو مجلس إدارة - مستثمر.
المؤهلات العلمية: بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة اوكلاهوما.
الخبرة: 50 سنة خبرة في مجال الاستثمار والعقارات.

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي

2. أعضاء مجلس الإدارة

3. كلمة رئيس مجلس الإدارة

4. نبذة عن المصرف

5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية

6. الاستدامة

7. تقرير مجلس الإدارة

8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية

9. العقود المبرمة

10. تنمية الموارد البشرية

11. سياسة إدارة المخاطر

12. التدقيق الداخلي

13. الحوكمة

14. الالتزامات غير المصرفية

15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات

16. فروع المصرف

17. المصارف المراسلة

18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين

19. البيانات المالية





تمويل موثوق لمستقبل آمن القرض السكني من مصرف المنصور

مليون دينار

300



مرونة في السداد وفوائد تنافسية

6551

 AlmansourBank
 mbi.iq

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة المساهمين المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

باسمي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الادارة يسرني أن أرحب بكم في اجتماعنا السنوي العشرون، مع خالص شكري وتقديري لتبليبتكم دعوتنا ولثقتكم العالية ودعمكم المستمر لمصرفنا.

ويسعدني أن أضع بين أيديكم الكريمة تقريرنا السنوي هذا متضمناً جميع البيانات والمعلومات التي تعكس ما حققه مصرفكم خلال عام 2025 من منجزات ونتائج قياسية تحققت بدعمكم وتواصلكم معنا وجهود جميع العاملين في المصرف والدعم الكبير والمتواصل والمستمر من الجهات الحكومية الداعمة للمصرف وفي مقدمتها البنك المركزي العراقي، لقد كانت الأرباح المحققة خلال عام 2025 متميزة وقياسية مقارنة مع الفترة الماضية بزيادة مئوية بنسبة 92.5% رغم الظروف والتحديات التي واجهت القطاع المصرفي المحلي بشكل خاص وظروف البلد والعالم الخارجي الاقتصادية والسياسية بشكل عام.

لقد كان للنتائج المتميزة التي حققها مصرفكم خلال مسيرته الطويلة وخصوصاً في السنوات الثلاثة الأخيرة وانعكاساتها على زيادة حجم حقوق الملكية وخصوصاً زيادة رأس المال من (250) مليار دينار عراقي الى (445) مليار دينار عراقي الأثر الكبير في تقوية وترسيخ وجود المصرف في الساحة المصرفية العراقية خصوصاً بعد الإجراءات الإصلاحية التي اتخذها البنك المركزي العراقي بشأن (مشروع إصلاح القطاع المصرفي الخاص في العراق) ووجود الإمكانيات الحقيقية التي مكّنت المصرف من المضي بمسار (الاستمرار) وتحقيق المتطلبات اللازمة لذلك ضمن جدول زمني محدد من قبل البنك المركزي العراقي ويستمر لنهاية عام 2027.

واستمراراً بسياسة المصرف الرامية الى تعزيز وتوسيع قاعدة زبائنه وتنويع الخدمات المصرفية المقدمة لهم وخصوصاً الإلكترونية وما يتعلق بالبطاقات المصرفية فقد ازداد حجم قاعدة الزبائن فانعكس على رصيد الودائع المصرفية لتصبح (1.4) تريليون دينار عراقي بعد أن كانت (1.2) تريليون دينار عراقي في نهاية العام الماضي.

وتأكيداً لنهج المصرف في تخفيض حجم الديون المتعثرة فقد نجح المصرف في تخفيض نسبة صافي الديون المتعثرة الى 1.4% مؤكدين عزمنا على الاستمرار بهذا النهج ومتابعة الزبائن أولاً بأول لتلافي أية احتمالات للتعثر، وفي ذات الوقت توسيع حجم المحفظة الائتمانية التي ازدادت خلال عام 2025 بنسبة 46.6% ليصبح رصيدها (406) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (277) مليار دينار عراقي، مع تخصيصات بلغت 100% من إجمالي القروض المتعثرة رغم وجود ضمانات متينة وأغلبها عقارية، الى جانب التخصيصات المقررة في المعايير المحلية والدولية.



وفي الوقت ذاته فقد سعى مصرفكم الى ترسيخ الحوكمة المؤسسية والامتثال لمتطلبات الجهات الرقابية المعنية، اضافة الى تعزيز دور إدارة المخاطر وتطوير الآليات والاجراءات الرقابية والالتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة ومكافحة غسل الاموال وفق المعايير المحلية والعالمية.

السيدات والسادة المساهمين الكرام:

ان ما تحقق من نتائج متميزة يؤكد التزامنا المستمر بتحقيق النمو المستدام والتقدم المستمر لهذه المؤسسة المصرفية وتأكيدها تواجدها المحلي والعالمي ولنكون شركاء رئيسيين في دعم الاقتصاد الوطني وسياسة البنك المركزي العراقي وتحقيق تطلعاتكم، وقد حصل مصرفكم وللعام الثاني على التوالي على أعلى تصنيف إنتمائي بين المصارف العراقية الخاصة والعامة من قبل مؤسسة التصنيف العالمية (FITCH RATING) إذ حصل المصرف على التقييم (B Short Term, B- Long Term)، كما حصلنا على شهادات نظم الإدارة وفق معايير الأيزو الدولية (ISO) والتي شملت شهادة ISO 9,001 لنظام إدارة الجودة، وشهادة ISO 27,001 لنظام إدارة أمن المعلومات، وشهادة ISO 22,301 لنظام إدارة استمرارية الأعمال، وشهادة ISO 20,000 لنظام إدارة خدمات تقنية المعلومات، بالإضافة الى شهادة الامتثال للنظم الإدارية في إدارة المخاطر ومراسلات الدفع وحوالات الدفع الخارجية وإدارة شكاوى العملاء وتحسين رضاهم، ونحن على يقين بأن المستقبل يحمل فرصاً كبيرة لتحقيق تطلعاتكم وتعزيز مكانة المصرف في السوق.

إن السياسة الرصينة والمتينة التي اعتمدها مصرفكم منذ تأسيسه والاجراءات المكثفة والجهود الاستثنائية المبذولة خلال السنوات الأخيرة ساهمت بشكل كبير في تحقيق التقدم الكبير والتميز في نتائج أعمال المصرف في جميع المجالات وفي مقدمتها النتائج المالية والموقع التنافسي وتقوية وتعزيز سمعة ومكانة المصرف المحلية والعالمية، وكان للجهات القطاعية الحكومية الدور الواضح والتميز في دعم جهود المصرف لتحقيق النتائج المذكورة وتعزيزها وفي مقدمتها البنك المركزي العراقي وهيئة الأوراق المالية ودائرة تسجيل الشركات وسوق العراق للأوراق المالية، وبهذه المناسبة نكرر شكرنا وتقديرنا العالين لجميع الجهات المذكورة لهذا الدعم والمساندة، كما نشكر ايضاً زبائن المصرف الذين فضلوا التعامل والتعاون مع المصرف مؤكدين لهم الاستمرار بذات النهج لضمان استثماراتهم وودائعهم وتوفير متطلباتهم المصرفية، ونشكر جميع العاملين في المصرف لاسيما من كانت لهم جهود متميزة في تحقيق هذه النتائج التي تضمنها تقريرنا السنوي هذا متمنين للجميع دوام الموفقية والنجاح، وشاكرين حضوركم الكريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته


مهدي محمد جواد الرحيم
رئيس مجلس الإدارة



المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة

4. نبذة عن المصرف

5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية



مصرف المنصور للاستثمار

أعلى تصنيف ائتماني في العراق

LT IDR على المدى الطويل B-
ST IDR على المدى القصير B



التصنيف الائتماني لوكالة Fitch

6551

نبذة عن مصرف المنصور للاستثمار

يعد مصرف المنصور للاستثمار واحداً من المؤسسات المصرفية الرائدة في العراق، حيث تأسس كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش/27,520) بتاريخ 13 أيلول 2005، والصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات، استناداً إلى احكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وقد حمل المصرف عند تأسيسه اسم (شركة مصرف المنصور للاستثمار - شركة مساهمة خاصة) ثم حصل على إجازة ممارسة الأعمال المصرفية بموجب موافقة البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والانتماء بكتابه ذي العدد (9/3/368) في 20 شباط 2006 وذلك وفقاً لأحكام قانون المصارف النافذ.

بدأ المصرف أعماله برأس مال مدفوع بالكامل بلغ 55 مليار دينار عراقي، وبعد مراحل التطور اللاحقة والتوسع التدريجي في أنشطته المصرفية بالإضافة إلى التزامه الدائم بتعليمات وتوجيهات البنك المركزي العراقي الخاصة بتعزيز الملاءة المالية فقد جرت عدة زيادات رأسمالية متعاقبة، ليصبح رأس ماله المدفوع بالكامل 445 مليار دينار عراقي موزعاً على 445 مليار سهم بقيمة اسمية مقدارها 1 دينار عراقي للسهم الواحد.

ويمتاز المصرف بهيكل مساهمين استراتيجي يعكس متانة مركزه المؤسسي حيث يساهم بنك قطر الوطني - قطر بنسبة 54.19% من رأس المال فيما يساهم بنك الإسكان للتجارة والتمويل - (شركة مساهمة عامة اردنية) بنسبة 9.38% من رأس مال مصرف المنصور للاستثمار، الأمر الذي يعزز قدرات المصرف الفنية والمالية ويمنحه دعماً اقليمياً قوياً في مجالات الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر.

نظراً لمتانة ورصانة مصرف المنصور للاستثمار وطبيعة تركيبة مساهميه وملاءتهم المالية والسمعة الدولية الحالية لأبرز مساهميه على المستوى الدولي والمحلي، والالتزام الواضح بتطبيق جميع المعايير المحلية والدولية التي تتعلق بجميع مفاصل العمل المصرفي السليم، وتنفيذاً لما جاء في

مشروع إصلاح القطاع المصرفي الخاص في العراق، فإن مقومات المصرف المذكورة مكنته من الاستمرار بالعمل المصرفي، ويقوم المصرف حالياً بتلبية جميع المتطلبات اللازمة لتحقيق متطلبات الاستمرار بحسب التوقعات المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

وصف أنشطة المصرف

يمارس مصرف المنصور للاستثمار كافة الأنشطة المصرفية والمالية المنصوص عليها في قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وذلك ضمن الأطر التنظيمية والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وتشمل هذه الأنشطة طيفاً واسعاً من الخدمات والعمليات المصرفية من أبرزها:

- قبول الودائع بالدينار العراقي والعملات الأجنبية لأجل متعددة.
- خصم الأوراق التجارية وسندات الأمر وكافة وثائق التسليف.
- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بمختلف أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية.
- فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير بالعملتين المحلية والأجنبية.
- تقديم خدمات الدفع والتحويل عبر القنوات المتاحة.
- إصدار أدوات الدفع بما يشمل السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع والانتماء.
- شراء وبيع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وفق أنظمة القطع والتعليمات النافذة.
- الاستدانة وقبول الكفالات بأنواعها المختلفة.
- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المتداولة المسموح بها داخل العراق.
- تنفيذ الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والحوالات الداخلية والخارجية.
- تنفيذ جميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات في العراق وخارجه ضمن الأطر القانونية المعتمدة.

الهوية المؤسسية للمصرف

تجمع أعمال مصرف المنصور للاستثمار بين الالتزام الصارم بالمعايير التنظيمية الوطنية والتوجهات المؤسسية نحو الارتقاء بخدماته إلى مستويات متقدمة تتماشى مع أفضل الممارسات في القطاع المصرفي وتنعكس هويته في عدة محاور رئيسية:

- بنية مالية قوية وملاءة عالية.
- مساهمون استراتيجيون ذوو خبرة مصرفية إقليمية ودولية.
- التزام قوي بأطر الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر.
- تركيز واضح على الابتكار الرقمي وتطوير المنتجات.
- مساهمة فعالة في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التحول المصرفي في العراق.

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف

5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية

6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدقي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية





بطاقتك من مصرف المنصور فلوسك تسافر وياك وين متكون



6551

الرؤية الاستراتيجية للمصرف

تنطلق الرؤية الاستراتيجية لمصرف المنصور للاستثمار من طموح مؤسسي واضح يسعى إلى ترسيخ مكانة المصرف بوصفه أحد أكثر المؤسسات المالية ثقة وموثوقية في العراق وأحد الأعمدة الرئيسة في تعزيز استقرار القطاع المصرفي وتنميته وترتكز هذه الرؤية على التزام راسخ بترسيخ القيم الجوهرية للمصرف وتنمية خبراته المؤسسية وتطوير قدراته التشغيلية بما يضع العميل في صميم العمل المصرفي ويسهم في دعم توجهات مجموعة بنك قطر الوطني نحو ترسيخ حضورها الإقليمي والعالمي عبر الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا وتسعى هذه الرؤية إلى تمكين المصرف من أداء دوره الريادي عبر الارتقاء بمنظومة الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي ونشر ثقافة مصرفية قائمة على الجودة والابتكار وبما يواكب التحولات الاقتصادية العالمية ويعزز دور المصرف كمؤسسة قادرة على دعم التنمية الوطنية وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

المهمة المؤسسية للمصرف

تقوم مهمة المصرف على مجموعة من المبادئ والسياسات التي تهدف إلى تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين والعملاء والشركاء والجهات الرقابية وذلك من خلال منهجية تشغيلية متوازنة تجمع بين الامتثال والتطوير والابتكار وتقوم هذه المهمة على الأسس الرئيسية التالية:

1. الالتزام بالقيم المؤسسية الشاملة

يعتمد المصرف على منظومة قيمية راسخة تشمل الثقة والشفافية وروح الفريق والإبداع والاستدامة والتميز والابتكار بما يشكل قاعدة قوية لسلوك المصرف الداخلي والخارجي ويعزز مصداقيته وسمعته المؤسسية في السوق العراقي والإقليمي.

2. الامتثال الكامل للتوجيهات الرقابية والتنظيمية

يولي المصرف أهمية قصوى للتقيد التام بتوجيهات البنك المركزي العراقي وبالإطار الرقابي المحلي والدولي بما يعزز ثقة المتعاملين ويُرَسِّخ بيئة مصرفية مسؤولة ومتوافقة مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية المعتمدة في الصناعة المصرفية.

3. تطوير رأس المال البشري

يركّز المصرف على اجتذاب أفضل الكفاءات المصرفية وتطويرها والمحافظة عليها باعتبار رأس المال البشري الركيزة الأساسية لجودة الخدمات وقدرة المصرف على التنافس والنمو ويُعد الاستثمار في التدريب وبناء القدرات وصقل المهارات المهنية والتقنية أولوية استراتيجية لضمان جاهزية الكوادر لمواكبة التحولات المتسارعة.

4. تعزيز الرفاه الاجتماعي ودعم المجتمعات

يدرك المصرف أن دوره لا يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية بل يمتد ليشمل الإسهام في رفاهية المجتمع من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية ودعم المبادرات المجتمعية والتعليمية والاقتصادية والبيئية بما يعكس التزامه بدوره الوطني والإنساني.

5. تقديم منتجات وخدمات مبتكرة تواكب المعايير العالمية

يعمل المصرف على تطوير محفظة من المنتجات المصرفية المتقدمة وصياغة حلول مالية تلائم احتياجات مختلف شرائح العملاء من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، وذلك عبر قنوات تقليدية ورقمية متطورة وبما يضمن مواءمة عروضه مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

6. قيادة التحول الرقمي على مستوى العمليات

يعتبر التحول الرقمي عنصراً مركزياً في استراتيجية المصرف حيث يسعى إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية واعتماد تقنيات مالية مبتكرة وإعادة تصميم العمليات التشغيلية بما يعزز كفاءة الأداء ويحسن تجربة العملاء ويرفع من قدرة المصرف على الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق والتوجهات التنظيمية.

7. بناء منظومة تشغيلية مرنة وقادرة على التكيف

يحرص المصرف على تعزيز مرونته المؤسسية من خلال تطوير عملياته الداخلية وتحديث خطط استمرارية الأعمال ورفع جاهزيته التشغيلية لمواجهة التحديات والمتغيرات الاقتصادية والمالية وبما يضمن استمرار تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية تحت مختلف الظروف.

الإطار الاستراتيجي للأولويات المستقبلية

ترتكز استراتيجية المصرف للأعوام الثلاثة القادمة على تعزيز النمو المستقر ورفع كفاءة العمليات وتوسيع الحضور الجغرافي وتعزيز الابتكار الرقمي وتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين وأصحاب المصلحة كافة وذلك عبر مجموعة من المحاور الاستراتيجية المتكاملة كما يلي:

المحور الأول: تعزيز مركزية العميل

يُعد العميل محوراً رئيسياً في جميع سياسات المصرف وعملياته حيث يسعى المصرف إلى ترسيخ نهج يضع احتياجات العملاء وتطلعاتهم في مقدمة الاهتمامات وذلك من خلال:

- تطوير منتجات وخدمات مالية مصممة خصيصاً لمختلف شرائح العملاء بما يشمل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى.
- الاستثمار في أنظمة إدارة علاقات العملاء (CRM) لرفع جودة التفاعل وتحسين تجربة العميل في جميع نقاط الاتصال.
- إعادة تصميم رحلات العميل عبر القنوات المصرفية المختلفة لضمان تجربة مصرفية سلسة ومتكاملة وذات قيمة مضافة.
- إنشاء إدارة أو دائرة مبيعات مباشرة متخصصة لتعزيز الاستحواذ على العملاء وتنمية الحصة السوقية في قطاعات التجزئة والشركات.

المحور الثاني: التحول الرقمي الشامل

يُعد التحول الرقمي ركيزة أساسية في تحقيق التميز التنافسي للمصرف وتطوير نموذج أعمال قادر على مواكبة التطورات التقنية المتسارعة في القطاع المالي وذلك من خلال:

- تنفيذ منصات مصرفية رقمية متطورة توفر تجربة مميزة وأمنة للعملاء عبر الإنترنت والهاتف المحمول والقنوات الرقمية الأخرى.

• إعادة هندسة العمليات التشغيلية

(Processes Re-engineering) لرفع الكفاءة وتقليل الهدر والزمن اللازم لإنجاز المعاملات.

- تعزيز القدرات الرقمية للمصرف بما يمكنه من دعم التوسع المستقبلي وتقديم منتجات وخدمات جديدة بسرعة وفعالية.

المحور الثالث: تنويع مصادر الإيرادات

يسعى المصرف إلى بناء قاعدة إيرادات أكثر تنوعاً واستدامة وذلك من خلال:

- دخول أسواق جديدة وطرح منتجات متخصصة تستهدف شرائح عملاء غير مستغلة بالكامل في السوق.
- اعتماد سياسات فعالة للبيع المتقاطع والبيع الإضافي لتعظيم القيمة المتحققة من العلاقات القائمة مع العملاء الحاليين.

المحور الرابع: الحوكمة وإدارة المخاطر

تُعد الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر بشكل فعال من الأسس الجوهرية للحفاظ على متانة الوضع المالي للمصرف واستدامة نموه وذلك من خلال:

- تعزيز أطر إدارة مخاطر الائتمان بما يسهم في الحد من حالات التعثر وضمان جودة المحفظة الائتمانية.
- ترسيخ وتحديث سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال (AML) ومعرفة عميلك (KYC) بما يتوافق مع أحدث المتطلبات الرقابية.
- ضمان الامتثال التام بجميع المتطلبات التنظيمية والتشريعية لتفادي المخاطر القانونية ومخاطر السمعة والمحافظة على ثقة المتعاملين.

المحور الخامس: الكفاءة التشغيلية وتحسين التكلفة

- يركز المصرف على تعزيز كفاءته التشغيلية بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحسين مستويات الربحية دون الإخلال بجودة الخدمات.
- أتمتة عمليات المكاتب الخلفية لخفض المصاريف التشغيلية وتوجيه الموارد نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.
- إعادة هيكلة شبكة الفروع عبر تعزيز القنوات الرقمية وتقليل الاعتماد المفرط على الفروع التقليدية حيثما يكون ذلك مناسباً.
- تطبيق أفضل الممارسات التشغيلية واعتماد مؤشرات أداء واضحة لرفع كفاءة العمليات في جميع وحدات المصرف.

المحور السادس: الاستدامة ودمج معايير ESG

يدرك المصرف الأهمية المتزايدة لمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في تعزيز استدامة الأعمال المصرفية ومواءمتها مع توقعات المستثمرين والعملاء والجهات الرقابية وذلك من خلال:

- دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرارات الإقراض والاستثمار بما يعزز الدور المسؤول للمصرف في الاقتصاد.
- تطوير حلول للتمويل الأخضر بما يشمل دعم المشاريع المرتبطة بالطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الموارد.
- تعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية بما يتماشى مع تطلعات المجتمع المحلي والجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين.

المحور السابع: التوسع الجغرافي والنمو

يولي المصرف أهمية لتوسيع انتشاره الجغرافي بما يساهم في تعزيز الشمول المالي والوصول إلى شرائح أوسع من العملاء وذلك من خلال:

- التوسع في المحافظات الأقل خدمة مصرفية عبر افتتاح فروع جديدة أو توفير قنوات رقمية مخصصة لتلك المناطق.
- تعزيز الانتشار في المحافظات المكتظة سكانياً من خلال افتتاح أكثر من فرع واحد عند الحاجة لتحسين مستوى الخدمة والتغطية.

- دعم فرق المبيعات المباشرة وتوسيعها بما يُمكن المصرف من استقطاب العملاء بوتيرة أسرع وتحقيق نمو مستدام في قاعدة العملاء.

المحور الثامن: تطوير المواهب والثقافة المؤسسية

يعتبر المصرف أن تطوير الموارد البشرية وترسيخ ثقافة مؤسسية إيجابية وملهمة من أهم عوامل نجاحه على المدى البعيد وذلك من خلال:

- الاستثمار المستمر في برامج تدريبية متخصصة لرفع مهارات الموظفين لا سيما في المجالات الرقمية وخدمة العملاء وإدارة المخاطر.
- بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الابتكار والعمل الجماعي والمسؤولية الفردية والجماعية تجاه الأهداف الاستراتيجية للمصرف.
- اعتماد حد أدنى سنوي لساعات التدريب لكل وظيفة حسب طبيعتها ومسؤولياتها بما يضمن استمرارية تطوير القدرات.
- ترسيخ قيم الشغف والنزاهة والحكمة والمعرفة كمرتكزات أساسية لسلوك الموظفين وقراراتهم اليومية.

المحور التاسع: التكنولوجيا والابتكار

تُعد التكنولوجيا والابتكار التقني من الأدوات الرئيسة التي يعتمد عليها المصرف لتعزيز قدرته التنافسية وتحسين جودة خدماته وذلك من خلال:

- ضمان استقرار الأنظمة الرقمية والخدمات الإلكترونية بما يضمن استمرارية الخدمة المصرفية بجودة عالية.
- تعزيز الأمن السيبراني لحماية بيانات العملاء والمصرف والحفاظ على الثقة التي يوليها المتعاملون للبنية التقنية للمصرف.
- زيادة الأتمتة وتقليل المهام اليدوية عبر استخدام حلول وتقنيات متقدمة بما يرفع الإنتاجية ويقلل الأخطاء التشغيلية.
- إطلاق برنامج ولاء رقمي متكامل قائم على النقاط يتيح للعملاء كسب نقاط عن كل معاملة واستردادها آلياً عبر الإنترنت مقابل خدمات ومنتجات متنوعة مثل تذاكر السفر والفنادق وتأجير السيارات حول العالم، وغيرها من المزايا.



المحور العاشر: قياس الأداء المؤسسي

يعتمد المصرف على منظومة متكاملة لقياس الأداء المؤسسي بما يسمح بتقييم التقدم المحقق نحو الأهداف الاستراتيجية واتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب وذلك من خلال:

- اعتماد مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) مثل هامش صافي الفائدة (NIM) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة التكلفة إلى الدخل وغيرها من المؤشرات ذات الصلة.
- مراجعة الأداء بشكل دوري على مستوى الوحدات والإدارات المختلفة ومقارنته بالأهداف المحددة والخطط المعتمدة.
- تحديث الاستراتيجيات والسياسات وفق النتائج المتحققة والمتغيرات في البيئة التشغيلية لضمان استمرار مواءمة الأداء مع التوجهات الاستراتيجية للمصرف.

المحور الحادي عشر: الاستدامة والمسؤولية

الاجتماعية المتقدمة

- يتعامل المصرف مع الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية بوصفهما جزءاً أساسياً من هويته المؤسسية وأحد أهم عناصر استمراريته وازدهاره على المدى الطويل وذلك من خلال:
- التعاطي مع الجوانب البيئية مثل تغير المناخ وشح الموارد والجوانب الاجتماعية مثل حقوق الإنسان والاشتغال المالي وخصوصية البيانات والجوانب المتعلقة بالحوكمة مثل مكافحة الفساد وتركيبية مجالس الإدارة والممارسات الأخلاقية ضمن إطار متكامل لمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).
 - اعتماد برنامج استدامة شامل يتوافق مع المعايير المحلية والدولية ويستجيب لتوقعات المستثمرين والعملاء والجهات الرقابية والموظفين.
 - دعم مبادرات الفنون والثقافة والشؤون الاقتصادية والصحة والبيئة والشؤون الاجتماعية والإنسانية ودعم الفعاليات الرياضية، بالإضافة إلى دعم الشباب والتعليم بما يعكس التزام المصرف بدوره كشريك فاعل في تنمية المجتمع.



المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية

6. الاستدامة

7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية



مصرف المنصور
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني للاستثمار



خدمة العملاء وياكم يستقبل جميع استفساراتكم



6551

 AlmansourBank
 mbi.iq

الاستدامة

نلتزم في مصرف المنصور للاستثمار بتحقيق قيمة طويلة الأمد في المجالات المالية والبيئية والاجتماعية والأخلاقية، بما يعود بالفائدة على الأشخاص والكوكب.

كما نظل متمسكين بقناعتنا بأن الاستدامة هي عامل تمكين حاسم في تقديم قيمة مالية وبيئية واجتماعية طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة لدينا، وإلى جانب التركيز على تحقيق الأداء المالي القوي، فإننا ملتزمون بإحداث تأثير فعال وتقديم مساهمة إيجابية في المجتمع، بما يتجاوز الأطر التقليدية للخدمات المصرفية، ونطمح إلى تعزيز وتطوير وبناء عالم يتسم بالعدل والشمول والإنصاف ويتم فيه مراعاة الجوانب البيئية.

تدمج استراتيجيتنا الاستدامة بالكامل في نموذج الأعمال والتشغيل الخاص بنا، ويعمل مصرف المنصور للاستثمار بشكل استباقي على تحديد وفهم ومعالجة الموضوعات الجوهرية المتعلقة بأعمالنا وموظفينا وأصحاب المصلحة لدينا والمجتمع، ويساعدنا هذا النهج الشامل على معالجة التأثيرات الرئيسية الفعلية والمحتملة عبر ركائز الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

إطار واستراتيجية الاستدامة في مصرف المنصور للاستثمار

هدفنا هو تحقيق أداء مالي مستدام من خلال تقليل المخاطر وتحديد فرص الأعمال الجديدة وتعزيز علامتنا التجارية، حيث يتكون إطار الاستدامة لدينا من ثلاث ركائز أساسية: التمويل المستدام، والعمليات المستدامة، والالتزامات غير المصرفية.

التمويل المستدام

هو دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطة التمويل التي يقوم بها مصرف المنصور للاستثمار لتحقيق الربح الهادف، حيث نهدف إلى مساعدة العملاء على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وإقراض الشركات التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز

الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والفئات التي لا تحظى بقدر كاف من الخدمات، والتواصل مع العملاء بشكل مسؤول، حيث يعد دمج الاعتبارات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطتنا التمويلية أهم طريقة يمكننا من خلالها دعم أهداف التنمية المستدامة الوطنية والعالمية، كما أن ذلك يمكننا من تحديد وإدارة وتخفيف المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية في محافظتنا، مع تعظيم فرص الأعمال الناشئة عن التحول العادل إلى اقتصاد أكثر شمولاً.

العمليات المستدامة

هي دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عملياتنا، وذلك عبر سلسلة التوريد الخاصة بنا لضمان أننا نعمل بشكل أخلاقي مع إدراك تأثيرنا على البيئة، حيث نهدف إلى تعزيز ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر، وتعزيز المساواة بين القوى العاملة لدينا، وتقليل انبعاثات الكربون الناتجة عن عملياتنا، وهذا يحافظ على مكانة مصرف المنصور للاستثمار كجهة عمل مفضلة، مع ضمان الامتثال للوائح المتزايدة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

الالتزامات غير المصرفية

مشمولة في برنامج مصرف المنصور للاستثمار للمسؤولية الاجتماعية الذي يتم تنفيذه في المجتمعات التي نخدمها، حيث نهدف إلى المساهمة في المجتمع بما يتجاوز الحدود التقليدية للأنشطة المصرفية، مع التركيز على التعليم والتوظيف المالي، والصحة والبيئة، والأنشطة الاجتماعية والإنسانية.

الشهادات التي حصل عليها المصرف خلال عام 2025

حصل المصرف على ثلاث شهادات دولية في مجال الجودة والادارة وهي:

- نظام ادارة استمرارية الأعمال (ISO 22,301): تؤكد هذه الشهادة قدرة المصرف على الاستجابة الفعالة للطوارئ واستمرارية العمليات الحيوية دون انقطاع.
- نظام إدارة أمن المعلومات (ISO 27,001): تضمن هذه الشهادة تطبيق أعلى معايير حماية البيانات والمعلومات مما يقلل من المخاطر الأمنية.
- نظام إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات (ISO20,000): تؤكد هذه الشهادة التزام المصرف بتقديم خدمات تقنية عالية الجودة وفق ادارة خدمات معترف به.

المشاريع التي استحدثها المصرف خلال سنة 2025

- تحديث أنظمة المصرف فيما يخص عملية فتح الحسابات وربطها من خلال نظام سير عمل الكتروني وأرشفة الكترونية وتسريع الاجراءات في فتح الحسابات المصرفية وتقديم الخدمة الأمثل للزبون.
- تحديث الأنظمة وأتمتتها والامتثال لمتطلبات الجهات الرقابية وفي مقدمتها البنك المركزي العراقي.
- النظام الموحد للصكوك وأتمتة عملية مقاصة الصكوك الالكترونية بالشكل الذي يقلل الى حد كبير من الاخطاء في ادخال معلومات الصك والساحب والمستفيد النهائي.
- إطلاق منتج الوديعة المتعددة والذي يشمل انواع أكثر من الودائع (الثابتة والمتحركة والمرنة والخاصة) لتلبي مختلف احتياجات الزبائن.
- توسعة شبكة الصرافات الآلية لتصل الى 21 صراف في عموم العراق.

الفعاليات التي أقامها المصرف أو شارك فيها خلال

عام 2025

- شارك المصرف في أسبوع الشمول المالي العربي في مختلف محافظات العراق.
- أطلق المصرف حملة لدعم الأيتام.
- شارك المصرف في معرض ومؤتمر النفط والغاز والطاقة المتجددة.
- مشاركة المصرف في اليوم العالمي للحضارة البابلية
- أقام المصرف حملة توعوية لمحاربة سرطان الثدي.

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة

7. تقرير مجلس الإدارة

8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية





خدماتنا المصرفية الالكترونية eMBI



تحقق من حسابك بشكل دوري عبر eMBI، وأبلغ قسم خدمة الزبائن على الرقم (6551) فوراً عن أي حركة مشبوهة أو لم تقم بتفويضها.

6551

مجلس الإدارة:

1. أعضاء مجلس الإدارة الأصليون:

الاسم	المنصب
السيد مهدي محمد جواد الرحيم	رئيس مجلس الادارة
السيدة نور محمد جبر النعيمي	نائب رئيس مجلس الادارة
الدكتور وليد موريس حليم عبد النور	عضو مجلس الادارة – المدير المفوض
السيد خالد فاروق سلهب	عضو مجلس الادارة
السيد عدنان موسى محمد الموسوي	عضو مجلس الادارة
السيد سعد جعفر محمد ناجي	عضو مجلس الادارة
السيد محمد عبد الستار البغدادى	عضو مجلس الادارة
السيد عمر محمد صالح المسفر	عضو مجلس الادارة
السيد فاسكين ساموئيل ساموئيل	عضو مجلس الادارة

2. أعضاء مجلس الإدارة الاحتياط:

السيد اسماعيل محمد العمادي
السيد نوري موسى الموسوي
السيد جورج هنري بيل
السيد نمر مرشد نمر
السيد خالد عبد الله الهيل
السيدة رند مهدي محمد جواد الرحيم
السيد جورج سرقيس جورج
السيد نبيل عبد الرسول البناء

المزايا والمكافآت التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

لم يحصل أي من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على أية مزايا أو بدلات حضور تخص العام 2025، وقد قررت الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد في 26 شباط 2025 منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي قدره 140 مليون دينار عراقي.

مساهمات كبار مالكي الأسهم (كبار المساهمين 1% فأكثر)

المساهم (*)	نسبة الملكية	عدد الأسهم (*)
بنك قطر الوطني (قطر)	54.19%	241,133,918,890
بنك الإسكان للتجارة والتمويل (الأردن)	9.38%	41,757,775,613
اسمهان جليل عبد الوهاب	3.15%	14,000,000,000
سليمان عبد القادر عبد المحسن ابراهيم المهيدب	2.90%	12,920,456,174
عصام عبد القادر عبد المحسن ابراهيم المهيدب	2.90%	12,920,456,151
عماد عبد القادر عبد المحسن ابراهيم المهيدب	2.90%	12,920,456,151
محمد عبد الستار البغدادي	2.24%	9,983,544,921
EUPHRATES IRAQ FUND LTD	1.84%	8,209,848,108
عدنان موسى محمد الموسوي	1.44%	6,417,563,557
سامي بن مساعد بن سيف ال سيف	1.15%	5,121,050,000

(*) بحسب سجل المساهمين كما في 31 كانون الأول 2025

الإدارة التنفيذية

السيد علي سلمان السعيد



المسمى الوظيفي: معاون المدير المفوض.
التحصيل العلمي: بكالوريوس إدارة واقتصاد - محاسبة.
الخبرة: 27 سنة خبرة في المجال المصرفي.

الدكتور وليد مورييس عبد النور



المسمى الوظيفي: المدير المفوض.
التحصيل العلمي: دكتوراه في إدارة الأعمال.
الخبرة: 40 سنة خبرة في المجال المصرفي.

السيد تموز هاني الراهب



المسمى الوظيفي: رئيس قطاع إدارة المخاطر.
التحصيل العلمي: دكتوراه في إدارة المخاطر.
الخبرة: 16 سنة خبرة في المجال المصرفي.

السيد معاز خيرى الأسدي



المسمى الوظيفي: رئيس الإدارة المالية.
التحصيل العلمي: ماجستير في إدارة الأعمال.
الخبرة: 17 سنة خبرة في المجال المصرفي.

السيد جاد جوزيف غطاس



المسمى الوظيفي: رئيس قطاع الأعمال.
التحصيل العلمي: ماجستير علوم مالية ومصرفية.
الخبرة: 23 سنة خبرة في المجال المصرفي.

السيد سعد مهند يحيى



المسمى الوظيفي: مراقب الامتثال.
التحصيل العلمي: بكالوريوس قانون.
الخبرة: 20 سنة خبرة في المجال المصرفي.

السيد رامي نقولا موسى



المسمى الوظيفي: مدير القسم الإداري والخدمات.
التحصيل العلمي: إجازة في الهندسة الميكانيكية.
الخبرة: 29 سنة خبرة في المجال المصرفي.

السيد روجيه يوسف عبود



المسمى الوظيفي: مدير دائرة الخدمات المصرفية للتجزئة.
التحصيل العلمي: ماجستير في إدارة الأعمال والعلوم التجارية.
الخبرة: 27 سنة خبرة في المجال المصرفي.

السيد فراس محمد علي جابر



المسمى الوظيفي: مدير قسم التدقيق الداخلي.
التحصيل العلمي: بكالوريوس علوم محاسبة.
الخبرة: 13 سنة خبرة في المجال المصرفي.

السيد زيد رشيد عبد الحميد



المسمى الوظيفي: مدير إدارة تقنية المعلومات.
التحصيل العلمي: بكالوريوس علوم حاسبات.
الخبرة: 20 سنة خبرة في المجال المصرفي.

اللجان التنفيذية

يعتمد المدير المفوض على عدد من اللجان الداخلية المتخصصة لمساعدته في القيام بمهامه، وهذه اللجان هي:

- اللجنة الادارية
- لجنة الموجودات والمطلوبات
- لجنة استمرارية الاعمال
- لجنة ادارة المخاطر
- لجنة تقنية المعلومات
- اللجنة الائتمانية
- لجنة الموارد البشرية
- لجنة المشتريات
- لجنة القروض المتعثرة
- لجنة IFRS 9

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة

8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية

9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية



مصرف المنصور
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني للاستثمار

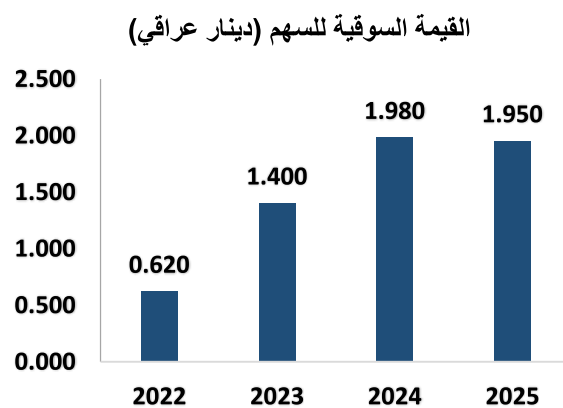
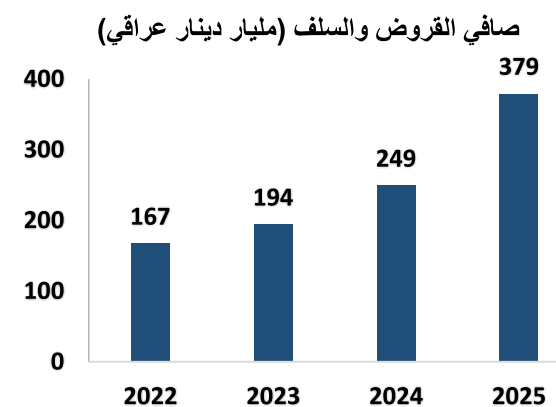
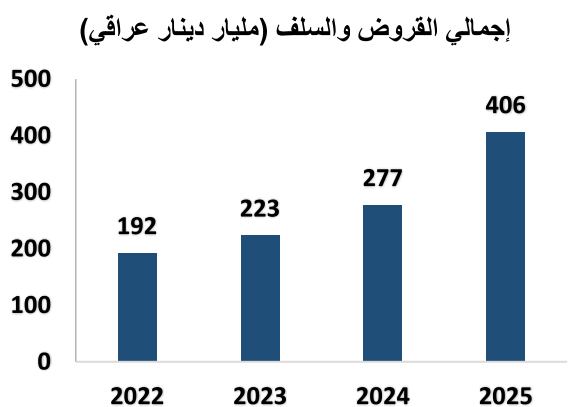
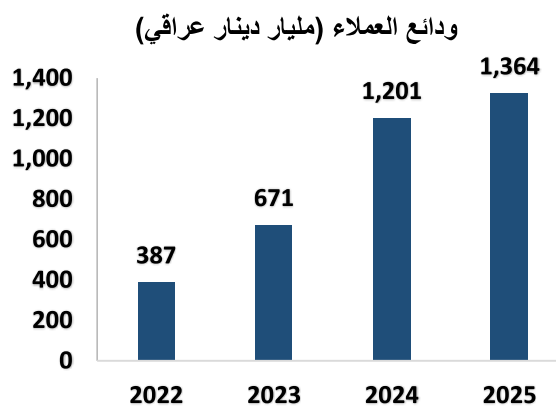
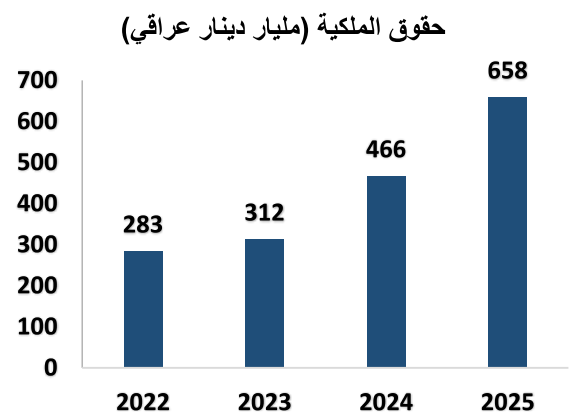
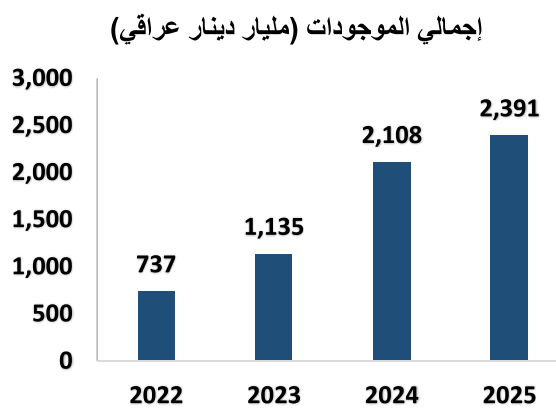
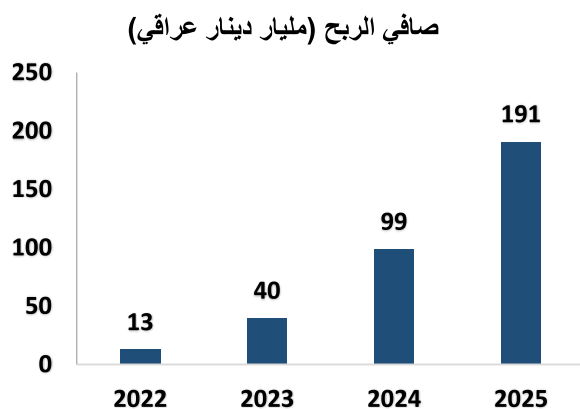


نغطي جميع استيراداتك من خلال شبكة مراسلينا الواسعة حول العالم اعتمادات مستندية و خطابات ضمان



6551

AlmansourBank
mbi.iq



تحليل نتائج الأعمال:

بلغ صافي أرباح مصرف المنصور للاستثمار بعد الضريبة لعام 2025 ما مجموعه 191.5 مليار دينار عراقي مقابل مبلغ 99.4 مليار دينار عراقي لعام 2024 بارتفاع قدره 92.5% عن عام 2024، ويعود ذلك إلى زيادة حجم العمليات المصرفية وتوسع المصرف في تقديم الخدمات المالية المبتكرة والتي جذبت شريحة أوسع من العملاء.

الدخل التشغيلي

- بلغ مجموع الفوائد الدائنة مبلغ 69.1 مليار دينار عراقي خلال عام 2025 مقابل مبلغ 44.3 مليار دينار عراقي خلال عام 2024 مرتفعة بنسبة 56%، ويعود هذا الارتفاع إلى الأسباب التالية:

- بلغت الفوائد من التسهيلات الائتمانية المباشرة لعام 2025 مبلغ 27.5 مليار دينار عراقي، تمثل زيادة بمبلغ 6.8 مليار دينار عراقي عن عام 2024 ونسبة نمو 32.8%، توافقت الزيادة في الفوائد مع زيادة إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال عام 2025 بمبلغ 129 مليار دينار عراقي، تمثل نمو بنسبة 46.6% عن عام 2024.

- بلغت الفوائد من الاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة مبلغ 21 مليار دينار عراقي خلال عام 2025 مرتفعة بمبلغ 8 مليار دينار عراقي عن عام 2024 تمثل زيادة بنسبة 62.4%، وذلك نتيجة النمو والتنوع في الاستثمارات المالية خلال عام 2025.

- زيادة حجم الودائع لدى المصارف والذي نتج عنه زيادة الفوائد الناتجة عنها حيث بلغت الفوائد لعام 2025 مبلغ 20.5 مليار دينار عراقي مرتفعة بمبلغ 9.9 مليار دينار عراقي عن عام 2024، تمثل نسبة نمو 93.6% عن عام 2024.

- بلغ مجموع الفوائد المدينة مبلغ 10.1 مليار دينار عراقي خلال عام 2025 مقابل مبلغ 8.8 مليار دينار عراقي خلال عام 2024 مرتفعة بنسبة 14.5%، ويعود ذلك الارتفاع نتيجة النمو وزيادة حجم العمليات المصرفية.

- بلغ الدخل من العمولات والرسوم الدائنة مبلغ 95.8 مليار دينار عراقي خلال عام 2025 مقابل مبلغ 85 مليار دينار عراقي خلال عام 2024 مرتفعاً بنسبة 12.8%، ويعود ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى ما يلي:

- ارتفعت العمولات من التسهيلات غير المباشرة في عام 2025 بنسبة 50.1% عن عام 2024، لتصل إلى 9.3 مليار دينار عراقي، وجاء هذا الارتفاع نتيجة نمو محفظة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة.

- ارتفعت العمولات من الخدمات المصرفية في عام 2025 بنسبة 9.3% عن عام 2024، لتصل إلى 84.8 مليار دينار عراقي، وجاء هذا الارتفاع نتيجة التوسع في الخدمات المقدمة من المصرف.

- بلغت الأرباح التشغيلية الناتجة عن التعاملات بالعملات الأجنبية مبلغ 2.6 مليار دينار عراقي خلال عام 2025.

- بلغت إيرادات نافذة بيع العملات الأجنبية مبلغ 128.1 مليار دينار عراقي خلال عام 2025 مرتفعة بنسبة 124.2% عن عام 2024.

- بلغ إيراد الاستثمار مبلغ 46.6 مليون دينار عراقي خلال عام 2025.

- بلغ إجمالي الدخل التشغيلي مبلغ 270.5 مليار دينار عراقي خلال عام 2025 مرتفعاً بنسبة 59.7% عن عام 2024 والذي بلغ 169.3 مليار دينار عراقي والذي يعكس نمو جوهري في أنشطة المصرف الأساسية.

المصاريف التشغيلية

- بلغ مجموع نفقات الموظفين مبلغ 11.3 مليار دينار عراقي خلال عام 2025 مرتفعاً بنسبة 29.2% عن عام 2024، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة عدد الموظفين خلال عام 2025 بمقدار 46 موظف يمثل نسبة زيادة 16.7% عن عام 2024، إلى جانب الزيادات السنوية التي طبقت على الرواتب.

تحليل المركز المالي:

- ارتفعت اجمالي موجودات المصرف في نهاية عام 2025 لتصل لمبلغ 2.4 ترليون دينار عراقي بنسبة نمو تبلغ 13.4% مقارنة مع نهاية عام 2024 التي بلغت 2.1 ترليون دينار عراقي، وهذا يترافق مع زيادة نشاط البنك والنتائج الإيجابية ومستوى تطور الخدمات المصرفية.
- ارتفع النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي في نهاية عام 2025 بمبلغ 226.3 مليار دينار عراقي بنسبة نمو تبلغ 17.2% مقارنة مع نهاية عام 2024 ليصل النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي بنهاية عام 2025 لمبلغ 1.5 ترليون دينار عراقي، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى نمو ودائع العملاء في المصرف.
- ارتفعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمبلغ 5.4 مليار دينار عراقي عن بداية العام بنسبة 2.2% لتصل إلى 250 مليار دينار عراقي كما في نهاية عام 2025، والذي يعكس زيادة القدرة على توليد إيرادات إضافية للمصرف.
- ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة الصافية بنسبة 52.2% عن بداية العام، حيث بلغت 379.5 مليار دينار عراقي في نهاية عام 2025، وذلك بعد تنزيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة، وفي ذات السياق استمرت الإدارة بتكثيف الجهود لتحصيل أكبر قدر ممكن من أموال المصرف المتعثرة، حيث انخفضت نسبة إجمالي الديون المتعثرة (غير العاملة) من 7% نهاية عام 2024 إلى 3.4% نهاية عام 2025. كما وانخفضت نسبة صافي الديون المتعثرة (أي بعد استبعاد الفوائد المعلقة) من 2.8% نهاية عام 2024 إلى 1.4% نهاية عام 2025.

- بلغ مجموع النفقات التشغيلية الأخرى مبلغ 16.5 مليار دينار عراقي خلال عام 2025 مرتفعاً بنسبة 20.4% عن عام 2024، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة المصاريف الناتجة عن نمو وتوسع أعمال المصرف خلال العام.
- تم خلال عام 2025 تشكيل مخصصات متنوعة بمبلغ 15 مليار دينار عراقي مقابل تشكيل مخصصات متنوعة بمبلغ 19.7 مليار دينار عراقي خلال عام 2024، وذلك بهدف دعم المركز المالي للمصرف والمحافظة على حقوق المساهمين.

مؤشرات الربحية

- بلغت نسبة العائد على الموجودات 10% خلال العام 2025، مقارنة بنسبة 7.4% خلال عام 2024، مما يعكس الكفاءة في إدارة الموجودات لتعظيم الربحية.
- بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 40.2% خلال عام 2025، مقارنة بنسبة 30.9% خلال عام 2024، إن التغير في هذا المؤشر هو نتيجة الزيادة الجوهرية في ربحية المصرف والذي تم استثماره في زيادة رأس المال للمصرف.
- بلغت حصة السهم من الربح قبل الضريبة مبلغ 0.527 دينار عراقي في عام 2025، مقارنة بمبلغ 0.406 دينار عراقي في عام 2024، مما يشير إلى الأداء المميز للمصرف وهو من الأعلى بين المصارف العراقية خلال عام 2025.
- بلغت القيمة الدفترية للسهم في نهاية عام 2025 مبلغ 1.478 دينار عراقي مقارنة بمبلغ 1.328 دينار عراقي في نهاية عام 2024 والذي يظهر نمو حقوق مساهمي المصرف.
- بلغ مؤشر الكفاءة التشغيلية (إجمالي المصاريف التشغيلية / إجمالي الدخل التشغيلي) نسبة 11%، مما يعكس تحقيق أقصى قدر من الإنتاجية والإيرادات، مع تقليل التكاليف والمصاريف التشغيلية.

تحليل حقوق الملكية:

- ارتفعت حقوق الملكية للمصرف بمبلغ 191.7 مليار دينار وبنسبة 41.1% لتصل إلى مبلغ 657.7 مليار دينار عراقي كما في نهاية عام 2025.
- بلغ رأس مال المصرف في نهاية عام 2025 مبلغ 445 مليار دينار عراقي مقارنة بمبلغ 351 مليار دينار عراقي في نهاية عام 2024، حيث تمت عدة عمليات زيادة رأس المال خلال السنوات السابقة كما يلي:

• المرحلة الأولى

- زيادة رأس مال المصرف بمبلغ 50 مليار دينار عراقي عن طريق زيادة نقدية بمبلغ 40 مليار دينار عراقي وضم احتياطي التوسعات والتطوير المشكل في السنوات السابقة وجزء من الأرباح المدورة القابلة للتوزيع بمبلغ 10 مليار دينار عراقي إلى رأس المال.

• المرحلة الثانية

- زيادة رأس مال المصرف بمبلغ 51 مليار دينار عراقي عن طريق زيادة نقدية بمبلغ 15 مليار دينار عراقي وزيادة بمبلغ 36 مليار دينار عراقي عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة القابلة للتوزيع إلى رأس المال.

• المرحلة الثالثة

- زيادة رأس مال المصرف بمبلغ 94 مليار دينار عراقي عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة القابلة للتوزيع إلى رأس المال.

- بلغ احتياطي القيمة العادلة في نهاية عام 2025 مبلغ 593 مليون دينار عراقي.

- يساهم بنك قطر الوطني - قطر بنسبة 54.19% من رأس مال المصرف، كما يساهم بنك الاسكان للتجارة والتمويل (شركة مساهمة عامة أردنية) بنسبة 9.38% من رأس مال المصرف.

- بلغ الاحتياطي الإلزامي في نهاية عام 2025 مبلغ 26.4 مليار دينار عراقي.

- بلغت ودائع العملاء في نهاية عام 2025 مبلغ 1.4 تريليون دينار عراقي بارتفاع يبلغ 162.3 مليار دينار عراقي عن نهاية عام 2024 مع الإشارة إلى أن هذا النمو في الودائع رافقه التخفيض الكبير في التركزات العالية وانخفاض المخاطر قصيرة الأجل في الودائع مقارنة بأرصدة عام 2024.

- بلغت التأمينات النقدية في نهاية عام 2025 مبلغ 234.1 مليار دينار عراقي.

المؤشرات المالية ومقاييس الأداء

- يتمتع المصرف بنسب عالية من السيولة سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية، حيث مازالت نسبة السيولة لدى المصرف من ضمن النسب العالية بين المصارف العراقية حيث بلغت نسبة السيولة في نهاية عام 2025 نسبة 87% وهذا يدل على متانة وقوة ورصانة المصرف وقدرته على التكيف مع جميع الحالات.

- بلغت نسبة كفاية رأس المال 66.4% في نهاية عام 2025 مقارنة بنسبة 54.9% في نهاية عام 2024، حيث أن نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2025 أعلى من الحد الأدنى الذي تتطلبه معايير لجنة بازل 3 والبنك المركزي العراقي والبالغة 12.5% والتي تعكس قدرة المصرف على حماية مصالح المودعين والمستثمرين مع إيجاد توازن بين المخاطر والربحية.

- بلغت نسبة الموجودات السائلة 82% في نهاية عام 2025، مما يعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بكفاءة ومرونة مالية عالية.

- بلغت نسبة الموجودات المدرة للدخل 32.5% في نهاية عام 2025 مقارنة بنسبة 26% في نهاية عام 2024، مما يشير إلى الكفاءة العالية لعمليات التشغيل.

ارتباطات والتزامات انتمائية:

- بلغت الاعتمادات المستندية في نهاية عام 2025 مبلغ 238.6 مليار دينار عراقي مقارنة بمبلغ 171.8 مليار دينار عراقي في نهاية عام 2024.
- بلغت خطابات الضمان في نهاية عام 2025 مبلغ 139.2 مليار دينار عراقي مقارنة بمبلغ 84.4 مليار دينار عراقي في نهاية عام 2024.
- بلغت سقفوف تسهيلات غير مستغلة في نهاية عام 2025 مبلغ 160.9 مليار دينار عراقي مقارنة بمبلغ 101.8 مليار دينار عراقي في نهاية عام 2024.

أداء سهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية:

- نتيجة للأداء المتميز للمصرف في جميع المجالات خلال عام 2025 ولا سيما الارتفاع الكبير في صافي نتيجة أعماله خلال عام 2025 فقد ارتفع سعر سهم المصرف في تداولات سوق العراق للأوراق المالية لعدة مرات واستمر بذلك ليبلغ سعر الإغلاق 1.95 دينار/سهم في آخر جلسة تداول للعام 2025 مقارنة بسعر إغلاق 1.98 دينار/سهم في نهاية عام 2024.
- على الرغم من تأثير توزيعات الأسهم التي أدت إلى تعديل السعر المرجعي وانخفاض سعر السهم، إلا أن السهم استمر في الارتفاع محققاً أداءً إيجابياً في السوق.

السلسلة الزمنية للأرباح الموزعة للمساهمين

- قام المصرف خلال عام 2025 بتوزيعات للأسهم على المساهمين نتيجة عمليات زيادة رأس المال المنفذة خلال عام 2025 بقيمة 94 مليار دينار عراقي (بنسبة 21.12% من رأس المال المصرح به).
- لم يشهد العام 2025 أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات المصرف.

التصنيف الائتماني

قامت وكالة التصنيف الدولية Fitch Ratings بإعادة تأكيد تصنيف (IDR) الطويل الأجل والقصير الأجل لمصرف المنصور للاستثمار مع نظرة مستقبلية مستقرة كما يلي:

- على المدى القصير ST IDR B
 - على المدى الطويل LT IDR B-
 - تصنيف الجدوى Viability CCC+
 - تصنيف دعم المساهمين Shareholder Support B-
- وهو الأعلى تصنيفاً في العراق، مما يعكس نجاح استراتيجية مصرف المنصور للاستثمار والدعم الكبير الذي يتلقاه من مجموعة QNB ومرونة وأداء مالي قوي في مواجهة ديناميكيات السوق المتطورة، وبما يعزز مكانة المصرف في السوق المصرفية والمالية في المنطقة. وبفضل هذه النظرة المستقبلية المستقرة، سيحافظ مصرف المنصور للاستثمار على قوته في مواجهة التحديات والمخاطر مع الاستمرار في تقديم قيمة مضافة لمساهمي.

إفصاحات أخرى عن عام 2025:

- لا يوجد اعتماد على موردين محليين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات أو الإيرادات.
- لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها المصرف أو أي من منتجاته بموجب القانون والأنظمة أو غيرها كما لا توجد اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها المصرف.
- لا توجد أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل المصرف أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- لا توجد أية شركات تابعة للمصرف.
- لم يشهد العام 2025 أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات المصرف.
- يلتزم المصرف بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله، خصوصاً فيما يتعلق بمعايير الجودة على المصرف.

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. **العقود المبرمة**
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية





في حال فقدان بطاقةك أو تعرضها للسرقة
يرجى زيارة أحد فروعنا أو الاتصال بنا على الرقم
6551 لإيقافها فوراً عن طريق خدمة العملاء



6551

أهم العقود التي أبرمها المصرف خلال عام 2025:

عنوان العقد	اسم الشركة / الجهة	قيمة العقد (بالدينار العراقي)
عقد تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لمبنى الادارة والفرع الرئيسي وفروع الفرات الأوسط	شركة الإحسان للخدمات الأمنية والحراسات المحدودة	275,880,000
عقد تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع السليمانية	شركة كينك فورس للخدمات الأمنية	28,800,000
عقد تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع أربيل	شركة ستيبر للخدمات الأمنية والحراسات الخاصة	32,400,000
عقد تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع البصرة	شركة الأعضاء للخدمات الأمنية والحراسات الخاصة	61,200,000
عقد تقديم خدمة الانترنت العالمية والمحلية للإدارة والفروع - المزود الأول	شركة الأول تيليكون لخدمات الانترنت والاتصالات	51,840,000
عقد ايجار فرع السليمانية	اسماعيل محمد علي وأحمد محمد أحمد	62,880,000
عقد ايجار فرع أربيل	كارزان طه حمه شريف	94,320,000
عقد شراء أثاث وتجهيزات لبناء فرع المنصور الجديد	شركة الرسوم العالمية للأثاث	170,726,780
عقد تقديم وتركيب أجهزة UPS مركزية لبناء فرع المنصور الجديد	شركة أعمدة التكامل للتجارة العامة	51,605,000
عقد ترميم وإعادة اكساء وتأهيل فرع جميلة	شركة البلاد للمقاولات العامة	563,356,600
عقد تأهيل الطابقين الثاني والثالث من بناء فرع اربيل	شركة DHC للمقاولات	245,000,000
عقد تقديم خدمات اعلانية طرقية مضاءة بالخدمات المصرفية	شركة Promo Media للدعاية	150,000,000
عقد تنفيذ تحسينات الامان والامتثال لبرمجيات M265 E5	شركة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	60,260,000
عقد تنفيذ مشروع البوابة الآمنة للبريد الالكتروني EGS	شركة I4 Solution	67,950,313
عقد توريد وتركيب وتشغيل منظومة لحفظ البيانات Veam Storage	شركة السور الرقمي DW	132,000,000
عقد توريد وتركيب تجهيزات لمنظومة HR DR	شركة القارية لخدمات المعلومات والاتصالات	52,000,000
عقد مشروع منع فقدان البيانات ببوابة الويب DLP web gateway	شركة ساير كود تكنولوجيا	132,000,000
عقد توريد وتشغيل وتطبيق أنظمة معلومات نظام إدارة مخصصات الخسائر الائتمانية	شركة الرواد لنظم المعلومات	65,500,000

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
- 10. تنمية الموارد البشرية**
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية



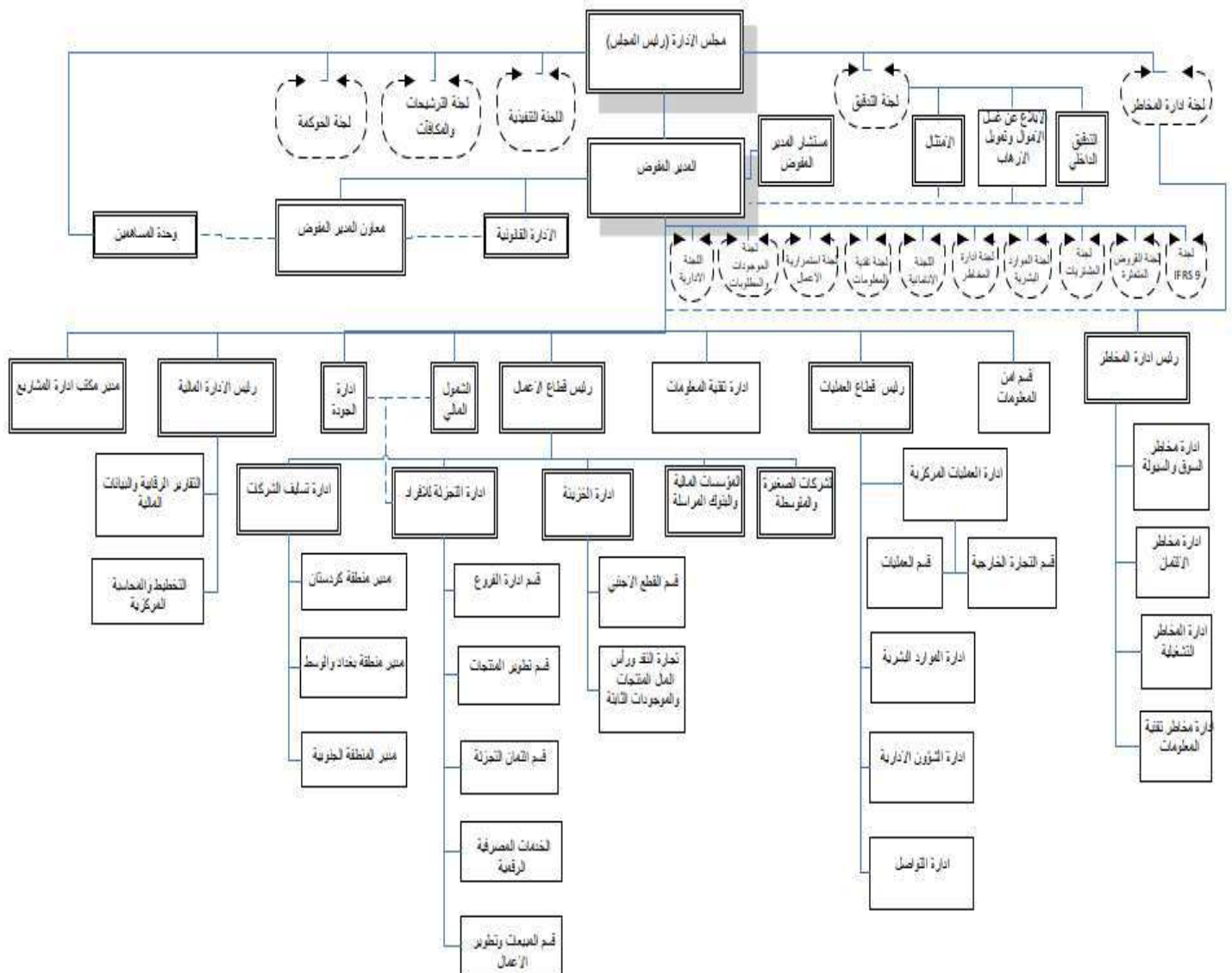


أشترى كل اللي تريده وسدد
بس 10% شهرياً



البطاقات الائتمانية بالدينار العراقي
من مصرف المنصور للاستثمار

6551



- تنفيذ تقييم شامل للاحتياجات التدريبية بالتنسيق مع الإدارات المختلفة لتحديد الفجوات المهارية ووضع خطط تطوير موجهة لكل وظيفة.
- العمل على تطوير نظام إدارة الأداء ليعتمد على مؤشرات أداء رئيسية KPIs أكثر دقة وشفافية تربط بين إنجاز الأهداف الفردية والأهداف المؤسسية.

نظرة عامة على القوى العاملة

إجمالي عدد الموظفين 322 موظف.
عدد الموظفين الذكور 178 موظف يمثل 55%
عدد الموظفات الاناث 144 موظف يمثل 45%
معدل دوران الموظفين لعام 2025 يعادل 7.4%

كشف بالدورات المقامة والمشارك فيها خلال عام 2025:

عدد المشاركين	عدد الدورات	مكان الدورة
92	50	البنك المركزي العراقي
127	28	رابطة المصارف وشركات التدريب المحلية
175	38	داخل المصرف
19	6	أخرى داخل العراق
413	122	المجموع

استقطاب الكفاءات وإدارة المواهب

- واصلت إدارة الموارد البشرية خلال عام 2025 جهودها في تعزيز سياسات التوظيف وجذب الكفاءات بما يلبي احتياجات المصرف الحالية والمستقبلية من خلال:
- استقطاب نخبة من المواهب المتميزة والكفاءات الشابة في مختلف مجالات العمل المصرفي لتعزيز قدرات المصرف التنافسية.
 - العمل على تحديث آليات التوظيف والاختيار والسعي الى اعتماد نظام إلكتروني لتلقي الطلبات وفرزها، بما يضمن الشفافية والسرعة في عملية الاختيار.

الموارد البشرية في مصرف المنصور للاستثمار

يُعد العنصر البشري أحد أهم أصولنا الاستراتيجية، ويحتل مركزاً محورياً في تحقيق رؤيتنا وأهدافنا المصرفية، خلال عام 2025، عملنا على تعزيز قدرات موظفينا، وتطوير البنى التحتية الرقمية، وتعميق ثقافة الأداء بما يتماشى مع متطلبات البيئة المصرفية المحلية والدولية.

يعتمد مصرفنا على جهة الموارد البشرية ليس فقط بوصفها جهة تنفيذية ولكن كشريك فاعل في التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي حيث تشمل مهام القسم تخطيط القوى العاملة بما يتماشى مع نمو المصرف والتوسع في الخدمات، تصميم مسارات التطوير المهني والنجاح الوظيفي، تعزيز ثقافة الأداء والابتكار، وضمان الالتزام بكافة المعايير التنظيمية والمصرفية.

شهد عام 2025 استمرار جهود إدارة الموارد البشرية في مصرف المنصور للاستثمار لتعزيز الكفاءة المؤسسية، وتطوير رأس المال البشري بما ينسجم مع استراتيجية المصرف في التحول الرقمي وتحسين جودة الخدمات المصرفية، كما عملت إدارة الموارد البشرية على تطوير سياساتها وممارساتها بما يواكب متطلبات المرحلة ويعزز من قدرة المصرف على استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها وتطويرها، وتركزت أعمال الإدارة خلال العام على تحقيق التوازن بين استقطاب الكفاءات، وتنمية القدرات الداخلية، وتحسين بيئة العمل بما يدعم الأداء المستدام.

التطوير التنظيمي وبناء القدرات

انطلاقاً من استراتيجية المصرف الرامية إلى تطوير الأداء المؤسسي وتحقيق التميز التشغيلي، نفذت إدارة الموارد البشرية سلسلة من البرامج والمبادرات التطويرية التي استهدفت الارتقاء بقدرات العاملين في مختلف الإدارات والفروع، وجاء أبرزها على النحو الآتي:

- تنفيذ الخطة التدريبية السنوية لعام 2025 التي تضمنت أكثر من 120 برنامجاً تدريبياً متنوعاً، شملت مجالات التحول الرقمي المصرفي، وإدارة المخاطر، ومكافحة غسل الأموال، وخدمة الزبائن، والمهارات القيادية، وقد استفاد منها عدد كبير من موظفي المصرف في الإدارة العامة والفروع كافة.
- اعتماد البرامج الإشرافية والتوجيهية لتعزيز نقل المعرفة بين الكوادر ذات الخبرة والموظفين الجدد.

- ترسيخ بيئة عمل إيجابية تركز على قيم العدالة، والانتماء، والتحفيز، عبر مجموعة من المبادرات:
- تنفيذ استبيان رضا الموظفين حيث تعكس نتائجه تحسناً واضحاً في مؤشرات الانتماء المؤسسي.
- إطلاق برامج تحفيزية للأداء المتميز تتضمن مكافآت سنوية ومبادرات تقدير مادي ومعنوي للموظفين المتميزين في الأداء وخدمة العملاء.
- تعزيز قنوات التواصل الداخلي عبر نشرات إلكترونية واجتماعات دورية بين الإدارة العليا والموظفين لتعزيز الشفافية والانفتاح.
- إطلاق مبادرات تحفيزية لرفع مستوى رضا الموظفين ومشاركتهم في بيئة العمل.
- العمل على تحسين برنامج الاستقبال والتوجيه للموظفين الجدد (on-boarding).

التنوع، الشمول، والمسؤولية الاجتماعية

نحن في مصرف المنصور للاستثمار نؤمن بأن بيئة العمل الشاملة والمتنوعة تُمكن من الابتكار وتعزز الأداء المؤسسي. لذلك:

- تم اعتماد سياسة توظيف عادلة تضمن فرصاً متساوية لجميع الموظفين بغض النظر عن الجنس أو الخلفية.
- المشاركة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية بما يساهم في تنمية رأس المال البشري في العراق، ويعزز مكانتنا كمصرف مسؤول اجتماعياً.

برنامج التعاقب الوظيفي

في عام 2025، تم استكمال العمل في مراحل مشروع التعاقب الوظيفي كأحد أهم مبادرات إدارة الموارد البشرية، حيث يهدف البرنامج إلى ضمان استمرارية الأعمال واستدامة القيادة في المصرف عبر تحديد وتطوير الكفاءات القادرة على شغل المناصب الحرجة مستقبلاً.

- تعزيز برامج الإحلال الوظيفي من خلال تطوير قاعدة بيانات للموظفين المؤهلين لشغل المناصب القيادية عند الحاجة.
- رفع نسبة التوظيف الداخلي لشغل المناصب الإشرافية والقيادية وزيادة الاعتماد على برامج التطوير الداخلي للمواهب.
- اعتماد سياسات تعزيز التدرج الوظيفي وخلق فرص واضحة للتطور المهني داخل المصرف.

توزع الموظفين حسب مؤهلاتهم العلمية كما في نهاية عام 2025:

التحصيل العلمي	ذكر	انثى	المجموع
شهادة الدكتوراه	2	-	2
شهادة الماجستير	13	-	13
شهادة البكالوريوس	133	128	261
دبلوم / معهد	7	12	19
شهادة الثانوية	6	2	8
شهادة المتوسطة	5	1	6
شهادة الابتدائية	11	1	12
بدون شهادة	1	-	1
المجموع	178	144	322

تعزيز بيئة العمل والمشاركة الوظيفية

تجربة الموظف أصبحت أولوية قصوى، إذ نرى أن الموظف المشارك والمتحفّز يقدم تجارب أفضل للعملاء ويسهم في نتائج المصرف، سعت إدارة الموارد البشرية خلال عام 2025 إلى

أهداف البرنامج:

- تحديد الوظائف الحرجة في جميع الإدارات والفروع.
- إعداد قائمة بالموظفين ذوي الإمكانيات العالية (High potentials).
- وضع خطط تطوير فردية (IDPs) للمواهب المستقبلية.
- تدريب قيادات الصف الثاني والثالث على مهارات القيادة والتخطيط.
- ضمان انتقال سلس للمعرفة والمسؤوليات في حال التغييرات التنظيمية.

نتائج البرنامج في 2025:

- تحديد أكثر من 20 وظيفة حرجة على المستوى القيادي في المصرف.
- إعداد خطة إحلال لهذه الوظائف.
- وضع خطط التطوير الفردية لتأهيل المرشحين.
- إدراج التعاقب الوظيفي ضمن مؤشرات الأداء السنوية للمدراء.

الخطط المستقبلية:

- إدخال نظام رقمي لإدارة خطط التعاقب الوظيفي.
- تعزيز الربط بين نتائج الأداء وفرص الترقى الوظيفي.
- تخصيص ميزانية سنوية لبرامج "القادة المحتملين" لضمان الاستدامة القيادية.

تطبيق نظام التدريب الإلكتروني (إثراء)

في إطار استراتيجية مصرف المنصور للاستثمار الرامية إلى تطوير رأس المال البشري وتعزيز قدراته المستقبلية، أطلقت إدارة الموارد البشرية خلال عام 2025 مشروع تطبيق نظام تدريبي إلكتروني متكامل بالتعاون مع الشريك الاستراتيجي بنك قطر الوطني يهدف إلى بناء ثقافة تعلم مستدامة داخل المصرف حيث يكون التعلم المستمر ركيزة أساسية للنمو الفردي والمؤسسي على حد سواء، بما ينسجم مع رؤية مصرف المنصور للاستثمار للتحويل الرقمي والتميز المؤسسي.

الأهداف الرئيسية للنظام:

- تعزيز ثقافة التعلم الذاتي لدى جميع الموظفين في مختلف المستويات الوظيفية.
- رفع كفاءة رأس المال البشري من خلال محتوى تدريبي عالي الجودة ومعتمد دولياً.
- تمكين التحويل الرقمي في إدارة المعرفة والتطوير المهني.
- تقليل تكاليف التدريب التقليدي وزيادة فعاليته من خلال المنصات الإلكترونية.
- تحسين تجربة الموظف التعليمية عبر واجهة استخدام سهلة ومرنة.
- بناء قاعدة بيانات تدريبية تساعد في التخطيط المستقبلي للتطوير المهني.

- ويقدم النظام مجموعة واسعة من الخصائص:
- بوابة إلكترونية موحدة لجميع الموظفين عبر الموقع الداخلي للمصرف.
- حساب تدريبي شخصي يحتوي على سجل الدورات، الشهادات، ومستوى التقدم.
- لوحة مؤشرات (Dashboard) لمتابعة نسب المشاركة، وساعات التعلم، ومستويات الإنجاز.
- محتوى تفاعلي يشمل الفيديوهات التعليمية، الاختبارات القصيرة، ودراسات الحالة العملية.
- شهادات إلكترونية معتمدة تصدر تلقائياً بعد اجتياز الدورات بنجاح.

يركز النظام على تطوير القدرات في المجالات التالية:

- المجال المصرفي والائتمان: تحليل الائتمان، المخاطر المصرفية، التمويل الإسلامي، والخدمات المصرفية الرقمية.
- التقنيات المصرفية الحديثة: الذكاء الاصطناعي، التحليل المالي باستخدام البيانات الضخمة، والأمن السيبراني.
- القيادة والإدارة: تطوير القيادات الشابة، إدارة التغيير، وبناء فرق العمل عالية الأداء.
- خدمة العملاء والتجربة المصرفية: مهارات التواصل، جودة الخدمة، وإدارة رضا العملاء.

التوجهات المستقبلية لعام 2026

- تسعى إدارة الموارد البشرية خلال عام 2026 الى مواصلة جهودها في بناء قدرات الكوادر البشرية، وتعزيز التحول الرقمي، وتطوير السياسات التي تدعم الكفاءة والاستدامة، وتعزيز دورها كشريك استراتيجي للأعمال من خلال:
- توسيع تطبيق التحول الرقمي ليشمل كامل دورة حياة الموظف.
- تطوير برامج إعداد القادة وخطط الإحلال الوظيفي.
- مواصلة بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الأداء والابتكار.
- تبني سياسات مبنية على البيانات (Data-Driven HR)، وثقافة الأداء المبني على الكفاءة، وتخطيط طويل المدى للقوى العاملة.
- يتماشى مع خطط المصرف الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة.
- تنفيذ برامج إعداد قيادات الصف الثاني ضمن خطة الإحلال الوظيفي.
- مراجعة هيكل الرواتب والمزايا لضمان التنافسية وتحفيز الأداء.
- إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في التوظيف والتحليل التنبؤي للقوى العاملة.
- تطوير تجربة الموظف وجعل مصرف المنصور للاستثمار من بين "أفضل أماكن العمل في العراق" عبر بيئة عمل جاذبة وتنافسية.

إن ما حققته إدارة الموارد البشرية في مصرف المنصور للاستثمار لعام 2025 هو نتاج لالتزامنا المشترك، وشاركنا مع كل الموظفين ومدراء الأقسام، وتضافر الجهود نحو هدف واحد: «التميز في تقديم تجربة مصرفية أفضل لعملائنا، من خلال تطوّر فريقنا».

وبينما نستعد للمرحلة المقبلة (2026-2030)، فإننا نؤكد التزامنا المستمر بتعزيز الكفاءات، وبناء قيادات مصرفية مؤهلة قادرة على مواجهة تحديات المستقبل، وتحقيق النمو المستدام بما يخدم أهداف مصرف المنصور للاستثمار وعملائه ومجتمعه. نتطلع إلى سنوات مقبلة مليئة بالإنجازات والنجاحات، مع موظفين متحمسين ومؤهلين لقيادة المستقبل.

- المهارات الشخصية والسلوكية: الذكاء العاطفي، إدارة الوقت، واتخاذ القرار.
- تصميم مسارات تدريبية مخصصة للموظفين الجدد في إطار برنامج "الدمج والتأهيل الوظيفي"، بهدف تسهيل عملية الانتقال والاندماج في بيئة المصرف.
- التكامل مع مبادرات التطوير المؤسسي من خلال ربط النظام بعدة برامج داخلية مثل برنامج التعاقب الوظيفي ونظام إدارة الأداء وغيرها.

يُعد تطبيق نظام "إثراء" خطوة استراتيجية مهمة في مسيرة مصرف المنصور للاستثمار نحو التميز المؤسسي وبناء رأس مال بشري قادر على المنافسة والابتكار. لقد أثبتت التجربة أن الاستثمار في التعلم الإلكتروني ليس خياراً تقنياً فحسب، بل هو استثمار في المستقبل، يعزز من كفاءة الموظفين، ويمنح المصرف ميزة تنافسية مستدامة في سوق العمل المصرفي العراقي والإقليمي.

وبالتعاون المستمر مع بنك قطر الوطني، سيواصل مصرف المنصور للاستثمار تطوير النظام ليصبح نموذجاً يحتذى به في التحول التعليمي الرقمي داخل القطاع المالي في العراق والمنطقة.

التحديات التي واجهتنا في 2025 وخطة التعامل معها

رغم التقدم المحرز، واجهنا بعض التحديات:

- المنافسة المتزايدة على المواهب في سوق العمل العراقي.
 - التغيرات السريعة في المهارات الرقمية والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا، ما يعرض فجوة مهارية محتملة.
 - الحاجة لتعزيز التحول الثقافي نحو الابتكار عوضاً عن اتباع الأساليب التقليدية.
 - الحاجة لتطوير مهارات الموظفين بما يتناسب مع تقنيات الخدمات المصرفية الجديدة.
 - المحافظة على مستويات عالية من الرضا في ظل التغير التنظيمي والتحول التقني السريع.
- وتمت مواجهة هذه التحديات عبر برامج تطوير مستمرة، ومراجعة دورية لسياسات التعويضات والمزايا.

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
- 11. سياسة إدارة المخاطر**
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية





فلوسك محفوظة.. وفوائدك مضمونة



6551

ذلك، يحرص المصرف على تعزيز الوعي بإدارة المخاطر وترسيخ المسؤولية الفردية، من خلال تطبيق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة وفقاً لإرشادات لجنة بازل، وبالتنسيق مع مجموعة بنك قطر الوطني (الشريك الاستراتيجي لمصرف المنصور للاستثمار)، وذلك على النحو الآتي:

1. الأعمال والعمليات (خط الدفاع الأول)

تتحمل وحدات الأعمال المسؤولية الأساسية والمساءلة عن تحديد وتقييم المخاطر والرقابة عليها والتخفيف من حدتها، بما يتوافق مع مستوى تقبل المخاطر المعتمد من قبل المصرف.

2. المخاطر والامتثال (خط الدفاع الثاني)

تقوم وظيفة إدارة المخاطر، وبالتنسيق مع قسم الامتثال، بتسهيل ومراقبة تنفيذ ممارسات فعالة لإدارة المخاطر ضمن وحدات الأعمال والعمليات، ودعم مالكي المخاطر في الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أصحاب المصلحة المعنيين، وتشمل عملية إدارة المخاطر تحديد المخاطر والتعرف عليها، وتقييمها من حيث القياس والتحقق وتحديد الأولويات، إضافة إلى مراقبة المخاطر والتخفيف من آثارها، وذلك من خلال نماذج قياس وأطر وسياسات وآليات ضمان، وبما يتوافق مع مبادئ إدارة المخاطر المعتمدة وأفضل الممارسات والمتطلبات التنظيمية.

3. التدقيق والرقابة الداخلية (خط الدفاع الثالث)

إن العلاقة بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية هي علاقة تكاملية، حيث أن النقاط الأساسية في هذه العلاقة تكمن في أن:

- إدارة المخاطر: تهدف إلى التعرف على المخاطر (المالية، التشغيلية، القانونية، الاستراتيجية)، وتقييم احتمالية حدوثها وتأثيرها، ثم وضع خطط التعامل بها.

- التدقيق الداخلي: يقوم بمراجعة مدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ويقدم توصيات لتحسينها.
- الرقابة الداخلية: هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تضعها المؤسسة لضمان تحقيق أهدافها، حماية أصولها، وضمان دقة المعلومات المالية والإدارية.

إن إدارة المخاطر تحدد التهديدات، والرقابة الداخلية تضع الضوابط لمواجهتها، والتدقيق الداخلي يراجع ويضمن فعالية هذه الضوابط، إن هذه العلاقة الثلاثية تشكّل العمود الفقري لحوكمة المؤسسات وضمان استمراريتها.

يولي مصرف المنصور للاستثمار أولوية كبيرة لحماية سمعته ومركزه وأصوله وحقوق مساهميه من خلال الاستعداد الكامل للمخاطر المحتملة مهما كان حجمها ونوعها والتي قد تواجه المصرف والعمل على الحد من آثارها، ويعتمد المصرف في إدارة المخاطر على المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، مع الحرص على تحديثها بشكل دوري، إلى جانب الالتزام التام بكافة التعليمات والتوجيهات الصادرة عن الجهات التنظيمية والرقابية المحلية.

وتُعد أنشطة إدارة المخاطر جزءاً أساسياً لا يتجزأ من أعمال المصرف وعمليات اتخاذ القرار فيه، حيث تقوم على تحقيق التوازن بين التوسع في الأعمال وتقليل مستويات المخاطر، ولا سيما في ظل تنامي الأنشطة المالية والتطور المتسارع في التكنولوجيا المصرفية. ويتم رصد العوامل المؤثرة وتقييمها وإدارتها كإجراء احترازي مستمر، من خلال هيكل تنظيمي يضمن التوازن الدقيق بين المخاطر المحتملة والعوائد.

وتسهم ثقافة المخاطر القوية في ترسيخ شعور جميع الموظفين بالمسؤولية المشتركة تجاه إدارة مخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية، بما يعزز الالتزام المؤسسي بالممارسات السليمة لإدارة المخاطر. وقد تم إنشاء إطار عمل متكامل لإدارة المخاطر في المصرف بهدف تعزيز الوعي بثقافة إدارة المخاطر وغرس هذه الممارسات ضمن الأنشطة والمسؤوليات اليومية، حيث يوفر هذا الإطار الأساس اللازم لتصميم وتنفيذ ورصد ومراجعة وتحسين إدارة المخاطر بشكل مستمر في جميع الإدارات والأقسام والفروع.

بعد اعتماد إطار العمل ووثيقة تقبل المخاطر من قبل مجلس الإدارة يعمل المصرف ولجنة المخاطر على شرح هذه الوثائق وتعميمها على كافة الإدارات والموظفين. وتُعد وثيقة تقبل المخاطر وثيقة محورية للمصرف، إذ تعكس النهج الشامل المتبع في إدارة المخاطر، وتحدد موضوعات رئيسية مثل ثقافة المخاطر والحكمة والقيود، إضافة إلى أنواع المخاطر التي يتعرض لها مصرف المنصور للاستثمار. كما توفر هذه الوثيقة إطاراً واضحاً لتحمل المخاطر ومواءمة شهية المصرف للمخاطر مع مبادئ إدارة المخاطر التي تحكم ثقافة المخاطر المؤسسية. ويؤمن المصرف بأن إدارة المخاطر تمثل مسؤولية مشتركة بين جميع الموظفين، في حين يتحمل مجلس الإدارة والإدارة العليا المسؤولية النهائية عن إدارة كافة الأنشطة التي تنطوي على المخاطر. وبناءً على

حوكمة المخاطر

تضمن بنية حوكمة المخاطر الإشراف الفعال على إدارة المخاطر وترسيخ المساءلة عنها. ويقوم مجلس إدارة مصرف المنصور للاستثمار باعتماد إطار إدارة المخاطر، إلى جانب الخطط والأهداف المرتبطة بالأداء، والتي تشمل تشكيل لجان حوكمة المخاطر على مستوى الإدارة، واعتماد بيانات شهية المخاطر على مستوى المصرف، ووضع إجراءات رقابية فعالة تضمن التطبيق السليم لإدارة المخاطر.

ولا تُعد الحوكمة الفعالة غاية بحد ذاتها، بل وسيلة لضمان حسن سير العمل المؤسسي، بما يحافظ على توازن العلاقات والمصالح بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين والمجتمع، ويعزز الاستدامة المؤسسية.

ويؤكد مصرف المنصور للاستثمار التزامه بنشر ثقافة الحوكمة الرشيدة، لما لذلك من دور في تمكين المديرين والموظفين من تحقيق أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية والالتزام بالسلوك المهني القويم، بما يسهم في تعظيم العوائد على الاستثمار ورفع الإنتاجية على المدى الطويل.

ويتمتع المصرف بثقافة مؤسسية قوية ومتسقة في التعامل مع المخاطر على مستوى جميع وحدات الأعمال ووظائف الرقابة، مع تحمّل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن حوكمة المخاطر، من خلال ممارسة دور رقابي نشط عبر لجان الفرعية. كما يحرص المصرف على توفير قنوات تواصل واضحة، وإرشاد وتدريب مستمرين للموظفين في مجال إدارة المخاطر، انطلاقاً من مبدأ مفاده أن جميع الموظفين مسؤولون عن تحديد وإدارة المخاطر ضمن نطاق مهامهم، مع توفير رقابة فعالة من خلال وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية، ومسؤولي المخاطر الآخرين، وإدارة التدقيق الداخلي، وذلك وفقاً لنموذج خطوط الدفاع الثلاثة. ويُعد الالتزام بإدارة المخاطر أحد مؤشرات الأداء الرئيسية المعتمدة في تقييم أداء الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين.

تُعد إدارة المخاطر عنصراً أساسياً في تحقيق الربحية المستدامة، حيث يتحمل كل موظف مسؤولية التعامل مع المخاطر المحتملة أثناء أداء واجباته، في حين تقع المسؤولية النهائية عن مراقبة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة، ولجنة الإدارة التنفيذية للمخاطر، ولجنة الائتمان، ولجنة الموجودات والمطلوبات في المصرف.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تحديد المخاطر الاستراتيجية وتطبيق المبادئ والأطر والسياسات ذات الصلة، بما في ذلك وضع الحدود المناسبة المتعلقة بالمنتجات والمناطق الجغرافية وآجال الاستحقاق، كما تقع على عاتق لجنة الأصول والالتزامات، وإدارة المخاطر، وإدارة التدقيق الداخلي مسؤولية الالتزام بالقيود والحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

ويشرف مجلس الإدارة كذلك على عملية إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة التي تؤثر على أعمال المصرف.

تتولى إدارة المخاطر، بالاستناد إلى تعليمات البنك المركزي العراقي وبالتنسيق مع الشريك الاستراتيجي، تطوير ومراجعة استراتيجية إدارة المخاطر، ووضع السياسات ذات الصلة، وتقييم فعالية الأنشطة وآليات الرقابة. كما تقوم الإدارة بتحديد وتقييم ومتابعة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السمعة، والمخاطر القانونية، وأي مخاطر أخرى محتملة على مختلف المستويات التنظيمية.

تهدف إدارة المخاطر إلى تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التي قد تواجه المصرف وتؤثر على قدرته في تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية، بما يشمل المخاطر المالية والائتمانية والتشغيلية والقانونية والتكنولوجية وغيرها، من خلال تطوير استراتيجيات مناسبة للتعامل معها، وإنشاء نظم رقابة فعالة للحد من المخاطر المتبقية.

كما يؤمن المصرف بأن تحقيق الأهداف الاقتصادية طويلة الأجل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، لما لذلك من أثر مباشر في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة. وتُعد الشفافية في إعداد التقارير المالية وغير المالية إحدى الركائز الأساسية لحوكمة المصرف، حيث يواصل المصرف التزامه بتزويد المستثمرين وأصحاب المصلحة بالمعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب، بما يضمن إشراكهم وإبقائهم على اطلاع كامل بآليات اتخاذ القرار.

إدارة مخاطر الائتمان

وتشمل مهام إدارة مخاطر الائتمان أيضاً متابعة تنفيذ قرارات الائتمان، والتحقق من سلامة التقييمات والتحليلات والموافقات، وإدارة الوثائق والضمانات، ومراقبة حدود الائتمان على مستويات متعددة، وتصنيف المحفظة الائتمانية، فضلاً عن متابعة الديون المتعثرة والعمل على الحد منها إلى أدنى مستوى ممكن، بما يضمن تحصيل حقوق المصرف من أصل الدين والفوائد المستحقة.

حيث تقوم إدارة مخاطر الائتمان بدراسة وتحليل المحفظة الائتمانية بصورة دورية، من خلال تقييم توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية، ونوع المحفظة، والتوزيع الجغرافي، وأجال الاستحقاق. كما يتم تحليل مخاطر التركيز الفردي والقطاعي، ومخاطر تركيز الضمانات المرتبطة بالتسهيلات الممنوحة.

إضافة إلى ذلك، يجري المصرف اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات المختلفة ومقارنة نتائجها مع مستويات شهية المخاطر المعتمدة، ودراسة أثرها على ربحية المصرف وكفاية رأس المال بشكل دوري، وذلك وفقاً للمتطلبات التنظيمية. ويتم رفع نتائج هذه التحليلات والتوصيات إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، بما في ذلك سيناريوهات افتراضية تتعلق بارتفاع الديون غير المنتجة، وزيادة نسبتها إلى إجمالي الائتمان النقدي، ومخاطر التركيز الائتماني.

يعمل المصرف وفق سياسات وإجراءات واضحة لقياس وإدارة مخاطر الائتمان، كما يتضمن وجود فصل واضح بين واجبات الموظفين الذين ينفذون المعاملات في الخط الأمامي وموظفي مخاطر الائتمان كمراجعين ومدققين، وتتم الموافقة على حدود التعرض الائتماني من قبل لجان مستقلة وضمن إطار محدد للموافقات.

تُعرّف مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل المقترض أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته المالية أو التعاقدية تجاه المصرف، وتنشأ هذه المخاطر من أنشطة الإقراض المباشر، وإصدار الضمانات والسندات والأدوات المشابهة، وأنشطة التمويل التجاري إضافة إلى الأنشطة الاستثمارية والتجارية التي يقوم بها مصرف المنصور للاستثمار.

يدير المصرف مخاطر الائتمان بصورة مستقلة، بما يضمن توفير إشراف فعال وعالي المستوى على المخاطر الائتمانية. وتشمل مسؤوليات إدارة مخاطر الائتمان إجراء تقييم مستقل للمخاطر، بما يكفل الالتزام بسياسة الائتمان المعتمدة لدى المصرف، والتعليمات واللوائح التنظيمية المحلية النافذة.

وتُعد مخاطر الائتمان جزءاً أساسياً من العمل المصرفي، حيث تقوم المصارف في جوهر نشاطها بتحويل الودائع إلى قروض واستثمارات، وتحقيق الإيرادات من خلال الفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والفوائد المقبوضة من القروض والاستثمارات، فضلاً عن العموالات الناتجة عن تقديم التسهيلات الائتمانية. وتنشأ مخاطر الائتمان في الغالب من عدم قدرة العميل على السداد، أو في بعض الحالات من عدم رغبته في الوفاء بالتزاماته.

يتم مراقبة مخاطر الائتمان باستخدام مجموعة متنوعة من أدوات وتقنيات إدارة المخاطر، من بينها التصنيفات الائتمانية، ووضع حدود التعرض الائتماني، ومتابعة التعرضات الائتمانية، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة، إضافة إلى الهيكلة الملائمة للمعاملات الائتمانية.

وتتولى إدارة مخاطر الائتمان مسؤولية مراجعة الائتمان وتقييم الدراسات الائتمانية من خلال التحليل المالي والائتماني للزبائن، وتحديد المخاطر ووضع التوصيات المناسبة بناءً على تقييم متوازن لمخاطر الائتمان من خلال بيانات الزبائن المالية وغير المالية حيث يتم تقييم دقيق للمصدر الأساسي للسداد عند أي منح، والذي يجب أن يكون من التدفق النقدي أو ربما من الأصول أو تمويل المشاريع، مع مراعاة أي قيود قانونية أو تنظيمية قد يتم فرضها.

إدارة المخاطر التشغيلية

تُعرف إدارة المخاطر التشغيلية بأنها العمليات والسياسات والضوابط المصممة لمنع أو تقليل الخسائر الناجمة عن فشل الأنظمة، الأخطاء البشرية، عمليات الاحتيال، أعطال البنية التحتية أو إخفاق الموردين الخارجيين. حيث أن أهميتها تكمن في حماية رأس المال والربحية وسمعة المصرف، والامتثال لمتطلبات الجهات الرقابية والمعايير الدولية، وضمان استمرارية الأعمال وخفض مخاطر التوقف عن تقديم الخدمات، وتحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل الأخطاء والهدر، فهي تمثل حجر الزاوية في صون استقرار المصرف وضمان استمرارية الأعمال.

في بدايات إدارة المخاطر بالمصرف كانت الاهتمامات تتركز على الرقابة المالية والامتثال. وتطور أعمال وخدمات مصرف المنصور للاستثمار ظهر إدراك متزايد للحاجة إلى نهج مستقل يركز على المخاطر الناجمة عن الأنظمة، العمليات، البشر، والموردين الخارجيين.

خلال السنوات المنصرمة، واصل مصرفنا تعزيز إطار إدارة المخاطر التشغيلية ليعكس أفضل الممارسات الدولية ومتطلبات الجهات الرقابية. حيث قمنا بتقوية الحوكمة والضوابط الداخلية، وتوسيع جمع بيانات الخسائر، وتطبيق نهج تحليلي يتضمن مؤشرات مبكرة وتنفيذ اختبارات سيناريو دورية لتقليل التعرض وحماية البيانات المالية للمصرف وسمعتها، استجابةً لمعايير بازل ومتطلبات الجهات الرقابية المحلية والشريك الاستراتيجي، كما اعتمد المصرف إطاراً رسمياً لإدارة المخاطر التشغيلية ويهدف هذا الإطار إلى التعرف المبكر على مصادر الخسائر التشغيلية، والحد من احتمالية وقوعها، والحد من أثرها المالي والتنظيمي والتشغيلي ويتضمن:

- هيكل حوكمة متعدد المستويات:

- مجلس الإدارة ← لجنة المخاطر ← دائرة المخاطر ← قسم إدارة المخاطر التشغيلية ← وحدات الأعمال.

- أدوار ومسؤوليات واضحة: توزيع واضح للأدوار وفق مبدأ خطوط الدفاع الثلاث Three Lines of Defense.
- التقدم الكمي والنوعي: تم إدخال وتطوير أدوات قياسية لقياس المخاطر التشغيلية، منها:
 - تطوير مؤشرات قياس الأداء والمؤشرات المبكرة للإنذار KRIs.
 - تقييم المخاطر الذاتي RCSA: عملية تنظيمية تقوم بها وحدات العمل لتقييم المخاطر والضوابط القائمة.
 - جمع قاعدة بيانات الخسائر التشغيلية الداخلية والخارجية.
 - استخدام تقنيات تحليلية: تحليل السبب الجذري، خرائط العمليات، وتحليل السيناريو.
 - الضوابط والحد من المخاطر: إجراءات عمل قياسية، فصل الواجبات، مراجعات داخلية وخارجية.
 - المراقبة والإبلاغ: لوحات مؤشرات Dashboards شهرية/ربع سنوية، تقارير حالات الخسائر، وإجراءات تصعيد واضحة.
- إدارة الجهات الخارجية: تقييم الموردين، اتفاقيات مستوى الخدمة، مراقبة أداء المتعاقدين، تقييمات قبلية ومراقبة مستمرة لاتفاقيات مستوى الخدمة.
- التدريب والثقافة المؤسسية: برامج توعية دورية لرفع الوعي بإدارة المخاطر التشغيلية وإجراءات الإبلاغ ومحاكاة الحوادث، ومبادرات لتحفيز ثقافة الإبلاغ عن الحوادث.
- التأمين ونقل المخاطر: تقليل التأثير المالي للحوادث عبر وثائق تأمين مهنية، ويتم مراجعة دورية لتغطية التأمين وملاءمتها مع مستويات التعرض.

- توسيع سيناريوهات الاختبار الدورية، اختبارات الضغط (Stress testing) لتغطية تعرض سلسلة الإمداد الرقمي، لقياس قدرة الأنظمة والخدمات المقدمة من الأطراف الخارجية على الصمود أمام الأحداث الخارجية الشديدة.
- اعتماد مؤشرات قياس مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs (Key Performance Indicators)، لتقييم مرئي لمؤشرات الأداء والمخاطر.
- تحسين ربط نتائج إدارة المخاطر بأهداف الأعمال وتحفيز ثقافة المخاطرة المسؤولة.

إدارة مخاطر السوق والسيولة

تُعرّف مخاطر السيولة بأنها المخاطر الناجمة عن عدم قدرة المصرف على توفير موارد مالية كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، أو عدم قدرته على الوفاء بها إلا بتكلفة مرتفعة. وتنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم التوافق في توقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة. ولغرض السيطرة على مخاطر السيولة وإدارتها بفعالية، وافق مجلس الإدارة على مجموعة من حدود شهية وتحمل المخاطر، تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر، ونسبة القروض إلى الودائع، ونسبة السيولة.

ويعتمد المصرف استراتيجية استثمارية تتماشى مع مستوى تقبله للمخاطر المصرفية، ويتم تحديث هذه الاستراتيجية بشكل دوري بما يراعي مستجدات السوق، وبهدف تحقيق أهداف المصرف من خلال تحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر. وبناءً على ذلك، فإن مستوى المخاطر التي يتعرض لها المصرف، بما في ذلك المخاطر السوقية، يتحدد وفق شهية المصرف لتقبل المخاطر واستراتيجيته الاستثمارية المعتمدة.

وتتولى إدارة مخاطر السوق متابعة مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية، وذلك لتحليل أثر ارتفاع أو انخفاض معدلات الفائدة على صافي الإيرادات. وبناءً على هذه التحليلات، يتم تحديد الأدوات الاستثمارية المناسبة ومستويات المخاطر المرتبطة بها.

- التكامل مع استراتيجية المصرف واستمرارية الأعمال يتم ذلك من خلال إعداد خطط استعادة الأنظمة، والنسخ الاحتياطية وخطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، إضافةً إلى التدريب والمحاكاة وتدريب الفرق على سيناريوهات الحوادث وإجراءات الاستجابة، بما يضمن استمرارية العمل في حالات الطوارئ أو التوقف المفاجئ لتشغيل الأنظمة. ويهدف ذلك إلى التأكد من قدرة المصرف على الاستمرار في العمل بعد تعرضه لحادث طارئ أو تعطل تشغيلي، وضمان جاهزية أنظمتها للاستمرار. كما حصل المصرف على شهادة الموصفة الدولية ISO 22,301 المتعلقة باستمرارية الأعمال.

- ضبط الحوكمة والسياسات والإجراءات: إصدار وتحديث ومراجعة ومتابعة كافة السياسات والإجراءات على مستوى المصرف حيث يتم إصدار سياسات وإجراءات عند تقديم منتج أو خدمة جديدة، بالإضافة إلى مراجعة كافة السياسات والإجراءات بشكل دوري أو عند صدور أي تعليمات وتوجيهات من الجهات التنظيمية، وتم تحقيق تقدم ملحوظ بخصوص استكمال مراجعة وتحديث واستحداث سياسات وإجراءات جديدة لأقسام المصرف ولمختلف الأنشطة والخدمات التي يقدمها المصرف، حيث منذ مباشرة القسم بمهامه تم استحداث ومراجعة السياسات والإجراءات حتى بلغ عدد السياسات والإجراءات الصادرة حوالي 650 سياسة وإجراء لتكون الموجّه الدائم لكافة العاملين في المصرف.

التوجهات المستقبلية

- تعزيز قدرات المراقبة الرقمية واعتماد التحليلات التنبؤية، مع تزايد الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية والقنوات الرقمية، حيث يعمل المصرف على استقطاب أنظمة رقمية متطورة لتقليل المخاطر التكنولوجية والاحتيال الإلكتروني، والاستثمار في قدرات البيانات والتحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي لدعم الكشف المبكر عن المخاطر والاستجابة السريعة.

ويحرص المصرف على الموازنة بين الموجودات والمطلوبات بما يحقق أفضل النتائج للمساهمين وأصحاب المصلحة والاقتصاد الذي يعمل ضمنه، وذلك من خلال ضمان توفر السيولة اللازمة عند الحاجة وبكلفة معقولة وضمن أدنى مستوى من الخسائر. ويؤمن مصرف المنصور للاستثمار بأن الإدارة الحكيمة للسيولة تمثل عنصراً أساسياً لضمان استدامة وربحية الأعمال، والحفاظ على ثقة المساهمين والأسواق المالية، بالإضافة لتجنب أي ضغط غير مبرر له أو مفاجئ على سيولة المصرف مما قد يؤدي إلى زعزعة مكانة المصرف في السوق.

إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطر الأمن الإلكتروني

يؤمن مصرف المنصور للاستثمار بأن الثقة هي الركيزة الأساسية لأي علاقة ناجحة بين المؤسسة المالية والمستثمرين والعملاء. ومن هذا المنطلق، جعل المصرف أمن المعلومات وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات في قلب استراتيجيته المؤسسية، ليكون الأمن السيبراني ليس مجرد حماية تقنية، بل ثقافة مؤسسية متكاملة تترجم قيم المصرف في النزاهة، الشفافية، والمسؤولية. لقد أصبح الأمن السيبراني اليوم هو المعيار الحقيقي الذي يقيس متانة المؤسسات المالية، خصوصاً في عصر التحول الرقمي الذي يشهده العالم.

وانطلاقاً من هذا الوعي، عمل مصرف المنصور للاستثمار على بناء منظومة أمنية متقدمة تُدار وفق أعلى المعايير الدولية، تهدف إلى ضمان سرية وسلامة وتوافر المعلومات وحماية أصول المصرف وبيانات عملائه من أي تهديد محتمل، مع الالتزام الكامل بمتطلبات البنك المركزي العراقي وأفضل الأطر العالمية.

كما يدير مصرف المنصور للاستثمار سيولته بما يتوافق مع الحدود المعتمدة من قبل الجهات الرقابية، إضافة إلى الحدود الداخلية المنسجمة مع شهية تقبل المخاطر المصادق عليها من لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة، وتتولى إدارة مخاطر السيولة متابعة مخاطر التركيز في مصادر التمويل باستخدام مؤشر التركيز الفردي وتحليل السيولة حسب سلم الاستحقاق إضافة إلى تصنيف ودائع الزبائن إلى ودائع أساسية وغير أساسية بحسب طبيعة الوديعة.

ويقوم المصرف بإجراء اختبارات الضغط بشكل منتظم ضمن مجموعة من السيناريوهات الشديدة والمتوسطة، والتي تشكل جزءاً من إطار تقييم السيولة، وتهدف إلى قياس أثر الأزمات المالية المحتملة على مستوى سيولة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته. ويتم ذلك من خلال إعداد توقعات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة لتحديد الاحتياجات النقدية في ظروف العمل غير الاعتيادية، وقياس أثرها على سيولة المصرف، وذلك عبر:

- قياس حجم التغير في مستوى السيولة (نسبة السيولة)
- تقييم موقف السيولة لدى المصرف (حسب سلم الاستحقاق)

كما يتم إجراء اختبارات التحمل لمخاطر السوق، حيث تهدف اختبارات تحليل الحساسية إلى قياس أثر التغيرات المحتملة في أسعار السوق على الأرباح والخسائر وعلى نسبة كفاية رأس المال. ويتم ذلك من خلال تحليل الفجوات الناتجة عن الفرق بين أرصدة الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر السوق، مما يوفر رؤية واضحة حول قدرة المصرف على الاستمرار في أداء أعماله بكفاءة لدعم عملائه خلال فترات الضغط وما بعدها. وقد تم إعداد خطة طوارئ السيولة LCP لتوفير إطار عمل وإرشادات واضحة لأصحاب المخاطر والإدارة التنفيذية في حال حدوث أزمة سيولة محتملة أو فعلية.

ومن خلال نظام المراقبة المستمرة، تقوم المؤشرات التحذيرية المبكرة بتنبيه الإدارة إلى الضغوط المحتملة، وتحديد المسؤوليات، واقتراح مجموعة من الإجراءات التخفيفية التي يمكن اتخاذها تبعاً لطبيعة وشدة الموقف. ويتم مراجعة وتحديث خطة تمويل طوارئ السيولة بشكل سنوي على الأقل، كما تخضع لاختبارات دورية لضمان فعاليتها التشغيلية.

بنية أمنية متكاملة ومتطورة

يعمل المصرف وفق نهج دفاعي متعدد الطبقات، يدمج بين أحدث التقنيات وأقوى الحلول الأمنية لضمان أعلى درجات الحماية على مدار الساعة.

وتشمل المنظومة الأمنية للمصرف حلولاً متقدمة مثل:

- أنظمة كشف ومنع التسلل IPS لمراقبة الشبكة والتصدي الاستباقي للهجمات الإلكترونية.
 - أنظمة الجدران النارية المتقدمة Firewalls لتأمين حركة البيانات وتصفية الاتصالات بدقة عالية.
 - أنظمة مراقبة النقاط النهائية Protection EDR/Endpoint لحماية الأجهزة والخوادم من البرمجيات الخبيثة والهجمات المتقدمة.
 - أنظمة إدارة الوصول المميز PAM للتحكم الكامل في صلاحيات الوصول إلى الأنظمة الحساسة.
 - حلول منع فقدان البيانات DLP لضمان عدم تسرب أي معلومات حساسة خارج بيئة المصرف.
 - منصات الحماية البريدية Email Security Gateway لمواجهة محاولات التصيد والهجمات الموجهة.
 - أنظمة تحليل الأحداث وإدارة المعلومات الأمنية SIEM التي تجمع وتحلل الأحداث من مختلف الأنظمة بشكل فوري للكشف عن أي نشاط مريب.
 - أنظمة حماية الويب Secure Web Gateway لمراقبة وتصفية حركة الإنترنت وحماية المستخدمين.
- كل ذلك ضمن إطار موحد لإدارة المخاطر السيبرانية يعتمد على الرصد، التقييم، الاستجابة، والتعافي، بما يضمن الاستمرارية التشغيلية دون أي انقطاع في الخدمات المصرفية الحيوية.

الالتزام بالمعايير الدولية

يحرص مصرف المنصور للاستثمار على الامتثال الكامل لأبرز المعايير وأطر الحوكمة العالمية، ومن ضمنها:

- تطبيق معيار ISO/IEC 27,001 لإدارة أمن المعلومات لضمان حماية شاملة للبيانات.
- الالتزام بمعيار PCI-DSS الخاص بحماية بيانات بطاقات الدفع الإلكتروني.

- تطبيق ضوابط COBIT5 لتعزيز الحوكمة التقنية والرقابة على العمليات.

- تنفيذ ضوابط الأمن الخاصة بنظام SWIFT CSP لضمان أمان التحويلات المالية الدولية.

كما يخضع المصرف إلى عمليات تدقيق داخلية وخارجية دورية من جهات متخصصة لضمان استمرارية الامتثال وتحسين مستويات الأمن باستمرار، وفقاً لتوصيات البنك المركزي العراقي.

حماية بيانات العملاء – التزام لا يُساوم عليه

يدرك مصرف المنصور للاستثمار أن الثقة التي يمنحها العميل لا تُقدّر بثمن، ولذلك وضع حماية بيانات العملاء في مقدمة أولوياته. يتم تخزين ومعالجة جميع بيانات العملاء ضمن بيئة آمنة ومراقبة على مدار الساعة، باستخدام تقنيات تشفير متقدمة وسياسات صارمة للتحكم بالوصول إلى المعلومات.

كما يلتزم المصرف بعدم مشاركة أي بيانات مع أطراف خارجية مما يضمن أن كل معلومة تخص عملاءنا تبقى آمنة تماماً وتحت حماية المصرف وحده.

الثقافة الأمنية والوعي الأمني

في مصرف المنصور للاستثمار، لا يُنظر إلى الأمن السيبراني على أنه مهمة لقسم محدد فحسب، بل هو مسؤولية مشتركة وثقافة عمل تُغرس في جميع الموظفين.

يتم تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية مستمرة تغطي مختلف مستويات المصرف، من الإدارة العليا إلى الموظفين الجدد، لتعزيز السلوك الأمني والالتزام بالضوابط في التعامل مع الأنظمة والأجهزة والمعلومات.

كما تم تطوير سياسات وإجراءات داخلية دقيقة تشمل كل جوانب أمن المعلومات وإدارة الوصول وإدارة التغيير، بهدف ضمان بيئة عمل آمنة وشفافة ومتوافقة مع القوانين المحلية والدولية.

الاستمرارية والجاهزية

يحرص المصرف على جاهزيته الكاملة لمواجهة أي حادث سيبراني أو تقني، من خلال خطط استمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث التي تضمن استعادة العمليات الحيوية بسرعة وكفاءة.

وتتم مراجعة هذه الخطط واختبارها بانتظام لضمان فاعليتها واستعدادها لأي سيناريو محتمل.

بنية رقمية آمنة ومتطورة

يتميز مصرف المنصور للاستثمار بامتلاكه بنية تحتية رقمية حديثة تُعد من الأقوى في القطاع المصرفي العراقي، تم تصميمها وفق أعلى المعايير الأمنية والهندسية، لتكون قادرة على مواجهة أكثر أنواع الهجمات الإلكترونية تطوراً.

تم بناء مراكز البيانات باستخدام أنظمة عالية الاعتمادية والتكرار Redundancy & High Availability لضمان استمرارية الخدمات المصرفية دون انقطاع، مع وجود بيئة تشغيل معزولة ومؤمنة بالكامل لحماية الخوادم وقواعد البيانات.

وتخضع جميع مكونات الشبكة لعمليات مراقبة وتحليل ذكية على مدار 24 ساعة يومياً، عبر أنظمة مراقبة متقدمة تعمل لتحديد السلوكيات الشاذة والتصدي الفوري لأي محاولة اختراق.

كما تم تطبيق أنظمة لضمان أن كل عملية وصول داخل الشبكة تخضع للتحقق والمصادقة، مما يمنع أي حركة غير مصرح بها داخل بيئة العمل الرقمية.

تُعزز هذه البنية الرقمية عبر جدران حماية متعددة الطبقات، وتقنيات تشفير قوية تضمن سرية البيانات أثناء النقل والتخزين، إلى جانب نظام نسخ احتياطي آمن ومُشفّر في مراكز بيانات احتياطية منفصلة جغرافياً.

إن هذا التكامل بين التقنيات المتقدمة والسياسات الصارمة يجعل من مصرف المنصور للاستثمار بيئة مصرفية رقمية موثوقة ومحمية، توفر لعملائها ومساهميها أعلى درجات الأمان والموثوقية، وتضعه في مصاف المؤسسات المصرفية الإقليمية الرائدة في مجال الأمن السيبراني.

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
- 12. التدقيق الداخلي**
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدقي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية





نلتزم بأعلى المعايير المهنية



وفقاً لمبادئ التدقيق الداخلي العالمية (IPPF 2024)
لضمان الكفاءة، الموضوعية، والسرية في جميع أعمالنا

6551

أولاً: الرقابة الداخلية

تعد الرقابة الداخلية في المصرف منظومة متكاملة تهدف الى تعزيز الحوكمة المؤسسية، حماية الاصول، وضمان دقة المعلومات المالية والتشغيلية. وقد واصل المصرف خلال عام 2025 تطوير بيئة رقابية مرنة وفعالة وتعزيز نظام الرقابة الداخلية عبر اجراءات عملية ومراجعات دورية، من خلال:

- تحسين بيئة الرقابة من خلال تحديث السياسات الداخلية، وتوضيح المسؤوليات، وتعزيز ثقافة الامتثال والنزاهة.
- تقييم المخاطر التشغيلية والمالية بشكل منهجي، مع تطوير أدوات لرصد المؤشرات وتحليل الثغرات.
- تنفيذ أنشطة رقابية فعالة تشمل مراجعة دورية للإجراءات، واختبارات الالتزام، وتدقيق داخلي على مستوى الفروع والإدارات.
- تعزيز التواصل الداخلي عبر تقارير دورية، ونماذج متابعة، وتكامل البيانات بين الإدارات.
- اجراء تقييمات مستمرة لنظام الرقابة، مع تحديث النماذج والضوابط بناءً على نتائج التدقيق والتوصيات.

وتؤكد نتائج مهام قسم التدقيق الداخلي أن أنظمة الرقابة تعمل بكفاءة مما ساهم في رفع مستوى الكفاءة التشغيلية وتحقيق موثوقية أعلى في التقارير وتعزيز ثقة اصحاب المصلحة، مع التزام واضح من الإدارات والأقسام المعنية بتنفيذ التوصيات الرقابية. كما ساهمت ادوات الرقابة الرقمية في تحسين المتابعة وتعزيز الشفافية، بما يدعم تحقيق اهداف المصرف ويعزز ثقة المساهمين والجهات الرقابية.

ثانياً: قسم التدقيق الداخلي

يعد قسم التدقيق الداخلي دعامة الرقابة وركيزة أساسية في منظومة الحوكمة المؤسسية، حيث يعمل باستقلالية تامة تحت إشراف لجنة التدقيق، ويعتمد في منهجيته على المعايير الدولية للتدقيق الداخلي IIA وإطار COSO للرقابة الداخلية وادارة المخاطر، ودليل العمل الرقابي الخاص بالتدقيق الداخلي الصادر من البنك المركزي العراقي.

لقد ساهمت مهام التدقيق الداخلي في دعم تحقيق اهداف المصرف الاستراتيجية، لا سيما في مجالات تعزيز الامتثال، وتحسين تجربة العميل، من خلال تقديم رؤى رقابية قابلة للتنفيذ. يرتبط قسم التدقيق الداخلي مباشرةً بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة، مما يضمن استقلاليته وفاعليته في تقديم ضمانات موضوعية وتحسينات عملية تدعم الحوكمة والشفافية.

مرتكزات القوة

- **الاستقلالية والموضوعية:** يتمتع قسم التدقيق الداخلي باستقلال وظيفي وإداري يضمن حياديته في تقييم العمليات، حيث يخضع مباشرة للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، مما يعزز مصداقيته.
- **الكفاءة المهنية والتخصص:** يمتلك فريق التدقيق خبرات متعددة في المجالات (المالية، التشغيلية، القانونية، المخاطر، وتقنية المعلومات)، ويطبق المعايير الدولية مثل IIA، COSO، وتعليمات البنك المركزي العراقي.
- **الفهم العميق لإدارة المخاطر:** يربط بين نتائج التدقيق الداخلي ومصفوفة المخاطر المؤسسية، كما يساهم في تحسين الاستجابة للمخاطر الناشئة والمتغيرة.
- **القدرة على تقديم قيمة مضافة:** لا يقتصر دور التدقيق الداخلي على كشف الأخطاء، بل يقدم توصيات عملية لتحسين الأداء، ويساهم في ترشيد التكاليف، تعزيز الكفاءة، وتحسين الامتثال التنظيمي.
- **التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة:** يصيغ تقارير واضحة وموجزة موجهة للإدارة واللجان، ويوازن بين التفاصيل الفنية والاستراتيجية.
- **المرونة والتكيف مع المتغيرات:** يواكب التغيرات في البيئة التنظيمية والتشريعية، ويطور خطط التدقيق بناءً على الأحداث الطارئة أو التوجهات الجديدة.

ما يقدمه القسم للمصرف

يتم تنفيذ أعمال قسم التدقيق الداخلي وفق خطة سنوية معدة بالاستناد الى المخاطر ومعتمدة من قبل لجنة التدقيق، ويقوم القسم بالآتي:

- مراجعة فعالة لنظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
- توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين الأداء والامتثال.
- تقارير دورية تدعم قرارات الادارة العليا ومجلس الادارة.

انجازات القسم خلال العام 2025

يشمل نطاق عمل التدقيق الداخلي كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات المصرف، وقد تم:

- تغطية 100% من خطة التدقيق السنوية المعتمدة من لجنة التدقيق.
- تطوير نموذج رقمي لتتبع تنفيذ التوصيات.
- إعداد وتحديث أدلة عمل تشمل الرقابة التشغيلية، مكافحة غسل الاموال، وادارة الشكاوى.
- إجراء تقييم مستقل للضوابط الداخلية في أقسام وإدارات وفروع المصرف، مع تقديم توصيات قابلة للتنفيذ.

مؤشرات الاداء

المؤشر	عام 2024	عام 2025	التغير السنوي
نسبة تنفيذ التوصيات الرقابية من مجموع التوصيات الكلي	87%	93%	6%+
نسبة رضا عملاء التدقيق عن أداء التدقيق الداخلي	85%	89%	4%+
نسبة تغطية خطة التدقيق	100%	100%	ثابت

الأثر المؤسسي

أسهمت جهود القسم في ترسيخ بيئة رقابية فعالة، وتعزيز الثقة بين اصحاب المصلحة من خلال ضمان الالتزام بالضوابط، وتحسين جودة العمليات، وتقليل المخاطر التشغيلية. كما انعكست هذه الجهود ايجاباً على تجربة العملاء، عبر دعم استقرار الخدمات وتطوير الاجراءات بما يحقق الكفاءة والموثوقية.

النظرة المستقبلية

- إطلاق نظام تقييم ذاتي للرقابة الداخلية بالتعاون مع الادارات التشغيلية.
- توسيع استخدام التحليلات الرقمية في مهام التدقيق.
- تعزيز ثقافة الامتثال والشفافية من خلال ورش عمل داخلية.
- تطوير لوحة مؤشرات Dashboard تفاعلية لعرض حالة التوصيات.
- تنفيذ مهام تدقيق استباقية في مجالات ناشئة مثل الامن السيبراني، والامتثال البيئي والاجتماعي ESG.
- مشاركة فريق التدقيق في مؤتمرات خارجية مثل IIA و ISACA لتعزيز المعرفة المهنية.

ثالثاً: التدقيق الخارجي

يعد التدقيق الخارجي أحد عناصر الحوكمة الأساسية التي تعزز من مصداقية البيانات المالية للمصرف أمام المساهمين والجهات الرقابية. وقد تم خلال عام 2025 تنفيذ مهمة التدقيق الخارجي من قبل مكتب مستقل معتمد، وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ISA والمعايير المحاسبية المعتمدة محلياً، وقد شملت المهمة مراجعة القوائم المالية السنوية، وتقييم الالتزام بالسياسات المحاسبية، واختبار الضوابط الداخلية ذات العلاقة بإعداد التقارير المالية. حيث أكد تقرير المدقق الخارجي أن القوائم المالية تعكس بصورة عادلة المركز المالي للمصرف، مما يعكس سلامة الاجراءات المالية، مع تأكيد المصرف على التزامه المستمر والثابت بالتعاون مع المدققين الخارجيين وتطبيق توصياتهم بما يعزز الشفافية والثقة المؤسسية.

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي

13. الحوكمة

14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية





تعتبر الودائع وسادة امان مالية لاوقات الحاجة!



الوديعة الثابتة هي خيارك الآمن لحفظ الأموال
مع تحقيق عوائد مستقرة وبعيداً عن مخاطر الاستثمار

6551

الحوكمة

تعد حوكمة الشركات السليمة أحد الركائز الأساسية لتمكين المؤسسات من تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتوسطة والطويلة الأجل وتطلعاتها المستقبلية وضمان النمو المستدام، ومن هذا المنطلق قام مصرف المنصور للاستثمار بتبني مبادئ وممارسات حوكمة متوافقة مع أفضل المعايير في هذا المجال وعمل على ترسيخها من أعلى الهرم نزولاً إلى كافة المستويات الإدارية، وذلك ببناء منظومة حوكمة ديناميكية تضع خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة وتعزيز الشفافية والعدالة في كافة إفصاحات البنك المالية وغير المالية وتعاملاته وأنشطته مع المودعين والمساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة.

لذلك حرص مصرف المنصور للاستثمار على الالتزام التام بتطبيق قواعد وتعليمات حوكمة الشركات منذ تبنيه دليلاً للحوكمة المؤسسية في عام 2019 حيث عمل على تطوير منظومة الحوكمة الخاصة به بشكل دوري ومستمر بشكل يتوافق مع دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي العراقي والتعليمات ذات العلاقة وكذلك مواكبة التطورات المستمرة في القطاع المصرفي وأحدث الممارسات العالمية في مجال الحوكمة المؤسسية .

يعد دليل الحوكمة مرجعاً أساسياً لكافة أصحاب المصالح الراغبين بالتعرف على منهجية الحوكمة لدى المصرف ويمكن الاطلاع على الدليل من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للمصرف.

ولأهمية التطبيق المستمر لمبادئ الحوكمة المؤسسية الرشيدة وضع المصرف آليات تهدف للسعي في تعزيز وتحقيق أعلى درجات الحوكمة ومراجعتها بشكل مستمر منها على سبيل الذكر:

- 1- تحديث دليل الحوكمة المؤسسية في المصرف ليتماشى مع الدليل المحدث الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة 2025 وأفضل الممارسات الدولية بهذا الصدد.

- 2- التحديث الدوري للسياسات المتعلقة بالحوكمة لتتوافق مع التعديلات التشريعية والممارسات الفضلى التي تصدرها الجهات ذات العلاقة.
- 3- التحديث والمراجعة المستمرة لمصفوفة الصلاحيات على مستوى المصرف، نظراً لأهميتها في بيان حدود ممارسة الصلاحيات على مستوى مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية، بما يساهم في تنظيم عملية اتخاذ القرار وتفعيل حدود المسؤولية والمساءلة وضمان سير العمل في المصرف.
- 4- التأكد من شروط ملائمة أعضاء مجلس الإدارة ومدى توافر المؤهلات والخبرات والمهارات الفنية اللازمة لمراقبة أداء المصرف والمعايير اللازمة.
- 5- خلق بيئة افصاح أخلاقية، من خلال الافصاح عن جدول أعمال الهيئة العامة للمساهمين ونشر محاضر اجتماع الهيئات العامة على الموقع الإلكتروني للمصرف.
- 6- تحديث ميثاق مجلس الإدارة وموثيق اللجان المنبثقة عنه، بشكل دوري وعند الضرورة.
- 7- تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه وفق نظام تقييم يتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية والذي يتم مراجعته بشكل سنوي وتحديثه كلما دعت الحاجة، لضمان الحفاظ على أداء مجلس الإدارة عند أفضل مستوى ممكن.
- 8- ضمان استيفاء معايير ومتطلبات وشروط الاستقلالية الواجب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة.
- 9- تعزيز النزاهة من خلال تحديد حالات تضارب المصالح الفعلية والمحتملة والعمل على إدارتها على نحو ملائم.
- 10- حماية حقوق المساهمين، وهي الأولوية القصوى، من أي انتهاك، وحماية الأصول الخاصة بهم من أي حالات إساءة في الاستخدام.
- 11- تعزيز الكفاءة التشغيلية للعاملين.
- 12- تطوير العلاقات مع الجهات التنظيمية من خلال الاستفسار والمتابعة والتعليقات والمتطلبات بشأن التعاميم الجديدة وإبلاغ الشروط والمتطلبات، إضافة إلى إرسال التقارير الدورية بالمواعيد المحددة بالدقة المطلوبة.

حقوق المساهمين

يلتزم مجلس إدارة المصرف باتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لعقد اجتماعات الهيئة العامة لمرة واحدة سنوياً على الأقل لغرض إتاحة المجال أمام كافة المساهمين للمشاركة وحق التصويت، وتزويدهم بمعلومات كاملة ووافية عن المصرف بما يضمن المعاملة العادلة لهم دون تمييز، كما عمل البنك خلال عام 2025 على تعزيز قنوات التواصل الفعالة مع المستثمرين الحاليين والمحتملين من خلال تطبيق أفضل المعايير والممارسات العالمية في إدارة علاقات المستثمرين ومعايير الإفصاح والشفافية من خلال إتاحة قنوات تواصل متنوعة منها الاتصال المباشر مع مسؤولي قسم علاقات المساهمين والموقع الإلكتروني للمصرف، بالإضافة إلى نشر التقارير الربعية التي توضح الوضع المالي للمصرف وفقاً لقواعد هيئة الأوراق المالية وتعليمات سوق العراق للأوراق المالية.

الإفصاح والشفافية

يؤمن المصرف أن الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ في الحوكمة المؤسسية، والذي يهدف إلى التأكد من أن المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح على فهم ودراية بالتطورات والمعلومات الضرورية والجوهرية الناتجة عن عمليات المصرف اليومية وتوجهاته المستقبلية وبما يساهم بخلق بيئة من الثقة والشفافية والمساءلة من خلال تقديم المعلومات الهامة المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصلحة، بشكل واضح وشامل في الوقت المناسب والآلية المناسبة وبما يمكنهم من تقييم إدارة البنك ومراقبة أدائها.

وانطلاقاً من سعي البنك لتطبيق أحدث المعايير المتعلقة بالإفصاح والشفافية كجزء لا يتجزأ من تبني وتطبيق مبادئ الحوكمة يلتزم البنك بمبدأ الإفصاح عن كافة المعلومات المطلوبة بشفافية وبما يراعي التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية بهذا الخصوص من خلال وسائل الإفصاح المتاحة في سوق العراق للأوراق المالية، موقع المصرف الإلكتروني وبما يتوافق مع سياسة الإفصاح والشفافية.

مراقبة الامتثال

واصل المصرف التزامه بشكل تام بتطبيق أفضل الممارسات الرائدة في مجالات الامتثال ومراقبة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية وفقاً للتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية وذلك من خلال تطبيق فحوصات التدقيق النوعي وإعداد التقارير الدورية التي تتضمن تقييم مخاطر الامتثال والتحقق من بيانات العملاء بالإضافة إلى الإفصاح بشفافية ودقة عن نشاطات المصرف والابلاغ عن أي عمليات مشبوهة، بالإضافة إلى استمرار التحقق من عدم تعامل المصرف مع أطراف مدرجة على قوائم الحظر المحلية والدولية.

قام المصرف بإجراء التقييم السنوي الشامل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تماشياً مع تعليمات البنك المركزي العراقي بهدف الحد من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية من خلال إجراء تقييم شامل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن عدة عوامل منها ما يتعلق بالعملاء والدول والمناطق الجغرافية والمنتجات والخدمات والعمليات وقنوات تقديم الخدمة وذلك وفق منهجية معتمدة من مجلس إدارة المصرف بالإضافة إلى تحديث الاسماء المدرجة على قوائم الحظر الدولية من خلال التحديثات الدورية الواردة وقرارات الحظر وتحديث قائمة الدول عالية المخاطر دورياً وفق أحدث نشرات تصدر عن منظمة FATF والتحقق من توافق المصرف مع هذه القرارات.

كما وقد تبني المصرف منهجية لتعزيز ثقافة الامتثال ومراقبة عمليات غسل الأموال والعقوبات الدولية، حيث تم عقد الورشات والدورات التدريبية لمنتسبي المصرف في مختلف القطاعات بهدف اطلاع الموظفين على أبرز المستجدات المحلية والدولية.

مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

تشكيل مجلس الإدارة

يتشكل مجلس الإدارة من 9 أعضاء أصليين ومثلهم احتياط تتوافر لديهم الخبرات والكفاءات المطلوبة مع مراعاة المجلس تمثيل المرأة بين أعضائه، يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للمساهمين بالاقتراع السري ومن خلال التصويت التراكمي والذي يتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الأصوات حسب عدد الاسهم التي يمتلكها، على أن يكون للمساهم الحق باستخدام الأصوات لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الأصوات ويتم انتخاب رئيس المجلس ونائبه في أول اجتماع يعقده مجلس الإدارة بعد انتخابهم من قبل الهيئة العامة.

يوجد فصل واضح بين عضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بما في ذلك مناصبي رئيس المجلس والمدير المفوض، حيث لا يتولى أي من أعضاء مجلس الإدارة أي مهام تنفيذية باستثناء المدير المفوض.

مهام مجلس الإدارة

يلتزم المجلس بأداء المهام المنصوص عليها في دليل المعايير البيئية والحوكمة المؤسسية وميثاق أعماله من خلال متابعته باستمرار أوضاع المصرف وأدائه المالي من خلال تقارير الاداء التي تغطي أنشطة المصرف الرئيسية وتقارير دورية لسير العمل في تنفيذ خطة المصرف الاستراتيجية وميزانيته التقديرية، بالإضافة لوضع

اللوائح وإقرار السياسات التي تحكم أعمال وأنشطة المصرف المختلفة وتضمن إعداد إجراءات رقابية داخلية فعالة للحد من المخاطر والتعرض لها.

اجتماعات مجلس الإدارة

تم الالتزام بجدول مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة، وتم إعداد محاضر أصولية توثق كافة الاجتماعات والقرارات والتكاليف ومتابعة تنفيذها من قبل أمانة سر مجلس الإدارة، وبما يراعي التعليمات النافذة بهذا الخصوص.

قرارات مجلس الإدارة

يتم اتخاذ قرارات المجلس ولجانه بأغلبية الأصوات وفي حال التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس المجلس.

لجان مجلس الإدارة

يساعد مجلس الإدارة خمس لجان متخصصة ومنبثقة عنه ترفع التقارير بشكل مباشر إليه وتقوم بالمسؤوليات والمهام الموكلة إليها بموجب دليل الحوكمة، وكذلك الصلاحيات المفوضة لها للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات الإدارية والفنية وأكثرها كفاءة وفاعلية.

تشكيلة لجان مجلس الإدارة

اللجنة الانتمائية	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة التدقيق والالتزام	لجنة المعايير البيئية والحوكمة المؤسسية	لجنة إدارة المخاطر	لجنة حوكمة تقنية المعلومات	مجلس الإدارة
■	●		■		●	رئيس مجلس الإدارة: السيد مهدي محمد جواد الرحيم
	■		●		●	نائب رئيس المجلس: بنك قطر الوطني: يمثله السيدة نور محمد جبر النعيمي
●						الدكتور وليد موريس حليم عبد النور
●	●			●		السيد خالد فاروق سلهب
	●	●			●	السيد عمر محمد صالح المسفر
	●	■	●	●	■	السيد محمد عبد الستار البغدادي
●				●		السيد فاسكين ساموئيل ساموئيل
	●	●	●	●		السيد عدنان موسى الموسوي
		●		■	●	السيد سعد جعفر ناجي

■ رئيس ● عضو

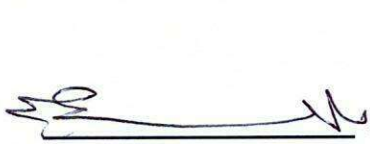
حيث تساعد هذه اللجان المجلس في تنفيذ مسؤولياته الإشرافية من خلال إسداء المشورة وتقديم التوصيات وممارسة السلطة التي فوضت بها، ويشكل المجلس اللجان الرئيسية ويكون لكل لجنة ميثاق مكتوب يحدد مسؤولياتها ومهامها وسلطاتها ومدة العضوية فيها وصلاحياتها وكيفية رقابة المجلس على أعمالها وآلية رفع تقاريرها للمجلس مجتمعاً، ويجوز للمجلس إضافة لجان جديدة.

180,000,000 دينار عراقي

أتعاب مدققي الحسابات المستقلين لعام 2025

الاقراءات

- نقر بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية المصرف خلال السنة المالية القادمة.
- نقر بمسؤوليتنا عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في المصرف.
- نقر بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.



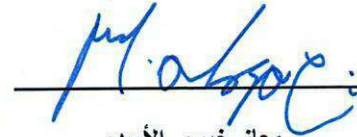
مهدي محمد جواد الرحيم

رئيس مجلس الإدارة



وليد موريس حليم عبد النور

المدير المفوض



معاز خيرى الأسدي

المدير المالي



المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة

14. الالتزامات غير المصرفية

15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدقي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية



مصرف المنصور
MANSOUR BANK
للإستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني



الاعلى تصنيفاً في العراق
FitchRatings



6551

  AlmansourBank
 mbi.iq

ضمن إطار التزام مصرف المنصور للاستثمار بمسؤوليته الاجتماعية ودوره في تعزيز ثقافة الوعي الصحي داخل بيئة العمل، نظّم المصرف فعالية توعوية مخصصة لموظفاته بمناسبة شهر أكتوبر الوردي للتوعية بسرطان الثدي، وبالتعاون مع مستشفى الأندلس التخصصي وأخصائية تغذية.

تضمّنت محاضرة علمية قدّمتها طبيبات مختصات في الأورام، جرى خلالها استعراض أحدث المعلومات الطبية المتعلقة بالكشف المبكر ووسائل الوقاية والعوامل المؤثرة على صحة المرأة، كما شاركت أخصائية التغذية في تقديم محاضرة توعوية حول أهمية الأنماط الغذائية السليمة ودورها في الحد من مخاطر الإصابة بالسرطان، إضافةً إلى تقديم عروض خاصة لموظفات المصرف تتعلق بالمتابعة الغذائية وخطط تحسين نمط الحياة. وفي إطار تعزيز الأثر المجتمعي للمبادرة، وقرّ مستشفى الأندلس وبالتنسيق مع المصرف فحوصات مجانية للكشف المبكر لموظفات المصرف طوال شهر تشرين الأول، بما يعكس حرص المصرف على دعم صحة موظفاته وتمكينهن من الوصول إلى الخدمات الوقائية اللازمة.

تأتي هذه المبادرة انسجاماً مع استراتيجية المصرف في دعم البرامج الصحية والاجتماعية، وترسيخ دوره كشريك فاعل في تعزيز الوعي المجتمعي وبناء بيئة عمل صحية وأمنة.

4- الجوانب الاجتماعية

انطلاقاً من حرص إدارة المصرف على تعزيز أواصر الترابط والتآخي بين منتسبيها وبمناسبة شهر رمضان المبارك أقام المصرف مأدبة إفطار جماعي لموظفيه وذلك في أجواء رمضان تسودها اللفة والمودة.

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز روح الفريق الواحد وترسيخ مبادئ التواصل والتعاون بين جميع كوادر المصرف بما يسهم في دعم بيئة العمل الإيجابية وتحفيز روح الانتماء المؤسسي لدى الموظفين، حيث تهدف إدارة المصرف إلى تعزيز ودعم المبادرات التي تسهم في ترسيخ التواصل الإنساني والعمل بروح الفريق الواحد، وبناء بيئة عمل متكاملة ومحفزة، بما ينسجم مع رؤية المصرف وأهدافه المؤسسية.

نعمل بشكل يومي على إثراء حياة عشرات الآلاف من الأشخاص في كل مجتمع نعمل فيه، وهي مكانة متميزة يمكننا من ترك أثر إيجابي طويل الأمد على المجتمع.

فيما يلي أبرز النشاطات والمساهمات التي قام بها المصرف خلال عام 2025:

1- المبادرات الوطنية

في إطار حرص المصرف على دعم المبادرات الوطنية وتعزيز فرص التشغيل والشباب، شارك المصرف في معرض الوظائف الذي أقيم بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة خلال شهر تشرين الأول الماضي.

تأتي هذه المشاركة ضمن التزام المصرف بمسؤوليته الاجتماعية ودعمه المستمر للمبادرات التي تستهدف تمكين الشباب وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد.

2- رعاية الأيتام

في إطار التزام مصرف المنصور للاستثمار بمسؤوليته المجتمعية وتعزيز حضوره الإنساني في خدمة المجتمع، نفّذ المصرف مبادرة نوعية شملت رعاية خمسة وستين 65 يتيماً من دار الأيتام (الملجأ) في منطقة أبو غريب.

انطلقت المبادرة بزيارة ميدانية إلى الدار، حيث قام فريق من موظفي المصرف باصطحاب الأطفال لشراء ملابس جديدة تلبية لاحتياجاتهم، وبما يساهم في إدخال مشاعر الفرح والطمأنينة إلى نفوسهم، أعقب ذلك تنظيم يوم ترفيهي متكامل في مدينة الألعاب، تخلّلته أنشطة تفاعلية بين موظفي المصرف والأطفال، اتسمت بأجواء من البهجة والمرح، وأسهمت في تعزيز روح التواصل الإنساني والمسؤولية الاجتماعية.

واختتم البرنامج بجلسة طعام مشتركة جمعت الأطفال مع موظفي المصرف، في مشهد يعكس قيم المصرف في دعم الفئات الأكثر حاجة، وترسيخ مبادئ التكافل والرعاية كجزء أصيل من ثقافته المؤسسية.

تؤكد هذه المبادرة التزام مصرف المنصور للاستثمار بالاستمرار في إطلاق البرامج المجتمعية المؤثرة، وتعزيز دوره في خدمة المجتمع من خلال مبادرات نوعية تُجسّد رؤيته في بناء بيئة أكثر تماسكاً وإنسانية.

المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
- 15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات**
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية



مصرف المنصور
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني للاستثمار



وديعة اليوم مستقبل الغد

افتح حساب الوديعة الثابتة واجعل اموالك تنمو



6551

AlmansourBank
mbi.iq

تقرير لجنة مراجعة الحسابات لسنة 2025

السادة أعضاء الهيئة العامة لمصرف المنصور للاستثمار المحترمين

نهدىكم أطيب تحياتنا ..

عملاً بأحكام المادة 24 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وإستناداً لما ورد في (دليل الحوكمة) الصادر عن البنك المركزي العراقي وبهدف تقديم الدعم اللازم لتحقيق أهداف وتطلعات المصرف للارتقاء بمنظومة ادارة المخاطر ومراقبة وحماية حقوق ومصالح المساهمين والمودعين لدى المصرف، وبناءً على ما تقتضيه وما نصت عليه إجراءات التدقيق والمراجعة المعترف بها محلياً ودولياً، يسرنا أن نقدم لحضراتكم تقريرنا هذا عن نتائج مراقبة حسابات المصرف لعام 2025.

إستناداً لما حصلنا عليه من بيانات ومعلومات وإيضاحات من المصرف للفترة المبينة آنفاً فإننا نؤيد كافة الملاحظات التوضيحية التي تضمنها تقرير مراقبي الحسابات مع دعمنا الكامل لجهود إدارة المصرف الرامية الى الاستمرار في عملية التطوير الاداري والعملياتي لكافة أنشطة المصرف وتوزيع الاعمال بما يحقق نظاماً متيناً وكفوءاً للرقابة الداخلية، كما نود أن نبين بأن اللجنة لاحظت التالي:

- 1- إن جميع التقارير الصادرة عن قسم مراقبة الامتثال تعكس الالتزام العالي من قبل المصرف للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة، الرقابية والإشرافية وفي مقدمتها قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، وقانون غسل الأموال رقم 39 لسنة 2015، ولم يثبت لدينا ما يدل على قيام المصرف بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- 2- إن جميع الإيضاحات والملاحظات المثبتة في تقرير السادة مراقبي حسابات المصرف عن نشاط المصرف لعام 2025 كانت إيجابية، كما تم الاطلاع على الكشوفات المالية المدققة ومراجعتها وفقاً للأصول واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بخصوصها.
- 3- استيفاء وشمولية الخطة السنوية المعدة من قبل قسم التدقيق الداخلي والمعتمدة من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة ومراعاتها لمواجهة المخاطر المحتملة لكافة الأعمال والأنشطة التي قام المصرف بمزاومتها خلال عام 2025 بكافة فروع وإدارته العامة، وقد تبين من خلال المراجعة بأنها كانت تتم وفقاً لمعايير الممارسات الدولية المهنية للتدقيق الداخلي والمتطلبات الرقابية للبنك المركزي العراقي.
- 4- تم مراجعة الاجراءات المحاسبية المعمول بها من قبل المعنيين في المصرف وتبين بأنها منسجمة مع القواعد والأعراف والأصول المحاسبية النافذة ومعايير المحاسبة المحلية والدولية ذات العلاقة وقد وافقت اللجنة عليها.
- 5- التزام المصرف بجميع الإفصاحات الواردة والمحددة في معايير الإبلاغ الدولية المالية IFRS والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة، ونؤكد بأنها كانت مستوفية ودقيقة وأن الإدارة التنفيذية على دراية بجميع التغيرات التي طرأت على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.



- 6- اطلعنا على التقارير الصادرة عن الجهات المختصة في المصرف وهي تعكس بوضوح فعالية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية المعتمدة وإن التقارير المالية تعد حسب الأصول، كما نؤكد متانة سياسات واجراءات أمن وتكنولوجيا المعلومات وخطط الطوارئ الخاصة بمعالجة المعلومات المالية وشموليتها لمواجهة أية حالات قد تؤدي الى حدوث خلل أو مشكلة في الأنظمة المستخدمة وقد كانت المؤشرات إيجابية وعالية ومتفقة مع الضوابط والأصول والمعايير السليمة بما يجنب التعرض للمخاطر المحتملة.
- 7- في الجانب القانوني فقد أطلعت اللجنة على التقارير الصادرة بهذا الشأن وكانت تعكس المثابرة والجهود العالية في تحصيل الديون المتعثرة للمصرف منذ سنوات عديدة والإجراءات المعتمدة لمواجهة أية حالات قد تواجه المصرف.
- 8- شمولية ووضوح جميع البيانات والتقارير والمعلومات التي تضمنها التقرير السنوي وهي تغطي كافة جوانب وأنشطة عمل المصرف خلال عام 2025 ومعدة بشكل دقيق ومفصل وواضح.
- 9- من خلال تدقيق ومراجعة التقارير التي قام المصرف بتقديمها الى البنك المركزي العراقي تأكد لدينا بأنها تعكس الواقع الفعلي لعمل المصرف وأنشطته المصرفية لعام 2025.
- 10- قامت اللجنة بمراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها وكانت تسير وفقاً لما مخطط لها، كما قامت اللجنة بمراجعة تقارير الإدارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية وكانت إيجابية.
- 11- من خلال الاجتماع مع المدققين الداخليين والخارجيين لم يتبين لنا وجود أي من حالات التدليس أو الأعمال غير القانونية أو النقص في إجراءات الضبط الداخلي والمواضيع الأخرى المشابهة.
- 12- التزام المصرف بتحقيق استقلالية قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيزه بكوادر متمرسة ومتدربة، كما لاحظنا بأن القسم المذكور (الذي يرتبط مباشرةً بمجلس الإدارة) يعمل بمهنية عالية ويتولى تطبيق السياسات والعمليات الخاصة بالزبائن والتعرف عليهم، وهناك تطبيق عالي للأنظمة والقوانين النافذة المحلية والدولية.

... وتقبلوا منا فائق التقدير والإحترام ...

محمد عبد الستار البغدادي

رئيس لجنة مراجعة الحسابات

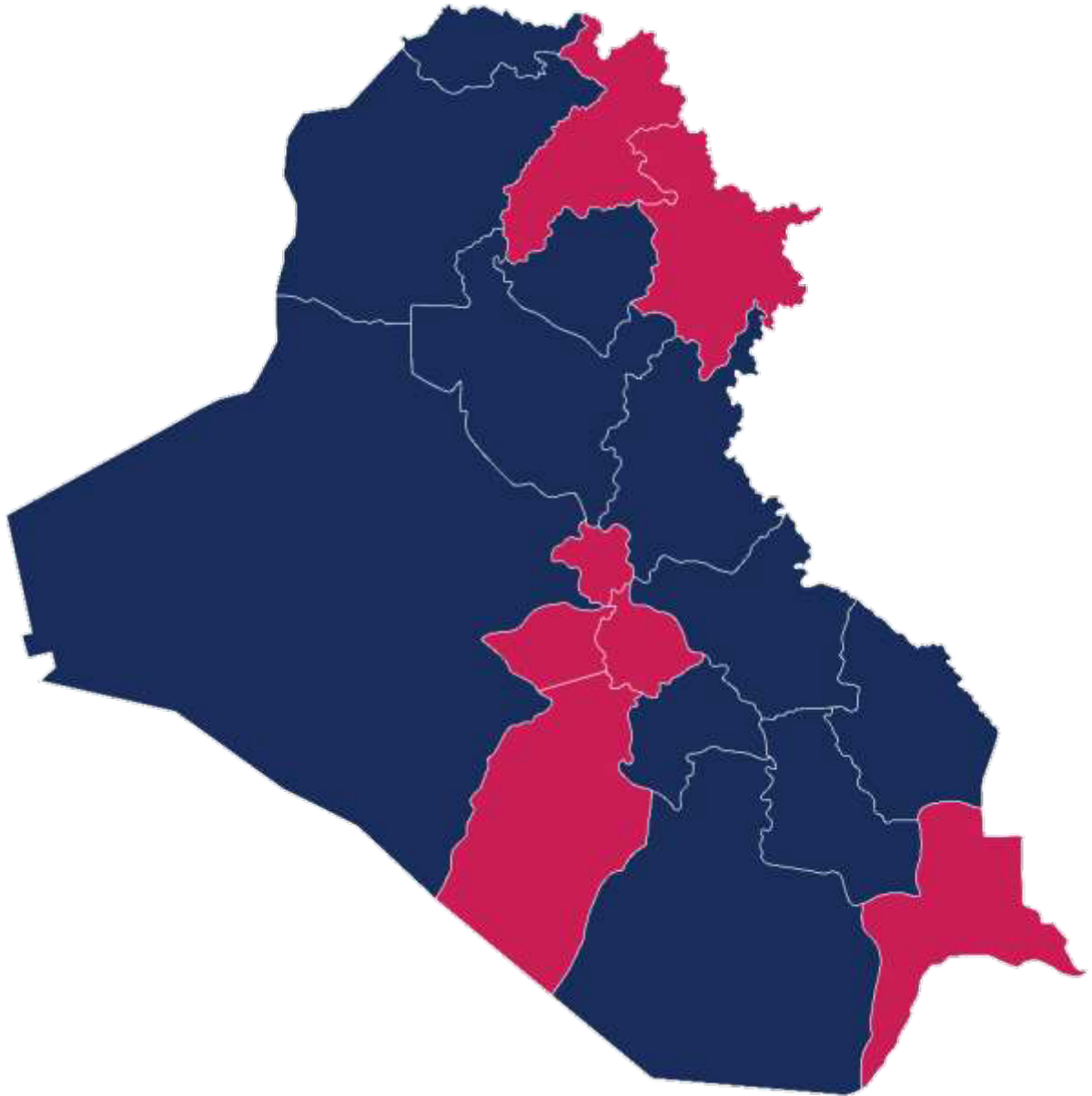


المحتوى

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
- 16. فروع المصرف**
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية



فروع المصرف



اسم الفرع	اسم مدير الفرع	الموقع	رقم الهاتف
الفرع الرئيسي	السيد أسر رياض صديق	بغداد: الكرادة خارج - البو جمعة	009647746669720
فرع السليمانية	السيد ديار هوشيار عبد القادر	السليمانية: شارع سالم - قرب شركة آسيا سيل	009647746669730
فرع أربيل	السيدة ديلان سردار	أربيل: طريق كويسنجق - قرب مستشفى دايك (الطفل)	009647746669740
فرع الكرخ	السيدة زينب ضياء محمود	بغداد: شارع 14 رمضان - عمارة فتنس اكاديمي - مقابل شركة زين	009647746669750
فرع كربلاء	السيد احمد قيس رديف	كربلاء: شارع الإسكان	009647746669760
فرع البصرة	السيدة علا فالح	البصرة: شارع 14 تموز - قرب مديرية مكافحة الشغب	009647746669770
فرع النجف	السيد سعد عبد الهادي عبد الأمير	النجف: الحنانة شارع نجف - كربلاء - مقابل محطة وقود الكرار	009647746669780
فرع الحلة	السيد علي حافظ صاحب	الحلة: القاضية - قرب مقر قيادة شرطة بابل	009647746669790

تأهيل وتطوير الفروع:

وضعت إدارة مصرف المنصور للاستثمار خطة استراتيجية شاملة لتأهيل وتطوير فروع المصرف، بما ينسجم مع سمعته المؤسسية ويلبي تطلعات زبائنه ويواكب متطلبات العمل المصرفي الحديث.

- فرع المنصور (شارع أبو جعفر المنصور) بغداد

باشر المصرف بتنفيذ مشروع بناء مقره الجديد في منطقة المنصور، قد تم إنجاز مبنى حديث يعكس هوية المصرف. وتم تجهيز المبنى بأحدث الأنظمة والتقنيات المصرفية، إلى جانب أثاث حديث يلبي متطلبات العمل المصرفي المتطور. وقد تم إبلاغ البنك المركزي العراقي بجاهزية المقر، ومن المتوقع المباشرة بالعمل في هذا الفرع مطلع عام 2026.

- فرع أربيل

تم تنفيذ أعمال ترميم شاملة للطابقين الأرضي والأول من مبنى الفرع بما يتناسب مع حجم النشاط المصرفي، إلى جانب تحديث واجهة المبنى وفق تصميم عصري يعكس الهوية البصرية الجديدة للمصرف. ونتيجة الزيادة الملحوظة في حجم الأعمال وارتفاع عدد الزبائن تم استكمال أعمال التأهيل بترميم وتجهيز الطابقين الثاني والثالث، وتزويدهما بالأثاث والتجهيزات اللازمة، ليصبح المبنى بالكامل جاهزاً لتقديم الخدمات المصرفية ضمن بيئة حديثة تجمع بين الأناقة والكفاءة.

- فرع السليمانية

شهد فرع السليمانية أعمال تطوير مهمة حيث تم استئجار مساحة إضافية لتوسيع الفرع، مع تنفيذ أعمال الترميم والإكساء بما يتلاءم مع هوية المصرف ويضمن تقديم خدمات مصرفية متميزة للزبائن وبالتوازي مع نمو قاعدة الزبائن والتجار، تم استحداث قسم خاص بخدمات الشركات، تعزيزاً لدور المصرف في دعم الأنشطة التجارية والاستثمارية.

- فرع الكرخ (شارع 14 رمضان) بغداد

تم استحداث مقر جديد مستأجر لفرع الكرخ، وقد تم إكساء وتجهيز المقر الجديد وفق البصمة البصرية المعتمدة وبدأت مباشرة الأعمال المصرفية فيه.

- فرع الحلة (محافظة بابل)

باشر المصرف ببناء مقره الجديد في مدينة الحلة، بهدف استبدال المقر المستأجر والذي لم يعد مناسباً من حيث المساحة والحالة العامة. وقد تم تنفيذ مبنى حديث مكوّن من أربعة طوابق، مجهز بأحدث الأنظمة والتجهيزات، وبأثاث عصري يواكب متطلبات العمل المصرفي، مع الالتزام بالهوية البصرية الموحدة للمصرف. وبدأت مباشرة الأعمال المصرفية في المقر الجديد خلال عام 2025.

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
- 17. المصارف المراسلة**
18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين
19. البيانات المالية



مصرف المنصور
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني



نغطي جميع استيراداتك

من خلال شبكة مراسلينا الواسعة حول العالم



6551

AlmansourBank
mbi.iq

المصارف المراسلة

يوصل مصرفنا تطوير وتعزيز شبكة علاقاته مع بنوك مراسلة رائدة حول العالم، بما يضمن تسهيل العمليات المصرفية الدولية ودعم احتياجات العملاء في مجالات التجارة الخارجية والتحويلات المالية وإدارة السيولة، وتشكل هذه الشبكة أحد المكونات الأساسية في البنية التشغيلية للمصرف، حيث تتيح الوصول إلى أسواق متعددة وتدعم القدرة على تنفيذ العمليات المالية بموثوقية وسرعة، ويبين الجدول أدناه أبرز البنوك المراسلة التي تعامل معها المصرف خلال السنة المالية 2025:

الدولة	اسم البنك
قطر	Qatar National Bank
الإمارات العربية المتحدة	Abu Dhabi Islamic Bank
الأردن	Housing Bank for Trade & Finance
الأردن	Arab Jordan Investment Bank
فرنسا	Qatar National Bank – Paris
الإمارات العربية المتحدة	Commercial Bank International P.J.S.C
الإمارات العربية المتحدة	Abu Dhabi Islamic Bank
الولايات المتحدة	J.P. Morgan Chase
ألمانيا	J.P. Morgan Chase
الولايات المتحدة	Citibank – New York
جمهورية أيرلندا	Citibank Europe PLC

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة

18. تقرير مدقي الحسابات المستقلين

19. البيانات المالية



مصرف المنصور
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني



سافر وين متريد بطاقتك وياك بثقة وامان



6551

AlmansourBank
mbi.iq

إلى / السادة مساهمي مصرف المنصور للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) المحترمين

م / تقرير مراقب الحسابات

الرأي

يسرنا أن نعلمكم بأننا قمنا بتدقيق بيان المركز المالي لمصرف المنصور للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) كما في 31/كانون الاول/2025 وبياني الدخل والدخل الشامل الاخر وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ، والايضاحات التي تحمل التسلسل (من 1 الى 39) والتقرير السنوي لادارة المصرف المعد بمقتضى أحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 ووفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة والمتطلبات الصادرة عن مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي كما في 31/كانون الاول/2025 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقاً للمعايير التدقيق المعتمدة والمتطلبات الصادرة عن مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا، نحن مستقلون عن المصرف وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لأجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة المنتهية في 31/كانون الاول/2025، لقد تم دراستها ضمن نطاق تدقيق القوائم المالية ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول كل منها، بالنسبة لكل حالة من هذه الحالات الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجتها في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا مسؤولياتنا المذكورة في بند مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الحالات المشار إليها أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة.

1 - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

- إن مصرف المنصور للاستثمار قام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للسنة العاشرة على التوالي وبهذا الصدد:
- أ- تم تقييم العقارات العائدة لمصرف المنصور خلال سنة 2025 من قبل الخبير القضائي لإجراء التقييم لقيمة العقارات السوقية وقد توصلت إدارة المصرف إلى قرار بأن القيمة السوقية للعقارات التي يمتلكها المصرف وفق الاسعار السائدة مقارنة للقيمة الدفترية للعقارات وبالتالي لا يستوجب اتخاذ أي إجراء محاسبي بصدد احتساب التدني الحاصل في قيمة الموجودات وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي رقم 36.
- ب- قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 للسنة السابعة على التوالي وتم احتساب التخصيصات المطلوبة لمواجهة التغييرات الحاصلة في الخسائر الائتمانية المتوقعة استرشاداً بتوجيهات البنك المركزي العراقي الواردة بكتابه المرقم 466/6/3 في 26 كانون الأول 2018 "التعليمات الارشادية لإعداد القوائم المالية للمصارف"، وكانت نتائج التطبيق متوافقة مع متطلبات المعيار رقم 9 وتم عكس المبالغ المطلوب تخصيصها ضمن حساب التخصيصات المتنوعة.
- استناداً إلى كتاب البنك المركزي العراقي ذي العدد 444/4/9 والمؤرخ في 25 أيلول 2024 والذي ألزم المصارف باقتناء أنظمة الكترونية لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بمهلة اقصاه 31 كانون الأول 2025 حيث امتثل مصرف المنصور للاستثمار لهذه التعليمات وتم اقتناء نظام بالتعاقد مع شركة الرواد لنظم المعلومات.
- ج- قام المصرف بتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 16 "عقود الايجار" حيث تم تصنيف عقود الايجار إلى عقود ايجار تمويلية والاعتراف بالإيجارات كأصول في بيان المركز المالي والاعتراف بالالتزامات على تلك العقود في جانب المطلوبات وتم اعتماد مصروف الاستهلاك ومصروف الفائدة في بيان الدخل.

2 - النقود :

- أ- تم تقييم الموجودات النقدية بالعملة الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2025 على أساس أسعار الصرف الاتية:

ت	العملة الأجنبية	سعر الصرف
1	الدولار الأمريكي	1,310 دينار عراقي لكل دولار
2	اليورو	1,540.167 دينار عراقي لكل يورو
3	الجنيه الاسترليني	1,768.828 دينار عراقي لكل جنيه الاسترليني
4	الريال القطري	358.360 دينار عراقي لكل ريال قطري
5	الدرهم الاماراتي	356,705 دينار عراقي لكل درهم إماراتي

- ب- اعتمد المصرف على السويقت الصادر من المصارف الخارجية لأغراض المطابقة في 31 كانون الأول 2025، وذلك لعدم ورود كتب تأييد أرصدة حسابات بعض المصارف بالرغم من مطالبة المصرف بذلك من المصارف الخارجية.
- ج- ارتفع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بأرصدة المصارف (المحلية والخارجية) بنسبة 819% عن السنة السابقة حيث بلغ 473,142 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025، مقارنة بـ 51,480 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2024 استرشاداً لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.
- د- ارتفع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بأرصدة البنك المركزي العراقي بنسبة 27% عن السنة السابقة حيث بلغ 294,362 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025، مقارنة بـ 232,297 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2024 استرشاداً لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.
- هـ- بلغت نسبة الأرصدة لدى المصارف الخارجية 34% إلى صافي رأس المال والاحتياطيات السليمة بضمنها ما نسبته 16% تمثل الارصدة التي تخص حسابات حوالات المزداد.

3- الائتمان النقدي:

- أ- ارتفع الائتمان النقدي بنسبة 47% عن السنة السابقة، حيث بلغ رصيد الائتمان النقدي 405,752,364 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2025 مقارنة بـ 276,684,048 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024، وإن 5.6% من الائتمان النقدي هو حسابات جارية مدينة.
- ب- إن الضمانات المقدمة من قبل الزبائن عبارة عن (ضمان عقاري، كفالة شخصية، أسهم، إضافة إلى صك وكمبيالة).
- ج- ضمن رصيد الائتمان النقدي مبلغ 13,962,051 ألف دينار عراقي يمثل ائتمان غير منتج ما نسبته 3.4% من إجمالي الائتمان النقدي وتم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة له مبلغ 5,549,142 ألف دينار عراقي، وتم احتساب فوائد معلقة بمبلغ 8,412,909 ألف دينار عراقي.
- د- بلغت نسبة الائتمان النقدي المستغل إلى حجم الودائع 30% وهي ضمن النسبة المحددة البالغة 75% الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
- هـ- بلغ حجم الائتمان النقدي المستغل كما في 31 كانون الأول 2025 مبلغاً وقدره 405,752,364 ألف دينار عراقي موزعة على:

الاهمية النسبية	المجموع (دينار)	المبلغ (دولار مقيم بـ 1,310)	المبلغ (دينار)	عدد الحسابات	التفاصيل
1%	3,647,967,276	146,649,952	3,501,317,324	333	أقل من 100 مليون دينار عراقي
3%	12,545,426,709	367,482,510	12,177,944,199	58	من 100 إلى 500 مليون دينار عراقي
3%	12,359,567,679	627,181,181	11,732,386,498	18	من 500 مليون إلى 1 مليار دينار عراقي
27%	110,651,633,593	12,470,231,687	98,181,401,906	49	من 1 مليار إلى 5 مليار دينار عراقي
17%	69,347,360,251	5,587,206,618	63,760,153,633	10	من 5 مليار إلى 10 مليار دينار عراقي
49%	197,200,408,815	23,007,181,907	174,193,226,908	12	من 10 مليار دينار عراقي فأكثر
100%	405,752,364,323	42,205,933,854	363,546,430,468	480	المجموع

- و- بلغ مجموع الائتمان النقدي المستغل لأكثر من 20 زبون مبلغاً وقدره 261,437,769 ألف دينار عراقي ويمثل نسبة 64% من حجم الائتمان النقدي المستغل والبالغ 405,752,364 ألف دينار عراقي بتاريخ البيانات المالية، أغلب الضمانات المقدمة للائتمان النقدي لأكثر من 20 زبون هي عبارة عن (عقار، كمبيالة، كفالة، أسهم، ضمان عقاري خارج البلاد).
- ز- لا يوجد ائتمان ممنوح للأطراف ذات العلاقة لسنة 2025 حسب تأييد وشهادة الإدارة بذلك.
- ح- بلغ رصيد مخصص الائتمان النقدي بما يتناسب مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 مبلغ مقداره 17,855,915 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025، مقارنة بمبلغ 15,537,600 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024، خلال عام 2025 تم زيادة المخصص عن طريق تحميل مبلغ 2,323,727 ألف دينار عراقي على حساب التخصيصات، فضلاً عن ذلك تم شطب ديون بمبلغ 5,412 ألف دينار عراقي.

4- الائتمان التعهدي:

- أ- ارتفع رصيد الائتمان التعهدي بنسبة 47% عن السنة السابقة حيث بلغ 377,754,054 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025، مقارنة بـ 256,239,108 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2024.
- ب- بلغ رصيد مخصص الائتمان التعهدي بما يتناسب مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 مبلغ مقداره 884,275 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025، مقارنة بـ 1,076,001 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024 (وتم تخفيض المخصص على حساب التخصيصات المتنوعة).
- ج- بلغ مجموع الائتمان التعهدي (خطابات ضمان - اعتمادات مستندية) الممنوح لأكثر من 20 زبون مبلغاً وقدره 218,859,725 ألف دينار عراقي ويمثل نسبة 58% من حجم الائتمان التعهدي الممنوح والبالغ 377,754,054 ألف دينار عراقي بتاريخ البيانات المالية.
- د- أغلب الضمانات المقدمة للائتمان التعهدي لأكثر من 20 زبون هي عبارة عن (تأمينات نقدية 100% - وتأمينات نقدية 15% - كفالة - ضمانات عقارية).
- هـ- بلغت نسبة الائتمان التعهدي المصدر إلى رأس المال والاحتياطيات السليمة 81%.
- و- يمثل رصيد الائتمان التعهدي المصدر ما يلي:

نوع الائتمان	الرصيد في 31 كانون الأول 2025 (ألف دينار عراقي)
اعتمادات مستندية	238,578,638
خطابات ضمان	139,175,416
المجموع	377,754,054

5- الاستثمارات المالية:

- أ- موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر:
- ارتفع رصيد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بنسبة 14.5% عن السنة السابقة حيث بلغ 1,878,028 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025، مقارنة بـ 1,639,440 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2024.
 - بلغت نسبة الاستثمارات المذكورة إلى رأس المال والاحتياطيات السليمة 0.4%.
- ب- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة:
- ارتفع رصيد الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بنسبة 2% عن السنة السابقة حيث بلغ 250,601,197 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025، مقارنة بـ 246,636,234 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2024. حيث تمثل هذه الزيادة محصلة عمليات استحقاق وشراء سندات من وزارة المالية العراقية (سندات إعمار)، وقد تم تقييم الموجودات المذكورة بالتكلفة المطفأة بتاريخ البيانات المالية.
 - انخفض رصيد مخصص سندات بالتكلفة المطفأة بما يتناسب مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 حيث بلغ رصيد المخصص مبلغ 637,400 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025، مقارنة بـ 2,095,568 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024 (وتم تحويل الفائض في المخصص إلى حساب التخصيصات المتنوعة).
 - تمت مطابقة الأرصدة الخاصة بملكية السندات الخارجية (تركيا، البحرين) بالاعتماد على الكتاب الصادر من بنك قطر ذو العدد (1,000) والمؤرخ في 20 حزيران 2025.

6- الموجودات الأخرى:

بلغت نسبة الموجودات الأخرى إلى إجمالي الموجودات المتداولة 0.82% وهي أقل من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

7- التخصيصات:

أ- ارتفع رصيد التخصيصات المتنوعة الأخرى بنسبة 70% عن السنة السابقة حيث بلغ 32,493,964 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025، مقارنة بـ 19,082,032 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2024، كما موضح في الايضاح رقم 17 المرفق مع البيانات المالية.

8- الودائع والتأمينات النقدية:

أ- وودائع المصارف: انخفضت وودائع المصارف بنسبة 16% عن السنة السابقة حيث بلغت 8,605,336 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025 مقارنة بـ 10,247,014 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2024.
ب- وودائع العملاء: ارتفعت وودائع العملاء (حسابات جارية تحت الطلب، وودائع التوفير، وودائع لأجل) بنسبة 13.5% حيث بلغت 1,363,561,070 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025 مقارنة بـ 1,201,251,831 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2024.
ج- تأمينات نقدية: انخفضت التأمينات النقدية المستلمة بنسبة 36% عن السنة السابقة حيث بلغت 234,135,653 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025 مقارنة بـ 363,465,602 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2024.

9- بيان الدخل:

حقق المصرف ربحاً مقداره 225,732,275 ألف دينار عراقي قبل الضريبة للسنة موضوع التدقيق مقارنة بربح مقداره 120,024,012 ألف دينار عراقي للسنة السابقة حيث بلغت نسبة الارتفاع 88% للأسباب التالية:
أ- ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 66% عن السنة السابقة حيث بلغت 58,985,321 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025 مقارنة بـ 35,453,905 ألف دينار عراقي للسنة السابقة.
ب- ارتفاع صافي إيرادات العمولات بنسبة 11.7% عن السنة السابقة حيث بلغت 80,681,083 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025 مقارنة بـ 72,225,040 ألف دينار عراقي للسنة السابقة.
ج- ارتفاع إيرادات نافذة بيع العملات الأجنبية بنسبة 124% عن السنة السابقة حيث بلغت 128,147,295 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025 مقارنة بـ 57,148,839 ألف دينار عراقي للسنة السابقة.
د- ارتفاع إجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة 9.25% عن السنة السابقة حيث بلغت 44,752,967 ألف دينار عراقي في 31 كانون الأول 2025 مقارنة بـ 49,313,004 ألف دينار عراقي للسنة السابقة.

10- إيراد نافذة مزاد العملة والحوالات الخارجية:

أ- بلغ رصيد حجم مشتريات المصرف من نافذة بيع العملة الأجنبية للفترة من 2 كانون الثاني 2025 ولغاية 31 كانون الأول 2025 مبلغ 13,046,562,156 دولار أمريكي موزعة كما يلي:

المبلغ (دولار أمريكي)	التفاصيل
128,687,486	مشتريات حوالات نافذة مزاد العملة/يخص سنة سابقة تحققت خلال السنة
12,917,874,671	مشتريات حوالات نافذة مزاد العملة
13,046,562,156	مجموع

ب- بلغ رصيد حجم مبيعات المصرف من نافذة بيع العملة الاجنبية للفترة من 2 كانون الثاني 2025 ولغاية 31 كانون الأول 2025 مبلغ 12,988,632,424 دولار أمريكي موزعة كما يلي:

المبلغ (دولار أمريكي)	التفاصيل
12,988,632,424	مبيعات حوالات نافذة مزاد العملة
12,988,632,424	مجموع

ج- بلغ رصيد الارباح المتحققة للمصرف من نافذة بيع وشراء العملات الاجنبية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 مبلغ 128,147,295,763 دينار عراقي وكما مفصل أدناه:

المبلغ (دينار عراقي)	التفاصيل
128,147,295,763	ايراد الحوالات
128,147,295,763	المجموع

د- تم اعتماد بتدقيق الحوالات الخارجية من قبل شركة K2 الامريكية.

11- الدعاوى المقامة:

أ- بلغ عدد الدعاوى المقامة من قبل الغير على المصرف 3 دعوى ولا زالت الاجراءات قيد الترافع.
 ب- بلغ عدد الدعاوى القانونية المقامة من قبل المصرف على الغير 32 دعوى تبلغ قيمتها 16,963,168 ألف دينار عراقي، هناك 32 دعوى قرض غير مسدد منها 12 دعوة صدر قرار لصالح المصرف ولم يكتسب قرارات الحكم الدرجة القطعية بالمبلغ، وهناك 20 دعوى صدر قرار لصالح المصرف واكتسب الدرجة القطعية وتم المباشرة بالإجراءات التنفيذية لتحصيل الدين، والدعاوى المتبقية هي قيد المرافعة.

12- رأس المال:

بموجب كتاب انتهاء اجراءات دائرة تسجيل الشركات ذي العدد 7,434 والمؤرخ في 6 آذار 2025 تم زيادة رأس المال للمصرف من 351,000,000 ألف دينار عراقي إلى 445,000,000 ألف دينار عراقي.

13- نسبة كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 66.42% كما في 31 كانون الأول 2025 حيث أنها أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي العراقي البالغة 12.5%.

14- نسبة السيولة:

- بلغت نسبة السيولة 87% بتاريخ 31 كانون الأول 2025.
- بلغت تغطية السيولة LCR نسبة 212% وصافي التمويل المستقر NSFR نسبة 202% بتاريخ 31 كانون الأول 2025.

15- مراقب الامتثال:

تم الاطلاع على تقارير مراقب الامتثال للسنة موضوع التدقيق وكانت معدة وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي وقد اشتملت على:

- أهم المؤشرات عن الوضع المالي للمصرف.
- المؤشرات عن النسب المئوية المحتسبة مثل نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة الائتمان النقدي إلى الودائع بالإضافة إلى النسب المالية الأخرى.
- جداول العقارات المملوكة للمصرف.
- الجوانب المتعلقة بعمل مجلس إدارة المصرف.
- المتطلبات القانونية.
- يقوم القسم المذكور بمتابعة ملاحظات البنك المركزي العراقي المتعلقة بمراقبة الاعمال ونتائج التدقيق المكتبي للمصرف والعمل على تصفيتها.
- إن المصرف يقوم بتحديث بيانات الزبائن عن طريق استمارة KYC بالتعاون مع قسم الابلاغ عن غسل الاموال بالمصرف وذلك لمعرفة مدى امتثال المصرف لقانون غسل الاموال رقم 39 لسنة 2015 وكذلك تطبيق العناية الواجبة حيث اعتمدت سياسة المصرف على مصادقة قسم الامتثال على استمارة فتح الحساب الجاري KYC.
- يتم تحديث السياسات والاجراءات بشكل سنوي ومستمر وكلما أصدر البنك المركزي العراقي تحديث للوائح والتعليمات.
- إن المصرف يقوم بعمل دورات تدريبية لقسم الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية FATCA من خلال الدورات التطويرية لدى البنك المركزي العراقي.
- يعتمد المصرف مصفوفة خاصة لقياس مخاطر الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وفق معايير محددة أصدرها البنك المركزي العراقي لتقييم درجة المخاطر.

16- الحوكمة المؤسسية:

- أ- أعد المصرف دليل الحوكمة وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي وتم الالتزام بمبادئ الحوكمة وفصل مهام مجلس الإدارة عن مهام الإدارة التنفيذية.
- ب- إن الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ملتزمون بتطبيق تعليمات الحوكمة المؤسسية من خلال الافصاح بالتقارير السنوية وتقارير الحوكمة.
- ج- إن المصرف ملتزم بالمتطلبات النوعية الواردة ضمن المادة 24 من دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي حيث تضمنت التقارير السنوية الافصاح عن نتائج العمليات والوضع المالي للمصرف.

17- كفاية الرقابة الداخلية:

- أ- إن نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تتناسب مع حجم وطبيعة نشاط المصرف.
- ب- تم الاطلاع على تقارير قسم الرقابة الداخلية حيث كانت شاملة ومفصلة ومحددة للملاحظات الواردة من خلال سير التدقيق.
- ج- وقد اشتمل نشاط قسم الرقابة الداخلية على تدقيق أعمال الاقسام التالية:
 - قسم المخاطر.
 - العمليات المالية.
 - قسم الائتمان.

- قسم التوعية المصرفية.
- قسم المدفوعات.
- قسم تقنية المعلومات.
- أعمال فروع المصرف: اطلعنا على الخطة السنوية لقسم التدقيق الداخلي والتقارير المعدة من قبلهم خلال السنة موضوع التدقيق حيث تم ملاحظة ما يلي :
- * بلغت نسبة إنجاز الخطة السنوية 100% من الخطة المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة وباعتقادنا أن الخطة ونتائج التنفيذ كانت مناسبة وتغطي كافة عمليات المصرف.
- * إن عدد العاملين في قسم التدقيق الداخلي بلغ 8 موظفين في سنة 2025.
- * خلال عام 2025 بلغ عدد الدورات التدريبية لكادر قسم التدقيق الداخلي 24 دورة.

18- قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- أ- اتخذ المصرف الإجراءات الكافية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإن هذه الإجراءات يجري تنفيذها وفقاً لأحكام قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 والأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي وقد اطلعنا على تقارير قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرسلة إلى البنك المركزي العراقي والمعدة وفقاً للقانون والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي، وتم ملاحظة ما يلي:
- * يمتلك المصرف أنظمة الكترونية متخصصة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهو النظام الالكتروني الخاص بـ AML Solutions System BI من شركة PIO Tech.
- * تم ربط جميع الأنظمة أعلاه بالنظام المصرفي.
- * إن النظام الالكتروني يتضمن الحد الأدنى من السيناريوهات المطلوبة من البنك المركزي العراقي البالغة 81 سيناريو، فضلاً عن ذلك هناك سيناريوهات داخلية خاصة بالمصرف عددها 20 سيناريو.
- * يتم اجراء تحديث دوري وتلقائي للوائح السوداء المحددة.
- * يتم تصنيف العملاء وفقاً لدرجة مخاطر غسل الأموال بموجب نظام RBA.
- * هناك بعض العمليات التي يتم التنبيه عليها من قبل نظام AML والتي يتم معالجتها من قبل القسم المذكور خلال السنة.
- ب- تم إعداد دليل للسياسات والإجراءات الخاصة بقسم غسل الأموال وتمويل الإرهاب اشتملت على:
- مراحل عملية غسل الأموال.
 - أهمية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - المسؤولية التي على عاتق مدير قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - المسؤولية التي تقع على عاتق قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصرف.
 - العقوبات التي يتحملها المصرف.
 - مبدأ أعرف زبونك KYC.
 - إجراءات العمل الخاصة بالعناية الواجبة.

19- قسم إدارة المخاطر:

- أ- أيد لنا قسم المخاطر عن عدم وجود معلومات من المرجح أن تساعد في تحديد مخاطر التحريف الجوهرية الذي يسبب الغش والخطأ ولم يتم تأشير حالات غش في أقسام وفروع المصرف وإنما يتم تسجيل حالات أخطاء غير متعمدة في إنجاز العمليات وتتم معالجتها آنياً ويتم تقييم الإجراءات المتخذة وتحديد الأسباب الجذرية للحد من تلك الأخطاء ولم تحصل معاملات أو أحداث غير مألوفة من خلال متابعة استمارات التبليغ عن الأحداث التشغيلية التي يتم إعدادها من قبل القسم المذكور.
- ب- أعلّمنا كل من قسم التدقيق الداخلي والقسم القانوني وقسم نظم المعلومات بعدم وجود حالات غش وأخطاء جوهرية في كافة أقسام وفروع المصرف.

20 - قدرة المصرف على الوفاء تجاه المودعين:

* لوحظ قيام المصرف بتلبية كافة سحوبات المودعين ولا يوجد أي تلوؤ في هذا المجال.

21- فرضية الاستمرارية:

* تم اعتماد فرضية الاستمرارية من قبل إدارة المصرف عند اعداد البيانات المالية للسنة موضوع التدقيق.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمصرف لسنة 2025

أن المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمصرف لسنة 2025، بخلاف البيانات المالية فأن مجلس الإدارة هو المسؤول عنها، وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على البيانات الواردة في التقرير السنوي.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، وإنما لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرياً خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناء على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرياً خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة الاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف معتمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- لقد قمنا بفهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمصرف.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرياً حول قدرة المصرف على الاستمرار كشركة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن

هناك شكل جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المصرف في عمله كشركة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركة لإبداء الرأي حول القوائم المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمصرف ونحن وحدنا مسؤولون عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع لجنة التدقيق حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

ومن تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق ما لم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

مع التقدير ..



شركة ايداد رشيد القريشي وشريكه
الشريك د. ايداد رشيد مهدي القريشي
محاسب قانوني - مراقب الحسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين



شركة عادل اسماعيل حسن الشيببي وشركاؤه
الشريك محمود رشيد الفهد
محاسب قانوني - مراقب الحسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

1. دعوة اجتماع الهيئة العامة السنوي
2. أعضاء مجلس الإدارة
3. كلمة رئيس مجلس الإدارة
4. نبذة عن المصرف
5. الرؤية والأهداف والأولويات الاستراتيجية
6. الاستدامة
7. تقرير مجلس الإدارة
8. تقرير المؤشرات المالية الرئيسية
9. العقود المبرمة
10. تنمية الموارد البشرية
11. سياسة إدارة المخاطر
12. التدقيق الداخلي
13. الحوكمة
14. الالتزامات غير المصرفية
15. تقرير لجنة مراجعة الحسابات
16. فروع المصرف
17. المصارف المراسلة
18. تقرير مدققي الحسابات المستقلين

19. البيانات المالية



مصرف المنصور للاستثمار – ش.م.خ
البيانات المالية

31 كانون الأول 2025

2024	2025	إيضاح	
دينار عراقي	دينار عراقي		
			الموجودات
1,312,558,264,753	1,538,858,132,509	4	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
258,176,489,159	169,195,118,144	5	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
249,401,326,896	379,483,539,112	6	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
1,639,440,677	1,878,027,912	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
244,540,666,190	249,963,796,355	8	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
28,706,749,805	33,442,827,552	9	موجودات ثابتة
1,547,367,654	1,737,990,496	10	موجودات غير ملموسة
2,854,294,553	2,462,658,713	11	حق استخدام الأصول
9,407,515,379	13,996,706,384	12	موجودات أخرى
2,108,832,115,066	2,391,018,797,177		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
10,247,014,608	8,605,336,219	13	ودائع المصارف
1,201,251,831,525	1,363,561,070,841	14	ودائع العملاء
363,465,602,869	234,135,653,116	15	تأمينات نقدية
20,579,765,475	34,265,814,771	16	مخصص ضريبة الدخل
20,358,034,044	33,578,239,409	17	مخصصات متنوعة
2,960,367,540	2,599,513,630	11	التزامات عقود الإيجار
23,942,847,828	56,541,470,181	18	مطلوبات أخرى
1,642,805,463,889	1,733,287,098,167		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
351,000,000,000	445,000,000,000	19	رأس المال المكتتب به والمدفوع
16,836,180,497	26,409,503,527	20	احتياطي الزامي
354,367,209	592,954,444	20	احتياطي القيمة العادلة
97,836,103,471	185,729,241,039	21	أرباح مدورة
466,026,651,177	657,731,699,010		مجموع حقوق الملكية
2,108,832,115,066	2,391,018,797,177		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

مهدي محمد جواد الرحيم
رئيس مجلس الإدارة

د. وليد موريس حليم عبد النور
المدير المفوض

مغاز خيري الأسدي
المدير المالي

الحسن يقضان سامي محمود
محاسب ع 31640



عضوًا لجمعية المحاسبين والمراقبين
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها

2024	2025	إيضاح	
دينار عراقي	دينار عراقي		
44,275,020,406	69,089,229,521	22	الفوائد الدائنة
(8,821,114,481)	(10,103,908,285)	23	الفوائد المدينة
35,453,905,925	58,985,321,236		صافي الدخل من الفوائد
84,950,538,972	95,841,076,590	24	العمولات والرسوم الدائنة
(12,725,498,957)	(15,159,993,070)	24	العمولات والرسوم المدينة
72,225,040,015	80,681,083,520		صافي الدخل من العمولات والرسوم
107,678,945,940	139,666,404,756		صافي الدخل من الفوائد والعمولات والرسوم
4,103,458,124	2,580,082,810		صافي الأرباح التشغيلية الناتجة عن التعاملات بالعملة الأجنبية
57,148,839,120	128,147,295,763	25	إيرادات نافذة العملات الأجنبية
358,021,822	46,605,381	26	إيراد الاستثمار
47,752,054	44,854,392	27	إيرادات تشغيلية أخرى
169,337,017,060	270,485,243,102		إجمالي الدخل التشغيلي
(8,731,566,461)	(11,277,782,458)	28	المصاريف
(1,347,286,834)	(1,492,433,644)	9,11	نفقات الموظفين
(342,146,550)	(461,159,428)	10	استهلاكات
(5,500,000,000)	-	6	اطفاءات
(19,668,404,319)	(15,000,000,000)	17	مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(13,723,600,427)	(16,521,592,203)	29	مخصصات متنوعة
(49,313,004,591)	(44,752,967,733)		مصاريف تشغيلية أخرى
120,024,012,469	225,732,275,369		إجمالي المصاريف التشغيلية
(20,579,765,475)	(34,265,814,771)	16	الربح قبل الضريبة
99,444,246,994	191,466,460,598		مصروف ضريبة الدخل
			ربح السنة
0.337	0.447	30	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة



د. وليد مورييس حليم عبد النور
المدير المفوض

معار خيرى الأسدي
المدير المالي

الحسن يقضان سامي محمود
محاسب ع / 31640

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

2024	2025	إيضاح	ربح السنة
دينار عراقي	دينار عراقي		مكونات الدخل الشامل الآخر
99,444,246,994	191,466,460,598		
(263,203,032)	238,587,235	20	
99,181,043,962	191,705,047,833		الدخل الشامل للسنة

مصرف المنصور للاستثمار – ش.م.خ
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

مجموع حقوق الملكية	أرباح مدورة	ربح السنة	احتياطي التوسعات والتطوير	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي الزامي	رأس المال المكتتب به والمدفوع	ايبصاح
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
2025							
466,026,651,177	97,836,103,471	-	-	354,367,209	16,836,180,497	351,000,000,000	الرصيد في 1 كانون الثاني
191,705,047,833	-	191,466,460,598	-	238,587,235	-	-	الدخل الشامل للسنة
-	(94,000,000,000)	-	-	-	-	94,000,000,000	19 زيادة رأس المال عن طريق توزيع أسهم
-	181,893,137,568	(191,466,460,598)	-	-	9,573,323,030	-	20,21 تخصيص ربح السنة
657,731,699,010	185,729,241,039	-	-	592,954,444	26,409,503,527	445,000,000,000	الرصيد في 31 كانون الأول
2024							
311,845,607,215	41,399,746,707	-	7,964,322,120	617,570,241	11,863,968,147	250,000,000,000	الرصيد في 1 كانون الثاني
99,181,043,962	-	99,444,246,994	-	(263,203,032)	-	-	الدخل الشامل للسنة
55,000,000,000	-	-	-	-	-	55,000,000,000	19 زيادة رأس المال عن طريق اصدار أسهم جديدة
-	(38,035,677,880)	-	(7,964,322,120)	-	-	46,000,000,000	19 زيادة رأس المال عن طريق توزيع أسهم
-	94,472,034,644	(99,444,246,994)	-	-	4,972,212,350	-	20,21 تخصيص ربح السنة
466,026,651,177	97,836,103,471	-	-	354,367,209	16,836,180,497	351,000,000,000	الرصيد في 31 كانون الأول

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

2024	2025	إيضاح	
دينار عراقي	دينار عراقي		
120,024,012,469	225,732,275,369		الأنشطة التشغيلية
			ربح السنة قبل الضريبة
			تعديلات للبنود غير النقدية:
1,689,433,383	1,953,593,072		استهلاكات وإطفاءات
6,452,991	5,731,560	29	خسائر استبعاد موجودات ثابتة
5,500,000,000	-	6	مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(313,902,061)	-	26	أرباح بيع موجودات مالية
19,668,404,319	15,000,000,000	17	مخصصات متنوعة
(713,462,329)	35,037,837		إطفاء علاوات / خصم استثمارات مالية
50,986,510	45,246,090	11	فوائد مدينة على التزامات عقود الإيجار
145,911,925,282	242,771,883,928		الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(44,146,268,903)	(120,419,146,873)		الزيادة في الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي (احتياطي الزامي)
(441,935,082)	(38,913,392,448)		الزيادة في الإيداعات لدى المصارف
(61,521,354,449)	(132,405,939,492)		الزيادة في التسهيلات الائتمانية المباشرة
(1,193,989,484)	(4,589,191,005)		الزيادة في الموجودات الأخرى
530,669,711,908	162,309,239,316		الزيادة في ودائع العملاء
243,902,473,787	(129,329,949,753)		(النقص) الزيادة في التأمينات النقدية
-	(430,508,500)		النقص في المخصصات المتنوعة
9,657,170,750	32,598,622,353		الزيادة في المطلوبات الأخرى
822,837,733,809	11,591,617,526		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة
(6,632,398,596)	(20,579,765,475)	16	ضريبة الدخل المدفوعة
816,205,335,213	(8,988,147,949)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(2,802,870,687)	(6,229,147,913)	9	شراء موجودات ثابتة
(57,024,300)	(265,358,470)	10	شراء موجودات غير ملموسة
-	117,002		المتحصل من بيع موجودات ثابتة
(105,386,130,500)	(80,000,000,000)		شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
6,065,046,281	76,000,000,000		بيع / استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
747,253,116	-		بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(101,433,726,090)	(10,494,389,381)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
55,000,000,000	-	19	زيادة رأس المال
(406,100,000)	(406,100,000)	11	سداد التزامات عقود الإيجار
54,593,900,000	(406,100,000)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التمويلية
769,365,509,123	(19,888,637,330)		صافي التغير في النقد وما في حكمه
593,644,970,204	1,363,010,479,327		النقد وما في حكمه اول السنة
1,363,010,479,327	1,343,121,841,997	32	النقد وما في حكمه اخر السنة
			التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد
43,053,015,239	66,318,489,808		فوائد مقبوضة
7,265,394,217	10,395,964,981		فوائد مدفوعة
			معاملات غير نقدية
7,964,322,120	-	19	تحويل إحتياطي التوسعات والتطوير إلى رأس المال
38,035,677,880	94,000,000,000	19	تحويل من الأرباح المدورة إلى رأس المال

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

1 معلومات عن المصرف

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة عراقية بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش / 27520 في 13 أيلول 2005 الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات، بموجب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، تحت اسم (شركة مصرف المنصور للاستثمار - شركة مساهمة خاصة) وحصلت موافقة المصرف المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، بكتابه ذي العدد 368/3/9 في 20 شباط 2006 على منح المصرف إجازة ممارسة الصيرفة استناداً لقانون المصارف النافذ.

غاية المصرف القيام بكافة العمليات المصرفية وقبول الودائع وتوظيفها والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة من خلال مركزه الرئيسي في بغداد ومن خلال فروع في جمهورية العراق وعددها ثمانية فروع في بغداد وكريلاء والبصرة والنجف والحلة وأربيل والسليمانية.

يساهم بنك قطر الوطني – قطر بنسبة 54.19% من رأسمال المصرف، وبنك الاسكان للتجارة والتمويل (شركة مساهمة عامة اردنية) بنسبة 9.38% من رأسمال المصرف بتاريخ 31 كانون الأول 2025.

بموجب التفويض الممنوح لمجلس إدارة مصرف المنصور من قبل الهيئة العامة للمصرف، تم إبرام اتفاقية الخدمات الإدارية والفنية بين مصرف المنصور للإستثمار وبين بنك قطر الوطني - قطر ش.م.خ ("المستشار") والتي بموجبها يقدم المستشار "الخدمات والاستشارات الادارية والفنية" التي تتضمن بمقتضى الاتفاقية:

- (1) المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.
- (2) تقديم المساعدة اللازمة لتمكين المصرف من إعداد التقارير المالية والادارية داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم المصرف بتزويدها للمستشار.
- (3) المشاركة في وضع خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للمصرف سنوياً على الأقل دون الإخلال باستقلالية المصرف.
- (4) تقديم المشورة عند رسم السياسات والأنظمة الداخلية والقرارات.
- (5) تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالائتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس إدارة المصرف حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد للمصرف، وأحكام القوانين والأنظمة النافذة في جمهورية العراق.
- (6) الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق، وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.
- (7) يحق للمصرف طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام المصرف بممارسة الإدارة الجيدة، ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في جمهورية العراق.

تأسس المصرف برأسمال مدفوع بالكامل قدره 55 مليار دينار عراقي، وخلال المراحل اللاحقة لتأسيسه ونتيجة لتوسع وتنوع اعماله المصرفية واستجابة لتعليمات وتوجيهات البنك المركزي العراقي فقد حدثت العديد من الزيادات في رأس المال ليصبح مبلغ 445 مليار دينار عراقي مدفوع بالكامل مقسم الى 445 مليار سهم القيمة الاسمية للسهم الواحد 1 دينار عراقي بتاريخ 31 كانون الأول 2025.

الموافقة على البيانات المالية

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ 21 كانون الثاني 2026.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة**2.1 أسس إعداد البيانات المالية**

- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ بيان المركز المالي.
- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها وقرارات البنك المركزي العراقي.
- تم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي وهي عملة التشغيل للمصرف.
- يقوم المصرف بعرض بيان المركز المالي حسب ترتيب السيولة، يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عادةً بالإجمالي في بيان المركز المالي، يتم تقاصها والإفصاح عنها بالصافي كما هو منصوص عليه في ملخص أهم السياسات المحاسبية في الإيضاح 2.4.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات**المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة**

- قام المصرف بتطبيق بعض التعديلات والتفسيرات لأول مرة والتي أصبحت نافذة ابتداءً من 1 كانون الثاني 2025.
- لم يقدّم المصرف بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر صادر وغير نافذ التطبيق.

2.2.1 عدم قابلية تحويل العملات - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

للفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2025، تحدد تعديلات معيار المحاسبة الدولي رقم 21 (IAS 21) – عدم قابلية تحويل العملات – كيفية قيام المنشأة بتقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتحويل، وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري في حال عدم توفر قابلية التحويل.

كما تتطلب هذه التعديلات الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم كيفية تأثير عدم قابلية تحويل عملة ما إلى عملة أخرى على أداء المنشأة المالي ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، أو كيفية توقع تأثير ذلك عليها.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر على البيانات المالية للمصرف.

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة الصادرة وغير نافذة للتطبيق حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للمصرف، يعتزم المصرف تطبيق هذه المعايير، إن لزم الأمر، عندما تصبح سارية المفعول.

2.3.1 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 العرض والإفصاح في البيانات المالية

في نيسان 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18، والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية". يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 متطلبات جديدة للعرض ضمن بيان الربح أو الخسارة، بما في ذلك الإجماليات والإجماليات الفرعية. وعلاوة على ذلك، يتعين على المنشآت تصنيف جميع عناصر الدخل والمصروفات ضمن بيان الربح أو الخسارة في واحدة من خمس فئات: التشغيل، والاستثمار، والتمويل، وضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة، حيث تعد الفئات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء التي حدتها الإدارة حديثاً، ومجموعات الدخل والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفكيك المعلومات المالية على أساس "الأدوار" المحددة للقوائم المالية الأساسية والملاحظات.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 "بيان التدفقات النقدية"، والتي تتضمن تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات وفقاً للطريقة غير المباشرة، من "الربح أو الخسارة" إلى "الربح أو الخسارة التشغيلية" وإزالة الخيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. بالإضافة إلى ذلك، هناك تعديلات لاحقة على العديد من المعايير الأخرى.

يسري مفعول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 والتعديلات على المعايير الأخرى على الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2027، ولكن يُسمح بالتطبيق المبكر ويجب الإفصاح عنه. سيتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 بأثر رجعي.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف.

2.3.2 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات

في أيار 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19، والذي يسمح للكيانات المؤهلة لاختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض في معايير المحاسبة الدولية الأخرى. لكي تكون مؤهلة، في نهاية فترة إعداد التقارير، يجب أن تكون الكيانات تابعة كما هو محدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10، ولا يمكن أن يكون لها مساهلة عامة ويجب أن يكون لها شركة أم (نهائية أو وسيطة) تعد البيانات المالية المجمعة، المتاحة للاستخدام العام، والتي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

ستكون التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2027. يُسمح بالتطبيق المبكر.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)**2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق (تتمة)**

2.3.3 تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية – تعديلات على المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقم 9 ورقم 7
في أيار 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تعديلات على المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقم 9 و رقم 7 بعنوان تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية. وتشمل هذه التعديلات ما يلي:

- توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاؤه عند تاريخ التسوية، مع إدخال خيار لسياسة محاسبية (في حال توافر شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تتم تسويتها باستخدام نظام دفع إلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي تتضمن خصائص تتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) وخصائص مشابهة.
- توضيحات بشأن ما يُشكّل خصائص غير قابلة للرجوع وما هي خصائص الأدوات المالية المرتبطة تعاقدياً.
- استحداث متطلبات إفصاح جديدة تتعلق بالأدوات المالية التي تحتوي على خصائص مشروطة، ومتطلبات إفصاح إضافية للأدوات المالية المصنفة كأدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (OCI).

تسري هذه التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر فيما يخص تصنيف الأصول المالية ومتطلبات الإفصاح ذات الصلة فقط.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف.

2.3.4 التحسينات السنوية على معايير المحاسبة الدولية – المجلد 11

في تموز 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تسعة تعديلات محدودة النطاق ضمن إطار الصيانة الدورية لمعايير التقارير المالية الدولية.

تشمل هذه التعديلات توضيحات وتبسيطات وتصحيحات أو تغييرات تهدف إلى تعزيز الاتساق في تطبيق المعايير التالية:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 (IFRS 1) – التطبيق لأول مرة لمعايير التقارير المالية الدولية.
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (IFRS 7) – الأدوات المالية: الإفصاح، وإرشادات التطبيق المرافقة له.
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) – الأدوات المالية.
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 (IFRS 10) – القوائم المالية المجمعة.
- معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) – قائمة التدفقات النقدية.

تسري هذه التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف.

2.3.5 العقود المرجعية للكهرباء المعتمدة على الطبيعة – تعديلات على المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقم 9 ورقم 7

في كانون الأول 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تعديلات على المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقم 9 ورقم 7 بعنوان العقود المرجعية للكهرباء المعتمدة على الطبيعة. حيث تنطبق هذه التعديلات فقط على العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة، وتشمل ما يلي:

- توضيح تطبيق متطلبات "الاستخدام الخاص" على العقود المشمولة بنطاق التطبيق.
- تعديل متطلبات تحديد البند المُغطى في علاقات التحوط بتدفق نقدي للعقود المشمولة.
- إضافة متطلبات إفصاح جديدة تمكّن المستثمرين من فهم تأثير هذه العقود على الأداء المالي للشركة وتدفقاتها النقدية.

تسري هذه التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر بشرط الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية.

يجب تطبيق التعديلات المتعلقة باستثناء الاستخدام الخاص بأثر رجعي، بينما يجب تطبيق تعديلات محاسبة التحوط بأثر مستقبلي على علاقات التحوط الجديدة التي يتم تحديدها اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطبيق تعديلات الإفصاح وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 بالتزامن مع تطبيق تعديلات المعيار الدولي رقم 9. وفي حال عدم إعادة عرض المعلومات المقارنة، لا يجوز عرض إفصاحات مقارنة.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية

2.4.1 التعاملات بالعملة الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي والمعلنة من قبل البنك المركزي العراقي. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمصرف في بيان الدخل. إن الدينار العراقي هي عملة إظهار البيانات المالية والتي تمثل عملة التشغيل للمصرف.

2.4.2 معلومات القطاع

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة للمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.
- يتم توزيع التقارير القطاعية للمصرف كما يلي: تجزئة، شركات، الخزينة.

2.4.3 تحقق الإيرادات

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالي رقم 9 يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالتكلفة المطفأة. يتم إثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. إن معدل الفائدة الفعلي EIR هو السعر الذي يخضم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي. يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، التكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء.

يعترف المصرف بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في بيان المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في بيان الدخل.

2.4.3.1 الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل و بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الأدوات المالية تفيد بسعر الفائدة الفعلي. إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية. عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخضم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

2.4.3.2 العمولات الدائنة

يحقق المصرف عمولات دائنة من الخدمات المتنوعة المقدمة للعملاء ويمكن تصنيف إيرادات العمولات كما يلي:

- **العمولات الدائنة المحققة من الخدمات المقدمة خلال فترة زمنية معينة**
تؤجل العمولات المحققة من تقديم الخدمات خلال فترة زمنية محددة ويتم الاعتراف فيها كإيراد على أساس الفترة الزمنية. وتشمل إيرادات العمولات ورسوم إدارة الأصول وصناديق الاستثمار والرسوم الأخرى الإدارية والاستشارية.
- **العمولات الدائنة من تقديم خدمات مالية والمحققة عند تنفيذ عمل هام**
يعترف بالعمولات والرسوم كإيرادات عند إنجاز العمل الهام، مثال ذلك عمولة تخصيص أسهم لعميل. يتم الاعتراف بالعمولات المرتبطة بإنجاز عمل محدد بعد تنفيذ الشروط المتفق عليها في هذا الخصوص.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.3 تحقق الإيرادات (تتمة)

2.4.3.2 العمولات الدائنة (تتمة)

- العمولات الدائنة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أداة مالية تتضمن العمولات التي يعتبرها المصرف جزءاً لا يتجزأ من أداة مالية ما يلي: عمولات إصدار القروض و عمولات الالتزام للقروض التي من المحتمل أن يتم سحبها وغيرها من العمولات المتعلقة بالانتماء. إن الاعتراف بهذه العمولات (مع أي تكاليف إضافية) يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأداة المالية المقابلة ويتم الاعتراف بها كإيرادات فوائد من خلال إجراء تعديل على معدل الفائدة الفعلي.

2.4.3.3 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بالأرباح عندما ينشأ حق للبنك باستلام الدفعات، والذي يحصل عادة عند موافقة المساهمين على التوزيعات.

2.4.4 الأدوات المالية – الاعتراف الأولي

2.4.4.1 تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف المقدمة للعملاء وودائع العملاء، مبدئياً في تاريخ المتاجرة أي التاريخ الذي يصبح فيه المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. ويعترف المصرف بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى المصرف.

2.4.4.2 القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، يقوم المصرف باحتساب ربح أو خسارة اليوم الأول كما هو موضح أدناه.

2.4.4.3 ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يعترف المصرف بالفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل اثبات الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقاً الاعتراف بها في بيان الدخل فقط عندما تصبح المدخلات قابلة ملحوظة، أو عند إلغاء الاعتراف بالأداة المالية.

2.4.4.4 فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

يقوم المصرف بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:

- بالتكلفة المطفأة
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة

يقوم المصرف بتصنيف وقياس محفظته التجارية ومشتقاته المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتاح للمصرف تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إذا أدى ذلك إلى الغاء أو التقليل بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة والمشتقات المالية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية

2.4.5.1 المبالغ المستحقة من المصارف والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة

يقوم المصرف فقط بقياس المبالغ المستحقة من المصارف والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة من حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.
- تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه.

2.4.5.1.1 تقييم نموذج الأعمال

يقوم المصرف بتحديد نموذج الأعمال إلى المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافه التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالمصرف على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وإبلاغها للإدارة التنفيذية العليا في المصرف.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر.
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناءً على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- التكرار المتوقع لتقييم المصرف، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "الحالة تحت الضغط" بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للمصرف، لا يقوم المصرف بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثاً للفترة اللاحقة.

2.4.5.1.2 اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم المصرف بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.

يُعرّف "أصل الدين" لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات أصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).

إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات القروض تتمثل في القيمة الزمنية للنقد ومخاطر الائتمان لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم المصرف بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذو صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب آخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.5.2 مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

- المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود أخرى، يتوفر فيه الخصائص الثلاث التالية:
- تتغير قيمته نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد، سعر الأداة المالية، سعر السلعة، سعر الصرف الأجنبي، مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو أي متغيرات أخرى، شريطة أن يكون ذلك، في حالة وجود متغير غير مالي غير محدد لطرف في العقد.
- لا تتطلب استثمار مبدئي، أو استثمار مبدئي بمبلغ أقل من المتوقع أية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي الحق.

2.4.5.3 أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم المصرف بتطبيق هذه الأدوات بموجب معيار التقارير المالي الدولية رقم 9 للأدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند تحقق الشروط التالية:

- إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظ بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها وبيع الموجودات المالية.
- إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح والخسائر من التغير في القيمة العادلة التي تم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل. يتم إثبات إيرادات الفوائد والتغير في سعر العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

عندما يحتفظ المصرف بأكثر من استثمار في نفس الضمان، يتم استبعادها على أساس الوارد أولاً - صادر أولاً. في حالة إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل.

2.4.5.4 أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف الأولي، يتاح للمصرف في بعض الأحيان خيار تصنيف بعض استثماراته بشكل غير قابل للإلغاء ضمن حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 32 الأدوات المالية: العرض والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تدوير المكاسب والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى الربح. يتم إثبات توزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، ما لم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الأدوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالأرباح ضمن الدخل الشامل الآخر، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

2.4.5.5 موجودات ومطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في الربح والخسارة باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للمصرف. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تدويرها إلى الربح أو الخسارة. إيرادات الفوائد المتحققة أو المكتبة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة / خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.5.6 الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم المصرف بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض.

يتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة والتي هي العلاوات المستلمة. لاحقاً للاعتراف الأولي، يقوم المصرف بأثبات التزامات الضمانات بالمبلغ المعترف به عند الاعتراف الأولي ناقص الإطفاء المتراكم المعترف به أو بقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة أيهما أعلى.

يتم إثبات العلاوات المستلمة في بيان الدخل الشامل بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان.

تمثل السقوف غير المستغلة والاعتمادات المستندية التزامات على المصرف لتقديم قرض بشروط محددة إلى العميل خلال فترة الالتزام ويتم إدراج هذه العقود ضمن نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يقوم المصرف بإصدار التزامات قروض بمسحوبات أقل من أسعار الفائدة للسوق، ويتم لاحقاً قياسها بمعدل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة مطروحاً منها إجمالي الإيرادات المتراكمة المسجلة.

2.4.6 إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

لا يقوم المصرف بإعادة تصنيف موجوداته المالية بعد تاريخ الاعتراف الأولي، باستثناء الحالات التي يقوم فيها المصرف باستحواذ أو إلغاء قطاع أعمال معين. ولا يتم إعادة تصنيف المطلوبات المالية أبداً.

2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

2.4.7.1 إلغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهري في الشروط والأحكام

يقوم المصرف بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل قروض العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للقروض بحد كبير وجدولتها باعتبارها قروض جديدة، مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر إلغاء الإعتراف إلى الحد الذي لا يتم فيه تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنيف القروض الجديدة، في المرحلة الأولى لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يأخذ المصرف العوامل التالية عند تقييم ما إذا كان سيتم إلغاء القروض الممنوحة للعميل:

- تغيير في عملة القرض
- تقديم مزايا في الملكية
- تغيير في الطرف المقابل
- إذا كان التعديل قد أدى إلى عدم استيفاء الأداة المالية لاختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط

في حال كان التعديل لا يؤثر بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه إلغاء الاعتراف بالقرض.

يقوم المصرف بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.7.2 إلغاء الاعتراف لأسباب ناتجة عن تعديلات غير جوهرية

2.4.7.2.1 الموجودات المالية

يتم إلغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية للمصرف)، عند إلغاء حق المصرف باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. يقوم المصرف أيضاً بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا تم كل من تحويل الموجودات المالية وكان التحويل يخضع لإلغاء الاعتراف.

يقوم المصرف بتحويل الموجودات المالية فقط إذا:

- قام المصرف بتحويل حقوقه التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية.
- أو
- إذا احتفظ المصرف بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزامات بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التميرير المباشر.
- إن اتفاقية التميرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ المصرف بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تفترض التزامها بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:
- ◀ المصرف غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم تكن قد حصلت نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل للمبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة المستحقة بأسعار السوق.
- ◀ لا يمكن للمصرف بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.
- ◀ يلتزم المصرف بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون أي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلاً فقط من أجل إلغاء الاعتراف إذا:

- قام المصرف بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية.
 - أو
 - قام المصرف بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية.
- يعتبر المصرف نقل الملكية فقط إذا كان للطرف المستفيد الحق في بيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الإجراء من طرفه دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر المصرف باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة المصرف بالاستثمار، وفي هذه الحالة، يعترف المصرف أيضاً بالالتزامات المرتبطة بها. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها المصرف. يقوم المصرف بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل المصرف.

إذا استمر المصرف باستثمار الأصل المحول المشتري أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم المصرف بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل المصرف عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر المصرف بالاعتراف بالاستثمار بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (أيهما أقل).

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)**2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)****2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)****2.4.7.2 إلغاء الاعتراف لأسباب ناتجة عن تعديلات غير جوهرية (تتمة)****2.4.7.2.2 المطلوبات المالية**

يتم إلغاء المطلوبات المالية عند اعفاء المصرف من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التعديل كإلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في الربح أو الخسارة.

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية**2.4.8.1 نظرة عامة حول مبادئ الخسائر الائتمانية المتوقعة**

يقوم المصرف بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، معاً مع التزامات القروض و عقود الضمان المالية، والمشار إليها "الأدوات المالية". أدوات حقوق الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقعة حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغيير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن أحداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناء على طبيعة الأدوات المالية للمحظة.

قام المصرف بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم المصرف بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى: عند الاعتراف الأولي للموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم المصرف بتسجيل مخصص بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر. تشمل المرحلة الأولى أيضاً الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. تتضمن المرحلة الثانية أيضاً الموجودات المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم المصرف باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للمصرف توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة الغاء (جزئي) للموجودات المالية.

2 أسس الإعدادات والمحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.2 احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم المصرف باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لعدة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي أسعار الفائدة الفعالة. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقعة تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

احتمالية التعثر
احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.

التعرض الائتماني عند التعثر
إن التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والفائدة، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، والفائدة المستحقة تأخير الدفعات المستحقة.

نسبة الخسارة بافتراض التعثر
نسبة الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع المقرض تحصيله من وجود ضمانات حقيقية. عادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن المصرف يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوأ). ويرتبط كل منها باوزان مختلفة من احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر، ونسبة الخسارة بافتراض التعثر.

يشتمل تقييم السيناريوهات المتعددة أيضاً على كيفية استرداد القروض المتعثرة، بما في ذلك احتمالية معالجة القروض المتعثرة وقيمة الضمانات أو المبالغ المتوقعة تحصيلها من بيع الضمانات.

باستثناء بطاقات الائتمان والقروض المتجددة الأخرى، فإن الحد الأقصى للفترة التي يتم فيها تحديد خسائر الائتمان هي العمر التعاقدي للأدوات المالية ما لم يكن لدى المصرف الحق القانوني في شرائها مسبقاً.

يتم احتساب خسائر التدني في القيمة والإفصاح عنها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة من تعديل اجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.2 احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل، وبالتالي يقوم المصرف باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف باحتساب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة: بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم المصرف باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر نسبة 100% ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية في معظم الأحيان.

التزامات القروض والاعتمادات: عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني للمبالغ الغير مستغلة من التزامات واعتمادات القروض، يقوم المصرف بتقدير الجزء المتبقي والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناءً على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ القرض كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. بالنسبة لبطاقات الائتمان والتسهيلات المتجددة والتي تشمل القروض والمبالغ غير المستغلة، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وعرضهم مع القروض. بالنسبة للالتزامات القروض والاعتمادات، يتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المخصصات.

2.4.8.3 أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخفض القيمة الدفترية للموجودات المالية في بيان المركز المالي، والذي تظهر بالقيمة العادلة. بدلاً من ذلك، يتم الاعتراف بمبلغ مساوي للمخصص الذي يمكن ان ينشأ في حال تم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في الدخل الشامل الآخر، ويظهر كمبلغ تدني متراكم مع تكلفة مقابلة للربح أو الخسارة. يتم إعادة تدوير الخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الربح والخسارة عند استبعاد الموجودات.

2.4.8.4 بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية المتجددة

تتضمن منتجات المصرف عدد من البطاقات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات، والتي يحق للمصرف فيها إلغاء و/أو تخفيض التسهيلات بإشعار يوم واحد. لا يحد المصرف من الخسائر الائتمانية المتعرض لها لفترة الأشعار التعاقدية، ولكنها تحسب بدلاً من تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات المصرف بسلوك العميل، واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية للمصرف، والتي يمكن تشمل الحد من أو إلغاء التسهيلات.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على القروض الأخرى. يعتمد هذا على التحولات في درجة الائتمان الداخلية للعميل.

إن سعر الفائدة المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر الفائدة الفعال.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.5 نظرة مستقبلية للمعلومات

في نموذج احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، يعتمد المصرف على مجموعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي
- معدلات البطالة
- معدلات الفائدة للبنك المركزي

ان المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ البيانات المالية. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

2.4.9 تقييم الضمانات

يقوم المصرف لغايات التخفيض من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد والعقارات والمبالغ المستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية واتفاقيات التحسينات الائتمانية.

لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في بيان المركز المالي للمصرف. ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف. يتم تقييمها بشكل عام، كحد أدنى، عند الاعتراف الأولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال كالتفقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي.

إلى اقصى حد ممكن، يستخدم المصرف بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام نماذج الأعمال. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل خبراء التقييم العقاري والبيانات المالية المدققة ومصادر أخرى مستقلة.

2.4.10 الضمانات التي آلت ملكيتها للمصرف

تتمثل سياسة المصرف في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المسترد في نشاط المصرف أو بيعه. يتم تحويل الموجودات المقرر استخدامها في نشاط المصرف الى فئة الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالقيمة المستردة أو صافي القيمة الدفترية، أيهما أقل. بالنسبة للضمانات المقرر بيعها كخيار أفضل يتم تحويلها الى فئة الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة بالنسبة للموجودات المالية، وبالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاستحقاق حسب سياسة المصرف. يتم إرجاع أي أموال فائضة من بيع الضمانات إلى العملاء / المقترضين. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل العقارات السكنية للضمانات المستردة في بيان المركز المالي.

2.4.11 إعدام الدين

يتم اعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف المصرف عن الاسترداد. في حال كان المبلغ المعلوم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقها مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم تسجيل المبالغ المستردة اللاحقة الى مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة.

2.4.12 القروض المعدلة

يقوم المصرف أحياناً بإجراء بعض التنازلات أو التعديلات على الشروط الأصلية للقروض كاستجابة لطلب المقترض نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد أو تحصيل الضمانات، يقوم المصرف بتعديل شروط القرض نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للمقترض. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط قروض جديدة (جدولة أو إعادة هيكلة). تتضمن سياسة المصرف في مراقبة القروض المعدل التفاوض على شروطها من أجل المساعدة على ضمان استمرار تحصيل الدفعات المستقبلية. إن قرار المصرف بتعديل التصنيف بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة يتم على أساس كل حالة على حدة، إذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالقرض، يتم الإفصاح عنها وإدارتها كقروض مجدولة ضمن المرحلة الثالثة حتى يتم تحصيلها أو إلغائها.

عند إعادة هيكلة القروض أو تعديل بنودها دون ان يتم إلغائها، يعيد المصرف تقييم ما إذا كان هناك زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان. ويقوم المصرف بإعادة النظر في تصنيفها.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.13 تحديد القيمة العادلة

- من أجل إظهار كيفية الحصول على القيم العادلة، تصنف الأدوات المالية على أساس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الموضح أدناه:
- المستوى (1): المعطيات المستخدمة في التقييم هي أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
 - المستوى (2): المعطيات المستخدمة في التقييم هي مستمدة بشكل مباشر أو غير مباشر من سوق ملحوظ. تتضمن هذه المعطيات عادة أسعار السوق المدرجة في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مالية مشابهة.
 - المستوى (3): يتضمن معطيات لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ولكنها غير ملحوظة.

يقوم المصرف بشكل دوري بمراجعة أساليب التقييم بما في ذلك المنهجيات المعتمدة والمعايرة النموذجية. يقوم المصرف بتقييم المستويات المعتمدة في كل فترة مالية على أساس كل أداة على حدة، وتحدد فيما إذا كان هناك أية تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف في نهاية كل فترة مالية.

2.4.14 النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه على النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، ويتضمن النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى المصارف، وتطرح ودائع المصارف التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ التملك الأصلي.

2.4.15 الموجودات الثابتة

يتم إثبات الموجودات الثابتة بالكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة استهلاك الموجودات الثابتة وعمرها الزمني عند تغير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي، لا يتم استهلاك الأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات الثابتة:

- مباني	34 سنة
- أجهزة وأثاث	5 سنوات
- وسائل نقل	5 سنوات
- آلات ومعدات	5 سنوات
- ديكورات	5 سنوات

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه أو استبعاده. أية أرباح أو خسائر تنجم عن استبعاد الأصل تحتسب على أنها الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد. تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس السنة التي تم استبعاد الأصل فيها. لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل.

2.4.16 الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة فقط عندما يمكن قياس تكلفتها بشكل موثوق ويكون من المرجح أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها سوف تتدفق إلى المصرف.

في حال شرائها، فإنه يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة المكتتاة في جميع الأعمال هي القيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. وفيما بعد يتم تقييمها بصافي القيمة الدفترية والتي هي عبارة عن التكلفة منزلاً منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها.

يتم تقدير عمر الموجودات غير الملموسة الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر. كذلك تتم مراجعة تقدير العمر الزمني وطرق الإطفاء لتلك الموجودات في نهاية كل سنة ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. يجب تغيير طريقة إطفاء الأصل غير الملموس وعمره الزمني عند تغير نمط إطفاء المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه كلما كان ذلك ضرورياً وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي، كما تعالج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة. يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات غير الملموسة:

- أنظمة الحاسوب والبرامج	5 سنوات
--------------------------	---------

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.17 عقود الإيجار

يقيم المصرف عند بدء العقد ما إذا كان هذا العقد عبارة عن عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي إذا كان العقد يمنح الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الوقت مقابل عوض.

- المصرف كمستأجر

يطبق المصرف طريقة الاعتراف والقياس الفردي لجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل أو المتعلقة بأصول منخفضة القيمة. يعترف المصرف بالتزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار، وحق استخدام الأصول والذي يمثل الحق باستخدام الأصول موضوع العقد.

(أ) حق استخدام الأصول

يعترف المصرف بحق استخدام الأصول في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي التاريخ الذي يكون فيه الأصل موضوع العقد متوفراً للاستخدام). يتم قياس حق استخدام الأصول بالتكلفة، مطروحاً منها أي مجمع للاهلاك أو خسائر انخفاض القيمة المترجمة، ومعدلة بأي إعادة تقييم للتزامات الإيجار. تشمل تكلفة حق استخدام الأصول على مقدار التزامات الإيجار المعترف بها، والتكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ومدفوعات الإيجار التي دفعت عند أو قبل تاريخ البدء، مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستلمة. يتم استهلاك حق استخدام الأصول على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي المقدر للأصول، أيهما أقصر. ويخضع حق استخدام الأصول أيضاً لخسائر انخفاض القيمة.

(ب) التزامات عقود الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، يعترف المصرف بالتزامات عقود الإيجار مقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يجب على المصرف دفعها على مدى فترة عقد الإيجار. تتضمن مدفوعات عقود الإيجار مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة غير مضمونة) مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستحقة القبض ومدفوعات الإيجار المتغيرة والتي تعتمد على مؤشر أو معدل، والمبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن مدفوعات عقود الإيجار أيضاً سعر ممارسة خيار الشراء الذي من المؤكد إلى حد معقول أن يمارسه المصرف ومدفوعات غرامات إنهاء العقد، إذا كانت شروط عقد الإيجار تبين أن للمصرف الخيار بإنهاء العقد. يتم إدراج مدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل كمصروفات (إلا في حال يتم كانت تتعلق بإنتاج المخزون) في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى الدفع.

عند حساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، يستخدم المصرف معدل الاقتراض المتزايد في تاريخ بدء الإيجار لأن سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ البدء، يزيد مبلغ التزامات عقود الإيجار ليعكس تراكم الفائدة وينخفض عند القيام بمدفوعات الإيجار. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار (على سبيل المثال، التغييرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن التغيير في المؤشر أو المعدل المستخدم في تحديد مدفوعات الإيجار) أو تغيير في تقييم خيار شراء الأصل موضوع العقد.

(ج) عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة

يطبق المصرف إعفاء الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل بالنسبة لعقود الإيجار قصيرة الأجل لديه (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف بعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بمدفوعات الإيجار للإيجارات قصيرة الأجل وعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

- المصرف كمؤجر

يتم تصنيف عقود الإيجار التي لا ينقل فيها المصرف بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل كعقود تأجير تشغيلي.

2.4.18 المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو متوقع) على المصرف ناتج عن حدث سابق، والكلفة اللازمة لتسوية هذا الالتزام محتملة ويمكن قياسها.

2.4.19 توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم تنزيلها من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل مساهمي المصرف. كما يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح الموافق عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي كحدث لاحق.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)**2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)****2.4.20 تدني قيمة الموجودات غير المالية**

يقوم المصرف في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، يقوم المصرف بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للاسترداد. في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم تقييم ما إذا كانت توجد أية دلالة على أن خسارة تدني تم الاعتراف بها في السنوات السابقة لأصل، عدا الشهرة، لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت، وإذا وجدت هذه الحالة، يقوم المصرف بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل. يجب عكس خسارة التدني المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للاسترداد منذ الاعتراف بأخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك، تتم زيادة المبلغ المرحل للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد. لا يتم عكس خسائر تدني قيمة الشهرة في فترات مستقبلية.

2.4.21 الكفالات المالية

من خلال نشاطها الاعتيادي يقوم المصرف بمنح كفالات مالية على شكل اعتمادات مستندية، كفالات، وقبولات ويتم الاعتراف الأولي بالكفالات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى بما يعادل القسط المحصل. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس التزام المصرف بكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل الشامل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة، الأكبر بينهما. إن أية زيادة في المطلوبات الناتجة على الكفالات المالية يتم الاعتراف بها ضمن بند "مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة" في بيان الدخل. يتم الاعتراف بالقسط المحصل في بيان الدخل ضمن بند "العمولات والرسوم الدائنة" من خلال إطفاء القسط المحصل باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة الكفالة.

2.4.22 ضريبة الدخل**• الضريبة الحالية**

يتم قياس الالتزامات (الموجودات) الضريبية الجارية للفترة الجارية والماضية بالمبلغ المتوقع دفعه (استرداده من) السلطات الضريبية باستخدام معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) السارية فعلاً بتاريخ بيان المركز المالي.

2.4.23 التقاوص

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني قائم وملزم لإجراء المقاصة بين المبالغ المسجلة، وأن هناك نية لتسويتها على أساس صافي المبلغ لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في ذات الوقت.

2.4.24 حسابات خارج بيان المركز المالي

تسجل الالتزامات التي من المحتمل أن تطرأ نتيجة لنشاطات المصرف الاعتيادية كحسابات نظامية ويتم الإفصاح عنها تحت بنود خارج بيان المركز المالي، وتتضمن هذه الحسابات التزامات لمنح سلف وكتب الكفالات وقبولات واعتمادات مستندية. لا تحسم من البنود المدرجة تحت هذا الباب التأمينات المقبوضة والعائدة لها.

2.4.25 محاسبة التحوط

يستخدم المصرف المشتقات المالية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر الائتمان. من أجل إدارة مخاطر معينة يقوم المصرف بتطبيق محاسبة التحوط للمعاملات التي تستوفي شروط محددة. عند بداية عملية التحوط، يقوم المصرف بتوثيق العلاقة بين البند المتحوط له وأداة التحوط، بما في ذلك طبيعة المخاطر، وهدف واستراتيجية إدارة المخاطر من استخدام التحوط، والطريقة التي سيتم من خلالها تحديد مدى فعالية التحوط عند بداية عملية التحوط وخلال فترة سريانها.

2.4.26 العائد على الأسهم

يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة العائد لحاملي الأسهم العادية بالمصرف على عدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال السنة. يتم تحديد العائد المخفف للسهم بتسوية الربح أو الخسارة العائدة إلى حاملي الأسهم العادية وعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

3. استخدام التقديرات

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من إدارة المصرف القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية والالتزامات المحتمل أن تطرأ المفصح عنها. إن عدم التأكد المرتبط بهذه الفرضيات والتقديرات قد ينتج عنه تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات في الفترات المستقبلية.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية خلال الفترة القادمة هي كما يلي:

3.1 فرضية الاستمرارية

قامت إدارة المصرف بتقدير مدى قدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس فرضية الاستمرارية. وإن إدارة المصرف متأكدة من أن المصرف لديه الموارد الكافية لتساعده على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأية أمور جوهرية من الممكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة. بناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية على أساس فرضية الاستمرارية.

3.2 تحديد مدة عقود الإيجار المتضمنة على خيارات التجديد والإنهاء - المصرف كمستأجر

يحدد المصرف مدة عقد الإيجار على أنها المدة غير القابلة للإلغاء لعقد الإيجار، بالإضافة إلى أية فترات يغطيها خيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد على نحو معقول أنه ستم ممارسة هذا الخيار، أو أية فترات يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد بشكل معقول أنه لن تتم ممارسة هذا الخيار.

لدى المصرف عدة عقود إيجار تشمل خيارات التمديد والإنهاء. يقوم المصرف بتقدير ما إذا كان من المؤكد على نحو معقول ممارسة أو عدم ممارسة خيار تجديد أو إنهاء عقد الإيجار. وبذلك فإن المصرف يأخذ في عين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تشكل حافزاً اقتصادياً لممارسة التجديد أو الإنهاء. بعد تاريخ البدء، يعيد المصرف تقييم مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدث كبير أو تغيير في الظروف التي تقع تحت سيطرتها من الممكن أن يؤثر على قدرتها على ممارسة أو عدم ممارسة خيار التجديد أو الإنهاء (على سبيل المثال، بناء تحسينات جوهرية أو تخصيصات كبيرة للأصل المؤجر).

3.3 الأعمار الإنتاجية للموجودات الثابتة

تحدد الإدارة الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات الثابتة لحساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقعة فيها استخدام الأصل وطبيعة التآكل والتقدم الفني والتجاري. تقوم الإدارة، على أساس سنوي، بمراجعة الأعمار الإنتاجية للموجودات الثابتة. يتم تعديل مخصص الاستهلاك المستقبلي عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

3.4 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في عملية منتظمة بين مشاركين في السوق بتاريخ قياس الأدوات المالية.

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك، فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

3. استخدام التقديرات (تتمة)

3.5 مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية

يتطلب تحديد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة من إدارة المصرف إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة الى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة الى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة. قام المصرف بحساب قيمة مخصص تدني الموجودات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومقارنتها بتعليمات البنك المركزي العراقي.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): المدخلات، الآليات والفرضيات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

ان المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل المصرف عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

• **تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:**

يتم تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية على أساس نسبي. يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث يقوم المصرف بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى المصرف.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناءً على ثلاثة عوامل. إذا أشار أحد هذه العوامل الى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فإنه يتم إعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة 1 الى المرحلة 2:

1- تم تحديد حدود لقياس الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناءً على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.

2- إضافة الى استخدام عوامل نوعية لتقييم نتائج التغيير في مراحل التصنيف أو اجراء التعديلات بما يعكس وضع الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بشكل أفضل.

3- يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحققت لأكثر من 30 يوم.

يعتمد التغيير بين المرحلة 2 والمرحلة 3 على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. ان طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس).

• **عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو:**

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة. إن قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة المصرف القيام باجتهادات جوهرية.

احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة 1 والمرحلة 2 لمخصص تدني التسهيلات الائتمانية مصممة بناءً على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.

يتم ربط كل سيناريو من حالات الاقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الاقتصاد الكلي المتغيرة.

ان في تقديرنا المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 والمرحلة 2 باستخدام السيناريوهات المرجحة المخصصة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للاقتصاد الكلي لثلاثة أعوام لاحقة.

يعتمد السيناريو الأساسي على تنبؤات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة). ان تغيرات الصعود والهبوط في العوامل الاقتصادية سيتم اعدادها على أساس الأوضاع الاقتصادية البديلة الممكنة. تشمل هذه السيناريوهات على تغيرات هبوط إضافية بشكل سنوي على الأقل وبما تقتضي الحاجة لذلك.

يتم قياس الاحتمالات المرجحة وفقاً لأفضل تقدير والمتعلق بالاحتمالية التاريخية والأوضاع الحالية. يتم تقييم السيناريوهات المرجحة كل ثلاثة أشهر. تطبق جميع السيناريوهات لجميع المحافظ المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة.

3. استخدام التقديرات (تتمة)

3.5 مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية (تتمة)

• تعريف التعثر:

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى المصرف. التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بأنه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر.

• العمر المتوقع:

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم المصرف بالأخذ بعين الاعتبار أقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها المصرف معرضة لمخاطر التدني. يتم الأخذ بعين الاعتبار جميع التدفقات النقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد. يتم قياس العمر المتوقع لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناءً على الفترة المعرض بها المصرف لمخاطر الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها.

3.6 المخصصات والمطلوبات المحتملة الأخرى

يعمل المصرف في بيئة تنظيمية وقانونية تتضمن، بحكم طبيعتها، عنصر عال من مخاطر التقاضي متأصل في عملياتها. ونتيجة لذلك، يكون المصرف طرف في التقاضي والتحكيم ومختلف الإجراءات التي تنشأ في سياق الأعمال الاعتيادية للمصرف.

عندما يمكن للمصرف القيام بقياس موثوق لتدفق المنافع الاقتصادية فيما يتعلق بقضية معينة، ويعتبر هذه التدفقات محتملة، يسجل المصرف مخصصات للقضية. عندما يعتبر المصرف أن احتمال تدفق المنافع الاقتصادية بعيد، أو محتملاً، ولكن لا يمكن إجراء تقدير موثوق له، يتم الإفصاح عن وجود التزامات طارئة.

ونظراً لعدم التيقن والتقديرات المتضمنة لتحديد احتمال وقوع الخسائر وقيمتها، يأخذ المصرف في الحسبان عدداً من العوامل بما في ذلك المشورة القانونية، والمرحلة التي وصلت إليها القضية والأدلة السابقة من حوادث مماثلة. يقوم المصرف بتقديرات هامة ليصل لاستنتاج في هذا الخصوص.

4 نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
175,626,615,449	242,087,833,290	نقد في الخزينة
947,044,956,430	986,588,588,298	حسابات جارية مع البنك المركزي العراقي
190,118,989,977	310,476,072,437	احتياطي (ودائع) قانوني (*)
(232,297,103)	(294,361,516)	ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
1,312,558,264,753	1,538,858,132,509	

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على المصرف الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي العراقي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى البنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2025 مبلغ 310,476,072,437 دينار عراقي وهو يمثل نسبة 20% على كافة الودائع بالدولار الأمريكي، ونسبة 18% على كافة الودائع بالدينار العراقي والعملات الأخرى (عدا الدولار الأمريكي)، ونسبة 20% على الودائع الحكومية كافة، بناء على تعميم البنك المركزي العراقي رقم 176/4/9 تاريخ 12 أيار 2025، مقابل مبلغ 190,118,989,977 دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024 والذي يمثل نسبة 18% من الحسابات الجارية، و13% من ودائع التوفير والثابتة. إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة المصرف التشغيلية.

5 أرصدة وإيداعات لدى المصارف

المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
			2025
123,818,261,036	115,075,359,208	8,742,901,828	حسابات جارية وتحت الطلب
45,850,000,000	45,850,000,000	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (*)
(473,142,892)	(375,967,247)	(97,175,645)	ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
169,195,118,144	160,549,391,961	8,645,726,183	
			2024
212,363,881,091	206,512,751,165	5,851,129,926	حسابات جارية وتحت الطلب
45,864,088,512	45,864,088,512	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (*)
(51,480,444)	(17,834,176)	(33,646,268)	ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
258,176,489,159	252,359,005,501	5,817,483,658	

بلغت الأرصدة لدى المصارف التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2025 مبلغ 34,557,718,879 دينار عراقي مقابل 212,363,881,091 دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024.

(*) إن حساب ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية يتكون من:

المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
			2025
45,850,000,000	45,850,000,000	-	إيداعات (ودائع استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر)
45,850,000,000	45,850,000,000	-	
			2024
38,505,818,512	38,505,818,512	-	ودائع استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل
7,358,270,000	7,358,270,000	-	إيداعات (ودائع استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر)
45,864,088,512	45,864,088,512	-	

6 تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)

2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
16,314,858,370	22,669,541,118	حسابات جارية مدينة
256,871,870,233	382,912,606,994	قروض وسلف
396,422,664	168,174,358	بطاقات ائتمانية
3,100,896,889	2,041,854	دائن صدفه مدين
276,684,048,156	405,752,364,324	المجموع
(15,537,600,576)	(17,855,915,684)	ينزل:
(11,745,120,684)	(8,412,909,528)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
249,401,326,896	379,483,539,112	فوائد معلقة (محفظة)
		صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) مبلغ 13,962,051,355 دينار عراقي، أي ما نسبته 3.4% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل مبلغ 19,252,894,942 دينار عراقي، أي ما نسبته 7% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2024.

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 5,549,141,827 دينار عراقي، أي ما نسبته 1.4% من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2025، في حين بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 7,507,774,258 دينار عراقي، أي ما نسبته 2.8% من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2024.

لا يوجد تسهيلات ائتمانية غير مباشرة غير عاملة (المرحلة الثالثة) كما في 31 كانون الأول 2025 وفي 31 كانون الأول 2024.

قام المصرف خلال عام 2024 بنقل تسهيلات ائتمانية مباشرة منخفضة القيمة بمبلغ 6,167,556,607 دينار عراقي، إلى خارج بيان المركز المالي مع استمرار احتساب الفوائد المعلقة حيث بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة لهذه التسهيلات الائتمانية مبلغ 1,946,679,999 دينار عراقي.

يوضح الجدول التالي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة:

2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
10,367,669,492	15,537,600,576	رصيد أول السنة
1,616,611,083	2,323,727,276	المحول من المخصصات المتنوعة
-	(5,412,168)	ديون مشطوبة
5,500,000,000	-	مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(1,946,679,999)	-	ديون منقولة إلى خارج بيان المركز المالي
15,537,600,576	17,855,915,684	رصيد نهاية السنة

7 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2024	2025
دينار عراقي	دينار عراقي
849,966,999	1,088,554,234
789,473,678	789,473,678
1,639,440,677	1,878,027,912

موجودات مالية متوفرة لها أسعار سوقية

أدوات حقوق الملكية - أسهم شركات خارجية

موجودات مالية ليس متوفرة لها أسعار سوقية

الشركة العراقية لضمان الودائع (*)

(*) يمثل المبلغ استثمار مصرف المنصور للاستثمار – ش.م.خ في الشركة العراقية لضمان الودائع، وهي شركة مساهمة مختلطة تخضع لأحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997، وتم تأسيسها بموجب نظام ضمان الودائع المصرفية رقم 3 لسنة 2016 الصادر عن مجلس الوزراء.

قام المصرف بتسديد 100% من حصته في رأس المال الشركة والبالغة 789,473,678 دينار عراقي خلال عام 2018.

8 موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

2024	2025
دينار عراقي	دينار عراقي
236,000,000,000	240,000,000,000
10,636,234,399	10,601,196,562
(2,095,568,209)	(637,400,207)
244,540,666,190	249,963,796,355
246,636,234,399	250,601,196,562
(2,095,568,209)	(637,400,207)
244,540,666,190	249,963,796,355

سندات وطنية محلية

سندات خارجية

ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

تحليل السندات

ذات عائد ثابت

ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

إن الموجودات بالتكلفة المطفأة هي عبارة عن استثمارات في سندات دين حسب الجدول التالي:

2024	2025	تاريخ الاستحقاق	معدل الفائدة %	جهة الإصدار
دينار عراقي	دينار عراقي			
100,000,000,000	100,000,000,000	2026	6.5%	دول
60,000,000,000	100,000,000,000	2027	8%	دول
-	40,000,000,000	2029	10%	دول
5,375,875,768	5,345,111,570	2029	7.25%	بنوك
5,260,358,631	5,256,084,992	2029	6.75%	دول
50,000,000,000	-	2025	6%	دول
26,000,000,000	-	2025	7%	دول
246,636,234,399	250,601,196,562			

9 موجودات ثابتة

إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض حساب الاستهلاك هي كما يلي:

34 سنة

- مباني

5 سنوات

- كافة الموجودات عدا المباني

لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل، كما أن الأراضي لا تستهلك.

9 موجودات ثابتة (تتمة)

2025							
أراضي	مباني	أجهزة وأثاث	وسائل نقل	الات ومعدات	ديكورات	مشاريع قيد التنفيذ	المجموع
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
التكلفة							
كما في 1 كانون الثاني	14,481,683,295	11,980,824,767	2,081,542,026	246,390,000	825,914,214	1,182,365,880	32,720,141,836
الإضافات	-	372,327,000	435,891,581	78,800,000	253,999,999	11,097,000	6,229,147,913
التحويلات	-	4,899,213,501	136,880,000	-	-	390,235,352	(386,423,800)
استيعادات	-	-	(70,818,787)	-	(19,231,686)	(101,819,100)	(191,869,573)
كما في 31 كانون الأول	14,481,683,295	17,252,365,268	2,583,494,820	325,190,000	1,060,682,527	1,481,879,132	38,370,996,375
الإستهلاك المتراكم							
كما في 1 كانون الثاني	-	1,873,929,479	1,226,415,056	91,565,079	412,343,660	409,138,756	4,013,392,031
إستهلاك السنة	-	374,528,269	315,800,684	56,224,680	139,124,713	215,119,458	1,100,797,804
استيعادات	-	-	(65,180,194)	-	(19,021,717)	(101,819,100)	(186,021,011)
كما في 31 كانون الأول	-	2,248,457,748	1,477,035,546	147,789,759	532,446,656	522,439,114	4,928,168,823
صافي القيمة الدفترية							
كما في 31 كانون الأول	14,481,683,295	15,003,907,520	1,106,459,274	177,400,241	528,235,871	959,440,018	33,442,827,552

9 موجودات ثابتة (تتمة)

2024							
المجموع	مشاريع قيد التنفيذ	ديكورات	الات ومعدات	وسائل نقل	أجهزة وأثاث	مباني	أراضي
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
30,552,344,644	473,738,868	1,147,521,380	594,552,587	103,790,000	1,789,733,747	11,961,324,767	14,481,683,295
2,802,870,687	1,918,502,075	35,194,500	291,289,000	142,600,000	395,785,111	19,500,000	-
(470,819,290)	(470,819,290)	-	-	-	-	-	-
(164,254,205)	-	(350,000)	(59,927,373)	-	(103,976,832)	-	-
32,720,141,836	1,921,421,653	1,182,365,880	825,914,214	246,390,000	2,081,542,026	11,980,824,767	14,481,683,295
كما في 1 كانون الثاني							
الإضافات							
التحويلات							
استيعادات							
كما في 31 كانون الأول							
الإستهلاك المتراكم							
كما في 1 كانون الثاني							
استهلاك السنة							
استيعادات							
كما في 31 كانون الأول							
صافي القيمة الدفترية							
28,706,749,805	1,921,421,653	773,227,124	413,570,554	154,824,921	855,126,970	10,106,895,288	14,481,683,295
كما في 31 كانون الأول							

10 موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة من برامج الكمبيوتر:

2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
		التكلفة
3,651,100,486	4,178,944,077	كما في 1 كانون الثاني
157,024,30	265,358,470	الإضافات
470,819,290	386,423,800	التحويلات
4,178,944,077	4,830,726,347	كما في 31 كانون الأول
		الإطفاء المتراكم
2,289,429,873	2,631,576,423	كما في 1 كانون الثاني
342,146,550	461,159,428	إطفاء السنة
2,631,576,423	3,092,735,851	كما في 31 كانون الأول
		صافي القيمة الدفترية
1,547,367,654	1,737,990,496	كما في 31 كانون الأول

11 حق استخدام الأصول / التزامات عقود الإيجار

2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
		حق استخدام الأصول
3,245,930,393	2,854,294,553	الرصيد في 1 كانون الثاني
(391,635,840)	(391,635,840)	مصروف استهلاك
2,854,294,553	2,462,658,713	الرصيد كما في 31 كانون الأول
		التزامات عقود الإيجار
2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
3,315,481,030	2,960,367,540	الرصيد في 1 كانون الثاني
50,986,510	45,246,090	فوائد مدينة على التزامات عقود الإيجار
(406,100,000)	(406,100,000)	الدفعات
2,960,367,540	2,599,513,630	الرصيد كما في 31 كانون الأول

12 موجودات أخرى

2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
312,638,869	559,589,910	فوائد محققة غير مستحقة القبض - مصارف
4,175,284,595	4,804,430,434	فوائد محققة غير مستحقة القبض - موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
3,753,415,118	5,648,057,951	فوائد محققة غير مستحقة القبض - تسهيلات ائتمانية مباشرة
833,411,020	2,723,148,415	مصاريف مدفوعة مقدماً
119,457,219	122,061,079	نفقات قضائية قابلة للاسترداد
8,026,725,431	-	مدينو غرامات مدفوعة
213,308,558	139,418,595	أخرى
(8,026,725,431)	-	ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (*)
9,407,515,379	13,996,706,384	

(*) تم خلال عام 2025 شطب الذمة المتعلقة بمدينو الغرامات المدفوعة في السنوات السابقة عن طريق اغلاق الحساب بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، علماً أن الإدارة قد قامت سابقاً بتشكيل مخصص يمثل كامل قيمة الغرامات المدفوعة.

13 ودائع المصارف

المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
8,605,336,219	8,601,232,189	4,104,030	2025
8,605,336,219	8,601,232,189	4,104,030	حسابات جارية
المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
10,247,014,608	10,242,910,578	4,104,030	2024
10,247,014,608	10,242,910,578	4,104,030	حسابات جارية

14 ودائع العملاء

2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
823,950,071,408	1,016,505,045,830	الشركات
215,142,116,704	199,035,600,114	حسابات جارية
		ودائع لأجل
86,768,468,062	81,064,381,052	الأفراد
54,344,130,075	39,518,671,792	حسابات جارية
21,047,045,276	27,437,372,053	حسابات توفير
1,201,251,831,525	1,363,561,070,841	ودائع لأجل

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ 1,032,990,694,360 دينار عراقي أي ما نسبته 75.76% من إجمالي ودائع العملاء كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل مبلغ 871,325,366,813 دينار عراقي أي ما نسبته 72.53% من إجمالي ودائع العملاء كما في 31 كانون الأول 2024.

15 تأمينات نقدية

2024	2025
دينار عراقي	دينار عراقي
71,650,302,498	119,748,981,232
9,142,577,267	27,787,586,377
282,672,723,104	86,599,085,507
363,465,602,869	234,135,653,116

تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة
تأمينات أخرى

16 مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

2024	2025
دينار عراقي	دينار عراقي
6,632,398,596	20,579,765,475
(6,632,398,596)	(20,579,765,475)
20,579,765,475	34,265,814,771
20,579,765,475	34,265,814,771

رصيد بداية السنة
ضريبة الدخل المدفوعة
ضريبة الدخل المستحقة
رصيد نهاية السنة

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2024	2025
دينار عراقي	دينار عراقي
120,024,012,469	225,732,275,369
12,479,000	261,430,000
6,452,991	5,731,560
675,562,673	908,003,423
5,500,000,000	-
19,668,404,319	15,000,000,000
2,726,392,000	6,680,000,000
453,718,564	241,108,250
(44,119,761)	(46,605,381)
(11,824,465,753)	(20,343,178,082)
137,198,436,502	228,438,765,139
%15	%15
20,579,765,475	34,265,814,771

الربح قبل الضريبة
يضاف
إعانات المنتسبين
خسائر استبعاد موجودات ثابتة
ضريبة مدفوعة عن الموظفين
مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
مخصصات متنوعة
مصروفات غير مقبولة ضريبياً
تعويضات وغرامات
ينزل
ايراد الاستثمار (توزيع أرباح استثمارات خارجية) (إيضاح 25)
ايراد الفائدة من سندات وزارة المالية العراقية غير الخاضعة للضريبة
(إيضاح 22)
الربح الضريبي
نسبة الضريبة
مصروف ضريبة الدخل

17 مخصصات متنوعة

2024	2025
دينار عراقي	دينار عراقي
1,076,001,897	884,274,980
200,000,000	200,000,000
19,082,032,147	32,493,964,429
20,358,034,044	33,578,239,409

مخصص تدني الخسائر الائتمانية غير المباشرة المتوقعة
مخصص تقلبات اسعار الصرف
أخرى (*)

(*) إن الحركة على المخصصات المتنوعة الأخرى هي كما يلي:

2024	2025
دينار عراقي	دينار عراقي
2,329,632,348	19,082,032,147
25,168,674	(62,064,413)
(39,765,082)	(421,662,448)
(1,616,611,083)	(2,323,727,276)
(675,260,658)	1,458,168,002
(641,666,551)	191,726,917
32,130,180	-
19,668,404,319	15,000,000,000
-	(430,508,500)
19,082,032,147	32,493,964,429

رصيد أول السنة

المحول من (إلى) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
- أرصدة وإيداعات لدى المصارف
- التسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة
- موجودات أخرى

مصرف مخصصات متنوعة

المستخدم من المخصص

رصيد نهاية السنة

18 مطلوبات أخرى

2024	2025
دينار عراقي	دينار عراقي
2,542,703,192	2,250,646,496
10,692,269,008	9,345,555,222
2,319,622,910	2,603,050,170
1,336,880,867	746,255,575
1,720,750	1,344,150
15,205,419	15,204,603
49,393,090	3,083,426
83,413,652	141,650,207
811,024,760	34,981,024,760
618,000,000	1,285,500,000
2,100,684,792	1,236,481,542
75,833,748	272,629,630
6,209,480	6,209,480
544,789,404	2,330,189,190
386,363,488	386,363,488
2,309,995,212	402,312,189
4,895,130	2,455,130
43,842,926	531,514,923
23,942,847,828	56,541,470,181

فوائد محققة غير مستحقة الدفع - ودائع العملاء

مصاريف مستحقة غير مدفوعة

شيكات مصدقة

السفاتج المسحوبة على المصرف

دائنون / قطاع خاص / شركات وجمعيات

دائنون / قطاع خاص / افراد

دائنو نشاط غير جاري

استقطاعات من المنتسبين لحساب الغير

مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل شركات

مبالغ مقبوضة لقاء زيادة رأس مال الشركات

دائنو توزيع الأرباح

أرصدة العملاء المتوفين

مبالغ محجوزة بطلب جهات رسمية

حساب الحوالات المركزية الواردة

الحوالات الموقوفة

حسابات الصراف الألي الوسيطة

عمولات مستحقة وغير مدفوعة

اخرى

19 رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأسمال المصرف المصرح والمكتتب به والمدفوع مبلغ 445 مليار دينار عراقي موزع على 445 مليار سهم بقيمة اسمية قدرها 1 دينار عراقي للسهم كما في 31 كانون الأول 2025، بينما بلغ رأسمال المصرف المصرح والمكتتب به والمدفوع مبلغ 351 مليار دينار عراقي موزع على 351 مليار سهم بقيمة اسمية قدرها 1 دينار عراقي للسهم في 31 كانون الأول 2024.

يساهم بنك قطر الوطني – قطر بنسبة 54.19% من رأسمال المصرف.

قام بنك الإسكان للتجارة والتمويل (شركة مساهمة عامة أردنية) والذي يعتبر شركة زميلة لبنك قطر الوطني – قطر بشراء أسهم مصرف المنصور للإستثمار – ش.م.خ وذلك عن طريق سوق العراق للأوراق المالية حيث بلغ بتاريخ 31 كانون الأول 2025 عدد أسهم بنك الإسكان للتجارة والتمويل 41,757,775,613 سهم يمثل نسبة 9.38% من رأسمال مصرف المنصور للإستثمار – ش.م.خ مقابل 31,590,000,000 سهم يمثل 9% بتاريخ 31 كانون الأول 2024.

ألزم البنك المركزي العراقي بناء على القرار رقم 127 لسنة 2023 العدد 439/2/9 بتاريخ 2 آب 2023 المصارف العراقية المحلية، بزيادة رأسمال المصارف ليصل إلى ما لا يقل عن 400 مليار دينار عراقي خلال مدة أقصاها 31 كانون الأول 2024، بواقع ثلاثة دفعات على ألا تقل كل دفعة عن 50 مليار دينار عراقي، في 31 كانون الأول 2023 و 30 حزيران 2024 و 31 كانون الأول 2024، ومن الممكن إجراء الزيادة بدفعة واحدة خلال مدة أقصاها 31 كانون الأول 2023، حيث باشر المصرف بعملية زيادة رأس المال كما يلي:

المرحلة الأولى

قررت الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 19 كانون الأول 2023 زيادة رأس مال المصرف بمبلغ 50 مليار دينار عراقي، ليصبح رأس مال المصرف 300 مليار دينار عراقي، حيث اكتملت عملية زيادة رأس المال بتاريخ 23 أيار 2024.

المرحلة الثانية

قررت الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 21 أيار 2024 زيادة رأس مال المصرف بمبلغ 51 مليار دينار عراقي، ليصبح رأس مال المصرف 351 مليار دينار عراقي، حيث اكتملت عملية زيادة رأس المال بتاريخ 16 أيلول 2024.

المرحلة الثالثة

قررت الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 26 شباط 2025 زيادة رأس مال المصرف بمبلغ 94 مليار دينار عراقي عن طريق توزيع أرباح أسهم، ليصبح رأس مال المصرف 445 مليار دينار عراقي، حيث اكتملت عملية زيادة رأس المال بتاريخ 6 آذار 2025.

20 الاحتياطات

- احتياطي إلزامي

وفقاً لقانون الشركات العراقي، يقطع ما نسبته 5% من ربح السنة كاحتياطي إلزامي. يحق للمصرف التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي الإلزامي مساوياً 50% من رأسمال المصرف. يجوز الاستمرار في الاقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على ألا يتجاوز الاحتياطي الإلزامي نسبة 100% من رأس المال.

يوضح الجدول التالي طريقة احتساب الاحتياطي الإلزامي:

2024 دينار عراقي	2025 دينار عراقي	
99,444,246,994	191,466,460,598	الربح بعد الضريبة
%5	%5	نسبة الاحتياطي الإلزامي
4,972,212,350	9,573,323,030	
11,863,968,147	16,836,180,497	رصيد بداية السنة
16,836,180,497	26,409,503,527	رصيد نهاية السنة

20 الاحتياطات (تتمة)

- احتياطي القيمة العادلة

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
617,570,241	354,367,209	رصيد بداية السنة
(237,145,510)	238,587,235	صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(26,057,522)	-	المحول نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
354,367,209	592,954,444	رصيد نهاية السنة

- احتياطي التوسعات والتطوير

تم خلال السنوات السابقة تكوين احتياطي التوسعات والتطوير بعد موافقة الهيئات العامة السنوية للمصرف وحسب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المادة 55 الفقرة 3، لم يتم تشكيل احتياطي للتوسعات والتطوير خلال عامي 2023 و 2024، حيث بلغ رصيد احتياطي التوسعات والتطوير مبلغ 7,964,322,120 دينار عراقي. قررت الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 19 كانون الأول 2023 زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم احتياطي التوسعات والتطوير المشكل في السنوات السابقة إلى رأس مال المصرف وتوزيع الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً، حيث تم الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي على هذه العملية.

21 أرباح مدورة

2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
41,399,746,707	97,836,103,471	رصيد بداية السنة
(38,035,677,880)	(94,000,000,000)	ينزل المحول إلى رأس المال عن طريق توزيعات أسهم
94,472,034,644	181,893,137,568	يضاف أرباح صافية قابلة للتوزيع عن السنة
97,836,103,471	185,729,241,039	رصيد نهاية السنة

22 الفوائد الدائنة

2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
20,709,906,255	27,511,398,666	تسهيلات ائتمانية مباشرة
10,605,463,889	20,527,029,784	إيداعات لدى المصارف
12,959,650,262	21,050,801,071	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (*)
44,275,020,406	69,089,229,521	

(*) يتضمن المبلغ فوائد سندات وزارة المالية العراقية البالغة 20,343,178,082 دينار عراقي لعام 2025 مقابل مبلغ 11,824,465,753 دينار عراقي لعام 2024.

23 الفوائد المدينة

2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
29,385,035	-	ودائع المصارف
50,986,510	45,246,090	فوائد على التزامات عقود الاجار
5,936,684,682	7,918,929,319	ودائع العملاء:
1,999,776,466	1,307,383,429	ودائع لأجل
804,281,788	832,349,447	حسابات جارية
8,821,114,481	10,103,908,285	حسابات توفير

24 صافي الدخل من العمولات والرسوم

2024	2025
دينار عراقي	دينار عراقي
1,158,244,706	1,750,356,643
6,205,185,140	9,312,081,955
77,587,109,126	84,778,637,992
84,950,538,972	95,841,076,590
(12,725,498,957)	(15,159,993,070)
(12,725,498,957)	(15,159,993,070)
72,225,040,015	80,681,083,520

العمولات والرسوم الدائنة:

عمولات تسهيلات ائتمانية مباشرة
عمولات تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
عمولات أخرى
إجمالي العمولات والرسوم الدائنة

العمولات والرسوم المدينة:

عمولات مدفوعة للمصارف
إجمالي العمولات والرسوم المدينة

صافي الدخل من العمولات والرسوم

25 إيرادات نافذة العملات الأجنبية

قام البنك المركزي العراقي بموجب الكتاب (1083/11/5) بتاريخ 19 شباط 2023 بإصدار تعليمات تتعلق بضوابط التحويل الخارجي من خلال نافذة خاصة بحالات بيع وشراء العملات الأجنبية، حيث قام البنك المركزي بمنح عدد من المصارف الامكانية بتحويل المبالغ من خلال حساباتهم لدى المصارف الخارجية عن طريق تغذية تلك الحسابات بسقوف محددة من قبل البنك المركزي العراقي، حيث بلغت إيرادات نافذة العملات الأجنبية لعام 2025 مبلغ 128,147,295,763 دينار عراقي، بينما بلغت إيرادات نافذة العملات الأجنبية لعام 2024 مبلغ 57,148,839,120 دينار عراقي.

26 إيراد الاستثمار

2024	2025
دينار عراقي	دينار عراقي
313,902,061	-
44,119,761	46,605,381
358,021,822	46,605,381

- أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر

27 إيرادات تشغيلية أخرى

2024	2025
دينار عراقي	دينار عراقي
-	34,584,000
36,750,764	7,001,203
11,001,290	3,269,189
47,752,054	44,854,392

إيرادات من عقود تأجير تشغيلية
إيرادات عرضية
أخرى

28 نفقات الموظفين

2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
7,107,972,701	9,122,193,889	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
675,562,673	908,003,423	ضريبة مدفوعة عن الموظفين
416,902,449	526,249,320	المساهمة في الضمان الاجتماعي
211,149,638	210,625,826	التأمين الصحي
264,000,000	165,000,000	تدريب الموظفين
54,000,000	107,780,000	مكافأة نهاية الخدمة
1,979,000	-	تجهيزات الموظفين
-	237,930,000	مزايا أخرى
8,731,566,461	11,277,782,458	

29 مصاريف تشغيلية أخرى

2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
1,350,844,228	2,505,025,243	نقل الأموال
1,315,464,750	1,976,071,833	اشتراكات ورسوم ورخص
1,242,245,506	1,823,680,523	مصروفات خدمية أخرى
1,270,916,673	1,552,205,072	صيانة
1,347,085,240	954,695,000	خدمات مهنية واستشارية
221,259,836	714,021,993	دعاية وإعلان
372,628,250	588,733,373	سفر وإيفاد
355,166,417	447,827,917	تأمين
340,481,331	267,551,670	إيجار وخدمات
200,138,175	258,011,290	المياه والكهرباء
198,000,000	253,395,000	أجور تدقيق الحسابات (*)
173,528,333	249,999,999	وقود وزيوت
453,718,564	241,108,250	تعويضات و غرامات
210,000,000	231,000,000	اتصالات وانترنت
142,076,140	164,537,905	قرطاسية
123,678,000	150,000,000	ضيافة
949,470,000	140,000,000	تكاليف ضمان الودائع
80,682,820	93,822,999	لوازم ومهمات
80,000,002	88,000,001	خدمات قانونية
46,478,498	86,253,919	أجور نقل
75,000,000	75,000,000	مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداه
69,999,998	75,000,000	مؤتمرات وندوات
45,998,750	58,178,500	نشر وطبع
106,392,000	40,565,500	مصروف النقص في الصندوق
6,452,991	5,731,560	خسائر استبعاد موجودات ثابتة
174,000,000	-	مبادرات البنك المركزي
124,333,333	-	استئجار موقع صرافات الية
2,647,560,592	3,481,174,656	أخرى
13,723,600,427	16,521,592,203	

(*) المبلغ يتضمن أجور لمراقبي الحسابات الخارجيين الذي بلغ حسب قائمة احتساب الأجور لعام 2025 بمبلغ 180,000,000 دينار عراقي مقابل مبلغ 191,000,000 دينار عراقي لعام 2024.

30 الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

يتم حساب حصة السهم العادي الواحد من خلال قسمة أرباح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة وذلك كما يلي:

2024	2025
99,444,246,994	191,466,460,598
295,374,316,940	428,260,273,973
0.337	0.447

ربح السنة (دينار عراقي)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم قيد التداول خلال السنة (سهم) (*)
الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة (دينار عراقي)

(*) تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بشكل يعكس التغيرات التي طرأت نتيجة مراحل زيادة رأس المال.

إن الحصة المخفضة للسهم من ربح السنة مطابقة للحصة الأساسية لعدم إصدار المصرف لأدوات مالية قد يكون لها تأثير على حصة السهم من الأرباح عند ممارستها.

31 إرتباطات والتزامات محتملة

- إرتباطات والتزامات إئتمانية

2024	2025
دينار عراقي	دينار عراقي
165,795,797,389	237,375,865,998
7,299,512,810	3,381,047,099
17,834,240,991	23,498,064,678
20,444,667,000	28,337,517,000
45,578,420,801	55,216,628,777
211,374,218,190	292,592,494,775
5,998,309,312	1,202,772,570
293,012,000	857,187,355
17,351,569,653	38,736,338,720
21,222,000,000	44,365,261,426
38,866,581,653	83,958,787,501
44,864,890,965	85,161,560,071
101,838,892,127	160,868,066,729
358,078,001,282	538,622,121,575

تعهدات نيابة عن العملاء

اعتمادات مستندية

كفالات (خطابات الضمان)

دخول مناقصات

حسن تنفيذ

أخرى

مجموع الكفالات (خطابات الضمان)

المجموع

تعهدات نيابة عن المصارف

اعتمادات مستندية

كفالات (خطابات الضمان)

دخول مناقصات

حسن تنفيذ

أخرى

مجموع الكفالات (خطابات الضمان)

المجموع

سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة

32 النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في بيان التدفقات النقدية من المبالغ التالية:

2024	2025
دينار عراقي	دينار عراقي
1,122,439,274,776	1,228,382,060,072
250,818,219,159	123,345,118,144
(10,247,014,608)	(8,605,336,219)
1,363,010,479,327	1,343,121,841,997

نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي (*)
يضاف: أرصدة لدى المصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر
ينزل: ودائع المصارف التي تستحق خلال ثلاثة أشهر

(*) لا يستخدم احتياطي الودائع لدى البنك المركزي العراقي في نشاطات المصرف التشغيلية اليومية لذلك لا يعتبر جزء من النقد وما في حكمه (إيضاح 4).

33 تعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتضمن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كافة معاملات المصرف مع المصارف والشركات ذات العلاقة، ومع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو الشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية، أو أية أطراف أخرى ذات تأثير هام في صنع القرارات المالية أو التشغيلية في المصرف. تخضع كافة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة لنفس الشروط التي تخضع لها المعاملات المشابهة التي يقوم بها المصرف مع العملاء العاديين بما في ذلك معدلات الفائدة والضمانات.

بنك قطر الوطني - قطر	بنك قطر الوطني - فرنسا	بنك قطر الوطني - تركيا	بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الاردن	البنك التجاري الدولي - الامارات العربية المتحدة	كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة	المجموع
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
55,575,778,982	1,236,076,335	-	2,172,729,059	127,960,027	-	59,112,544,403
8,601,048,098	-	-	184,091	-	-	8,601,232,189
-	-	5,345,111,570	-	-	-	5,345,111,570
559,589,910	-	48,542,626	-	-	-	608,132,536
-	-	-	-	-	12,329,243,531	12,329,243,531
-	-	-	-	-	27,348,163	27,348,163
بنك قطر الوطني - قطر	بنك قطر الوطني - فرنسا	بنك قطر الوطني - تركيا	بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الاردن	البنك التجاري الدولي - الامارات العربية المتحدة	كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة	المجموع
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
60,196,082,411	39,963,328	-	1,116,531,118	144,040,493	-	61,496,617,350
7,268,541,263	-	-	2,974,369,315	-	-	10,242,910,578
-	-	5,375,875,768	-	-	-	5,375,875,768
312,638,869	-	47,487,369	-	-	-	360,126,238
-	-	-	-	-	1,971,842,980	1,971,842,980
-	-	-	-	-	30,578,203	30,578,203

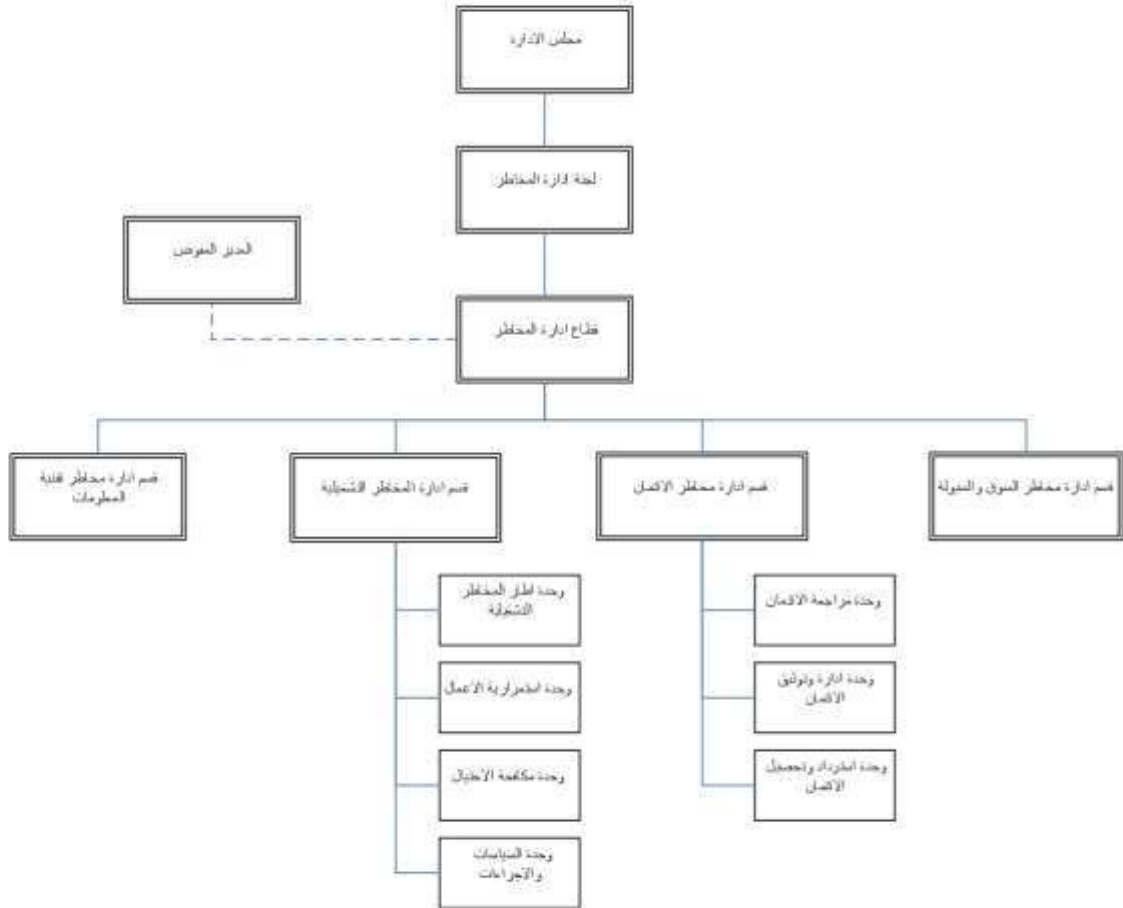
(*) إن معدلات الفائدة المطبقة على حسابات وودائع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة مطابقة لمعدلات الفائدة المطبقة على حسابات وودائع عملاء المصرف.

34 إدارة المخاطر

34.1 مقدمة

إطار إدارة المخاطر

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر



يتعرض المصرف للمخاطر الرئيسية التالية:

- 1- مخاطر الائتمان للشركات والأفراد.
- 2- مخاطر السوق وهي مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- 3- مخاطر الدفع المسبق.
- 4- مخاطر السيولة.
- 5- مخاطر التشغيل.
- 6- مخاطر الأعمال.
- 7- مخاطر الالتزام.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المصرف لكل من المخاطر المبينة أعلاه، كما يصف أغراض المصرف وأطر إدارة المخاطر وسياساتها والإجراءات المتبعة من قبلها لقياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى إدارة المصرف لرأس المال.

إن مجلس الإدارة مسؤول بصورة عامة عن وضع ومتابعة إدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وذلك من خلال اللجان وهي:

لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة، لجنة المخاطر، لجنة المكافآت والترشيدات، واللجنة التنفيذية.

34 إدارة المخاطر (تتمة)

34.1 مقدمة (تتمة)

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر (تتمة)

تتبع هذه اللجان بشكل مباشر إلى مجلس الإدارة وترفع له التقارير كل ثلاثة أشهر على الأقل والتي تحوي تقييماً شاملاً للمخاطر وآليات التحوط المطلوبة مع دراسات الجهد الدورية للمحافظ كافة مع السيناريوهات المتعددة. وتتعاون هذه اللجان بشكل كبير ومتكامل مع الإدارة التنفيذية للمصرف المسؤولة عن تهيئة كافة الظروف اللوجستية والإدارية لإمكانية قيام إدارة المخاطر بأعمالها على أكمل وجه وتقديم المعلومات المطلوبة لذلك، إضافة إلى تنفيذ توصيات إدارة المخاطر.

استراتيجية إدارة المخاطر

- بناء إدارة مخاطر فعالة بهدف تعزيز مراقبة الالتزام وتوفير نظام إداري متين بحيث تصبح فيه إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من العمل اليومي لكل فرد ضمن مصرف المنصور والجزء الأهم في عملية إعداد خطط الأعمال لكافة أنشطة وخدمات المصرف ككل.
- تحفيز الإدارات على اتخاذ قرارات مدروسة للمخاطر لاغتنام كافة الفرص المتاحة في ظل البيئة التنافسية والمتقلبة التي يعمل بها المصرف.
- تحسين الأداء وتعظيم الربحية من خلال التقييم الأفضل للتحديات التي تواجه عمل المصرف ورفع سوية القرارات المتخذة والتأكد من وجود أنظمة ضبط وتحكم داخلية بهدف تخفيف الخسائر وخفض التكاليف.
- الحرص على تنويع مصادر أموال المصرف واتخاذ الخطوات اللازمة لإدارة مخاطر السيولة وإيجاد مصادر بديلة للأموال.
- اتخاذ الخطوات الكفيلة لتحقيق الخطوط العريضة لأفضل التجارب والممارسات الدولية للمؤسسات المصرفية والمنسجمة مع التشريعات المحلية والدولية.

مسؤولية لجنة إدارة المخاطر

يتم تشكيل لجنة إدارة مخاطر تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى رئيس إدارة المخاطر. يتوجب أن يكون أعضاء هذه اللجنة على دراية ومن ذوي الخبرة في إدارة المخاطر المصرفية. وتقوم اللجنة بالعمل بشكل متواصل مع إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي جديد. التأكد ومتابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات يتم التقرير عنها من قبل إدارة المخاطر. تقع على عاتق اللجنة مسؤولية تقديم خطط الطوارئ وإدارة الأزمات التي قد يكون المصرف عرضة لها، وذلك بالتنسيق مع الإدارة العليا للمصرف وفقاً لمعايير بازل وقواعد البنك المركزي العراقي بهذا المجال.

مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة المخاطر

تعمل الإدارة العليا في المصرف على إيجاد كافة البنى اللازمة لإدارة ومتابعة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل مستمر. العمل على وضع سياسات، إجراءات، ومخططات تنظيمية تساعد على تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح بما يضمن فصل المهام والصلاحيات وذلك لتجنب أي تعارض في المصالح بين مختلف الأقسام من جهة، ويفعل نظام الضبط الداخلي من جهة ثانية من خلال تحديد قنوات التواصل الإداري الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في مواجهة كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف. العمل على تنفيذ استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بما يتفق مع سقوف المخاطر المحددة.

مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

- تقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي مسؤولية التأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر ومن مدى استقلالية هذه الإدارة.
- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.
- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها المتبعة على مستوى كافة أنشطة وعمليات المصرف.
- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية في سبيل التحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها والتأكد من صحة قياس هذه المخاطر.

34 إدارة المخاطر (تتمة)

34.1 مقدمة (تتمة)

عملية إدارة مخاطر الالتزام

- تقع على عاتق إدارة مخاطر الالتزام مسؤولية التأكد من التزام المصرف بالقوانين والتشريعات الناضجة للعمل المصرفي والمالي لاسيما الصادرة عن البنك المركزي العراقي، وعليها تقديم المشورة القانونية والإجرائية الكفيلة بالتطبيق السليم للأعمال والإجراءات وفقاً لما تنص عليه التشريعات، وهي المسؤولة عن تدريب الموظفين على ما هو ناظم لعملهم قانوناً.
- إيماناً من مجلس الإدارة بأهمية دليل الحوكمة في وضع قاعدة لتطور المصرف في المستقبل وتحسين أدائه وتدعيم الثقة في نشاطاته أمام المودعين والمساهمين، تم صياغة دليل الحوكمة بانسجام كامل مع الدليل الاسترشادي الصادر عن البنك المركزي العراقي وعن تعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية وإرشادات لجنة بازل، وتقوم دائرة مراقبة الالتزام بمتابعة مدى الالتزام بدليل الحوكمة.
- وتعمل إدارة المخاطر على الإحاطة بالمخاطر الائتمانية بشكل كامل وفقاً للدراسات والمتابعات والتوصيات الخاصة بذلك، إضافة إلى البدء بأعمال إدارة المخاطر التشغيلية من خلال جمع الحوادث ودراساتها وإنشاء قاعدة بيانات لها وصولاً لرسم سيناريوهات التحوط لها، وأخيراً تم البدء أيضاً بتنفيذ دراسات اختبارات الجهد لمخاطر السوق لاسيما لأسعار الفائدة وتقلبات سعر الصرف وأثرها على المحفظة والسبيلة.
- كما يقوم المصرف بإجراء اختبارات الجهد فيما يتعلق بالمخاطر وفق معايير بازل 3، ومن أهمها الفرضيات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية، المناطق الجغرافية، والضمانات.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

- تتم مراقبة المخاطر من قبل إدارة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. وتعكس هذه الحدود استراتيجية عمل المصرف وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. ويتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للبنك وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. ثم تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة المصرف واللجان المختصة والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات العمل ذات العلاقة.
- كما يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر بشكل دوري من قبل لجنة إدارة المخاطر وذلك من خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الالتزام بالإجراءات المطلوبة. ويتم مناقشة نتائج التدقيق مع إدارات المصرف.

تخفيض المخاطر

- كجزء من عملية إدارة المخاطر، يتم استخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى بما يتماشى مع القوانين والأنظمة النافذة لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية والائتمان. وتقيم المخاطر قبل الدخول في عمليات تحوط. كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حالة وجود عمليات تحوط غير فعالة، يقوم المصرف بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

34.2 مخاطر الائتمان

- تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر تعرض المصرف لخسائر مالية في حال لم يتمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ تلك المخاطر بصورة أساسية من قروض وتسليفات المصرف إلى العملاء والبنوك الأخرى ومن الأوراق المالية الاستثمارية. ويقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان عن طريق التنوع في الاستثمارات في الأسهم والسندات وفي أسواق رأس المال والأنشطة الائتمانية والتمويلية لتفادي تركيز المخاطر مع أحد أو مجموعة من العملاء ضمن منطقة عمل محددة أو نشاط اقتصادي معين. ويقوم المصرف بالحصول على ضمانات كلما كان ذلك ضرورياً. وتشتمل الضمانات على النقدية، السندات، رهن العقارات والأسهم.

ويمكن تلخيص أهم الإجراءات التي يقوم بها المصرف لتخفيض مخاطر الائتمان فيما يلي:

- إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء والمصارف قبل التعامل معهم، وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك.
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو المصارف.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والمصارف بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير الانخفاض بالقيمة على كل من المستوى الفردي والتجميعي.
- توزيع محفظة القروض والتسليفات والأرصدة لدى المصارف على قطاعات مختلفة تلافياً لتركيز المخاطر.

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية

يعتمد المصرف على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقاً لمعايير وأسس معتمدة.

وأبرز أنواع الضمانات هي:

- بالنسبة للقروض التجارية: الرهونات للمباني السكنية والعقارات والضمانات النقدية.
 - بالنسبة للأفراد: الرهونات للمباني السكنية والرواتب والضمانات النقدية.
- تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات ويتم طلب ضمانات إضافية وفقاً لشروط الاتفاقية، ويتم مراجعة القيمة السوقية للضمانات خلال دراسة كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. وذلك بشكل سنوي ووفقاً لمتطلبات المصرف المركزي بهذا الشأن.

34 إدارة المخاطر (تتمة)

34.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

نظام التصنيف الداخلي

يدير قسم مخاطر الائتمان نماذج التصنيف الداخلية في المصرف. يقوم المصرف بإجراء تقييم منفصل للزبائن وفق لدرجات التصنيف الداخلي من 1 الى 10. تشتمل النماذج على معلومات نوعية وكمية بالإضافة إلى معلومات خاصة بالمقترض التي قد يكون لها أثر على سلوكه. إضافة الى ما سبق وعندما يكون متاح يقوم المصرف بمقارنة التصنيف الداخلي للعميل مع وكالات التصنيف الخارجية.

المخاطر الائتمانية المتعلقة بالعمليات التجارية (خارج بيان المركز المالي)

يقوم المصرف بتقديم خدمات العمليات التجارية من كفالات واعتمادات وتعهيدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات المصرف بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه. يتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً للشروط المتفق عليها. تنسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية للقروض وتتم الوقاية من هذه المخاطر بإتباع نفس سياسات المصرف وإجراءاتها الرقابية.

يوضح الجدول التالي التعرضات لمخاطر الائتمان:

2024	2025	
دينار عراقي	دينار عراقي	
		بنود داخل بيان المركز المالي
1,136,931,649,304	1,296,770,299,219	أرصدة لدى البنك المركزي العراقي
258,176,489,159	169,195,118,144	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
249,401,326,896	379,483,539,112	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
244,540,666,190	249,963,796,355	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
8,574,104,359	11,273,557,969	موجودات أخرى
1,897,624,235,908	2,106,686,310,799	
		بنود خارج بيان المركز المالي
171,794,106,701	238,578,638,568	اعتمادات مستندية
84,445,002,454	139,175,416,278	الكفالات
101,838,892,127	160,868,066,729	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
358,078,001,282	538,622,121,575	
2,255,702,237,190	2,645,308,432,374	إجمالي المخاطر الائتمانية

34 إدارة المخاطر (تتمة)

34.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز الجغرافي

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

2025	داخل العراق دينار عراقي	دول الشرق الأوسط دينار عراقي	امريكا دينار عراقي	أوروبا دينار عراقي	المجموع دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	1,296,770,299,219	-	-	-	1,296,770,299,219
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	8,645,726,183	57,624,131,359	95,302,990,968	7,622,269,634	169,195,118,144
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	379,483,539,112	-	-	-	379,483,539,112
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	239,449,555,685	10,514,240,670	-	-	249,963,796,355
موجودات أخرى	10,551,455,433	722,102,536	-	-	11,273,557,969
	<u>1,934,900,575,632</u>	<u>68,860,474,565</u>	<u>95,302,990,968</u>	<u>7,622,269,634</u>	<u>2,106,686,310,799</u>
2024	داخل العراق دينار عراقي	دول الشرق الأوسط دينار عراقي	امريكا دينار عراقي	أوروبا دينار عراقي	المجموع دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	1,136,931,649,304	-	-	-	1,136,931,649,304
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	5,817,483,658	80,257,679,039	172,061,363,134	39,963,328	258,176,489,159
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	249,401,326,896	-	-	-	249,401,326,896
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	233,998,253,226	10,542,412,964	-	-	244,540,666,190
موجودات أخرى	8,104,920,620	469,183,739	-	-	8,574,104,359
	<u>1,634,253,633,704</u>	<u>91,269,275,742</u>	<u>172,061,363,134</u>	<u>39,963,328</u>	<u>1,897,624,235,908</u>

34 إدارة المخاطر (تتمة)

34.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز حسب القطاع الاقتصادي

يبين الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

2025	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	أفراد - خدمات	حكومة وقطاع عام خارجي	أخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	1,296,770,299,219	-	-	-	-	-	-	1,296,770,299,219
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	169,195,118,144	-	-	-	-	-	-	169,195,118,144
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	-	49,096,510,710	159,487,968,606	145,320,884,430	25,578,175,366	-	-	379,483,539,112
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	5,307,032,873	-	-	-	-	244,656,763,482	-	249,963,796,355
موجودات أخرى	5,511,530,017	1,024,640,150	2,030,056,277	2,202,688,892	390,672,633	113,970,000	-	11,273,557,969
	<u>1,476,783,980,253</u>	<u>50,121,150,860</u>	<u>161,518,024,883</u>	<u>147,523,573,322</u>	<u>25,968,847,999</u>	<u>244,770,733,482</u>	<u>-</u>	<u>2,106,686,310,799</u>
2024	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	أفراد - خدمات	حكومة وقطاع عام خارجي	أخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	1,136,931,649,304	-	-	-	-	-	-	1,136,931,649,304
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	258,176,489,159	-	-	-	-	-	-	258,176,489,159
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	-	43,497,703,232	102,852,850,120	54,823,240,553	48,227,532,991	-	-	249,401,326,896
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	5,328,846,569	-	-	-	-	239,211,819,621	-	244,540,666,190
موجودات أخرى	4,820,689,241	809,955,522	1,380,322,062	804,026,424	756,955,469	-	2,155,641	8,574,104,359
	<u>1,405,257,674,273</u>	<u>44,307,658,754</u>	<u>104,233,172,182</u>	<u>55,627,266,977</u>	<u>48,984,488,460</u>	<u>239,211,819,621</u>	<u>2,155,641</u>	<u>1,897,624,235,908</u>

34 إدارة المخاطر (تتمة)

34.3 مخاطر السوق

مخاطر أسعار الفائدة

يتعرض المصرف لمخاطر السوق الخاصة بمعدلات الفائدة ومعدلات تبادل العملات الأجنبية وأسعار أدوات رأس المال الناتجة عن متغيرات السوق الخاصة والعامة. ويطبق المصرف تقييم داخلي لتقدير مخاطر السوق للمراكز المحتفظ بها ولتقدير الحد الأقصى من الخسائر المتوقعة اعتماداً على مجموعة من الافتراضات المتعلقة بمتغيرات السوق بهدف السيطرة على هذه المخاطر وإبقائها ضمن الحدود المسموح بها والتي يتم مراقبتها يومياً.

مخاطر أسعار الفائدة في سجلات المصرف

تعكس مخاطر أسعار الفائدة مخاطر التغير في أسعار الفائدة التي قد تؤثر على الأرباح المستقبلية للمصرف أو على القيمة العادلة للأدوات المالية. ويتم إدارة هذه المخاطر بصورة رئيسية عن طريق مراقبة فجوات أسعار الفائدة بالحصول على حدود معتمدة مسبقاً لفئات إعادة التسعير. وتراقب إدارة المخاطر الالتزام بهذه الحدود وترفع تقاريرها الدورية إلى لجنة إدارة المخاطر وتوصي بالنتائج إلى مجلس الإدارة.

حساسية أسعار الفائدة

يبين الجدول التالي حساسية التغير المحتمل في أسعار الفائدة مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة. وتحدد حساسية بيان الدخل بالآثر الناتج عن تغيرات مفترضة في معدلات الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لمدة سنة واحدة اعتماداً على معدل سعر فائدة عائم للموجودات والمطلوبات المالية بما في ذلك أثر أدوات التحوط وبالتالي يكون الآثر على حقوق الملكية هو صافي التغير في إيرادات الفوائد بعد استبعاد أثر ضريبة الدخل:

مخاطر أسعار الفائدة للتغير في سعر الفائدة 2%زيادة 2%

بالدنانير العراقية

2024

2025

العملة	الفجوة التراكمية	الآثر على الربح قبل الضريبة	الآثر على حقوق الملكية	الفجوة التراكمية	الآثر على الربح قبل الضريبة	الآثر على حقوق الملكية
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي		دينار عراقي	دينار عراقي
دينار عراقي	1,141,003,626,484	22,820,072,530	855,752,719,863	209,523,650,735	4,190,473,015	157,142,738,051
دولار أميركي	126,503,252,153	2,530,065,043	94,877,439,115	47,703,326,798	954,066,536	35,777,495,099
يورو	11,236,758,592	224,735,172	8,427,568,944	4,527,500,976	90,550,020	3,395,625,732
عملات أخرى	70,634,860	1,412,697	52,976,145	49,888,252	997,763	37,416,131

انخفاض 2%

بالدنانير العراقية

2024

2025

العملة	الفجوة التراكمية	الآثر على الربح قبل الضريبة	الآثر على حقوق الملكية	الفجوة التراكمية	الآثر على الربح قبل الضريبة	الآثر على حقوق الملكية
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي		دينار عراقي	دينار عراقي
دينار عراقي	1,141,003,626,484	(22,820,072,530)	(855,752,719,863)	209,523,650,735	(4,190,473,015)	(157,142,738,051)
دولار أميركي	126,503,252,153	(2,530,065,043)	(94,877,439,115)	47,703,326,798	(954,066,536)	(35,777,495,099)
يورو	11,236,758,592	(224,735,172)	(8,427,568,944)	4,527,500,976	(90,550,020)	(3,395,625,732)
عملات أخرى	70,634,860	(1,412,697)	(52,976,145)	49,888,252	(997,763)	(37,416,131)

34 إدارة المخاطر (تتمة)

34.3 مخاطر السوق

مخاطر العملات

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر المصرف الدينار العراقي العملة الرئيسية له، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمراكز العملات وتتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة. يقوم المصرف بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب في الجدول أدناه صافي الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الربح المتوقع:

مخاطر العملات: أثر الزيادة / الانخفاض في سعر الصرف 10%

زيادة 10%
بالدينار العراقي

العملة	2025			2024		
	مراكز القطع دينار عراقي	الأثر على الربح قبل الضريبة دينار عراقي	الأثر على حقوق الملكية دينار عراقي	مراكز القطع دينار عراقي	الأثر على الربح قبل الضريبة دينار عراقي	الأثر على حقوق الملكية دينار عراقي
دولار أميركي	82,537,110,504	8,253,711,050	7,015,654,393	184,787,822,463	18,478,782,246	15,706,964,909
يورو	133,765,567	13,376,557	11,370,073	108,434,595	10,843,460	9,216,941
جنيه استرليني	10,112,780	1,011,278	859,586	32,015,860	3,201,586	2,721,348
عملات أخرى	16,193,127	1,619,313	1,376,416	17,872,314	1,787,231	1,519,147

انخفاض 10%
بالدينار العراقي

العملة	2025			2024		
	مراكز القطع دينار عراقي	الأثر على الربح قبل الضريبة دينار عراقي	الأثر على حقوق الملكية دينار عراقي	مراكز القطع دينار عراقي	الأثر على الربح قبل الضريبة دينار عراقي	الأثر على حقوق الملكية دينار عراقي
دولار أميركي	82,537,110,504	(8,253,711,050)	(7,015,654,393)	184,787,822,463	(18,478,782,246)	(15,706,964,909)
يورو	133,765,567	(13,376,557)	(11,370,073)	108,434,595	(10,843,460)	(9,216,941)
جنيه استرليني	10,112,780	(1,011,278)	(859,586)	32,015,860	(3,201,586)	(2,721,348)
عملات أخرى	16,193,127	(1,619,313)	(1,376,416)	17,872,314	(1,787,231)	(1,519,147)

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى الأسهم والمؤشرات الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. كانت الزيادة بنسبة 10% في قيمة أسهم المصرف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في 31 كانون الأول 2025 ستؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 187,802,791 دينار عراقي (31 كانون الأول 2024: 163,944,068 دينار عراقي). كان من الممكن أن يؤدي انخفاض مكافئ إلى تأثير مكافئ ولكنه معاكس وقد يتسبب في حدوث انخفاض محتمل من شأنه أن يقلل الربح قبل الضرائب بمبلغ 187,802,791 دينار عراقي (31 كانون الأول 2024: 163,944,068 دينار عراقي).

34 إدارة المخاطر (تتمة)

34.3 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

2025	دون الشهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 9 أشهر	من 9 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 3 سنوات	من 3 سنوات إلى 4 سنوات	من 4 سنوات إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات												
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	986,588,588,298	-	-	-	-	-	-	-	-	-	552,269,544,211	1,538,858,132,509
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	130,368,261,036	39,300,000,000	-	-	-	-	-	-	-	-	(473,142,892)	169,195,118,144
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	71,640,296,696	95,670,088,594	13,072,348,466	73,997,724,980	28,480,063,873	15,503,007,703	14,153,004,957	4,661,366,287	495,534,324	(12,306,773,856)	379,483,539,112	1,878,027,912
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,878,027,912	249,963,796,355
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	50,000,000,000	50,000,000,000	100,000,000,000	50,601,196,562	-	-	-	(637,400,207)	33,442,827,552
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	33,442,827,552	1,737,990,496
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,737,990,496	2,462,658,713
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,462,658,713	13,996,706,384
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	13,996,706,384	2,391,018,797,177
مجموع الموجودات	1,188,597,146,030	134,970,088,594	74,116,877,088	63,072,348,466	123,997,724,980	128,480,063,873	64,754,201,519	4,661,366,287	495,534,324	592,370,438,313		
المطلوبات												
ودائع المصارف	8,605,336,219	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8,605,336,219
ودائع العملاء	104,893,969,711	43,939,602,282	47,025,184,134	59,777,391,520	41,698,429,203	946,433,330	-	-	-	-	1,065,280,060,661	1,363,561,070,841
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	234,135,653,116	34,265,814,771
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	34,265,814,771	33,578,239,409
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	33,578,239,409	2,599,513,630
التزامات عقود الإيجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,599,513,630	56,541,470,181
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	56,541,470,181	1,733,287,098,167
مجموع المطلوبات	113,499,305,930	43,939,602,282	47,025,184,134	59,777,391,520	41,698,429,203	946,433,330	64,754,201,519	4,661,366,287	495,534,324	1,426,400,751,768	(834,030,313,455)	657,731,699,010
فجوة إعادة تسعير الفائدة	1,075,097,840,100	91,030,486,312	27,091,692,954	3,294,956,946	82,299,295,777	127,533,630,543	15,503,007,703	4,661,366,287	495,534,324	657,731,699,010		
الفجوة المتراكمة لإعادة تسعير الفائدة	1,075,097,840,100	1,166,128,326,412	1,193,220,019,366	1,196,514,976,312	1,278,814,272,089	1,406,347,902,632	1,421,850,910,335	1,486,605,111,854	1,491,762,012,465	1,491,762,012,465		

34 إدارة المخاطر (تتمة)

34.3 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة إعادة تسعير الفائدة (تتمة)

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

2024	دون الشهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 9 أشهر	من 9 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 3 سنوات	من 3 سنوات إلى 4 سنوات	من 4 سنوات إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات												
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	947,044,956,430	-	-	-	-	-	-	-	-	-	365,513,308,323	1,312,558,264,753
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	250,869,699,603	-	7,358,270,000	-	-	-	-	-	-	-	(51,480,444)	258,176,489,159
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	70,042,619,862	59,360,089,960	43,533,857,311	9,818,256,211	8,975,962,985	23,719,445,314	14,685,336,726	10,882,031,862	11,204,572,200	5,208,980,783	(8,029,826,318)	249,401,326,896
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,639,440,677	1,639,440,677
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	76,000,000,000	100,000,000,000	60,000,000,000	-	10,636,234,399	-	(2,095,568,209)	244,540,666,190
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	28,706,749,805	28,706,749,805
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,547,367,654	1,547,367,654
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,854,294,553	2,854,294,553
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9,407,515,379	9,407,515,379
مجموع الموجودات	1,267,957,275,895	59,360,089,960	50,892,127,311	9,818,256,211	84,975,962,985	123,719,445,314	74,685,336,726	10,882,031,862	21,840,806,599	5,208,980,783	399,491,801,420	2,108,832,115,066
المطلوبات												
ودائع المصارف	10,247,014,608	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10,247,014,608
ودائع العملاء	1,066,887,288,382	13,134,820,782	79,210,075,461	8,779,350,000	32,940,796,368	299,500,532	-	-	-	-	-	1,201,251,831,525
تأمينات تقنية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	363,465,602,869	363,465,602,869
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20,579,765,475	20,579,765,475
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20,358,034,044	20,358,034,044
التزامات عقود الايجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,960,367,540	2,960,367,540
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	23,942,847,828	23,942,847,828
مجموع المطلوبات	1,077,134,302,990	13,134,820,782	79,210,075,461	8,779,350,000	32,940,796,368	299,500,532	-	-	-	-	431,306,617,756	1,642,805,463,889
فجوة إعادة تسعير الفائدة	190,822,972,905	46,225,269,178	(28,317,948,150)	1,038,906,211	52,035,166,617	123,419,944,782	74,685,336,726	10,882,031,862	21,840,806,599	5,208,980,783	(31,814,816,336)	466,026,651,177
الفجوة المتراكمة لإعادة تسعير الفائدة	190,822,972,905	237,048,242,083	208,730,293,933	209,769,200,144	261,804,366,761	385,224,311,543	459,909,648,269	470,791,680,131	492,632,486,730	497,841,467,513	466,026,651,177	466,026,651,177

34 إدارة المخاطر (تتمة)

34.3 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

ما يوازي العملات الأجنبية بالدينار العراقي					2025
المجموع	أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
					<u>الموجودات</u>
300,516,073,110	-	3,449,215	769,224,255	299,743,399,640	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
159,009,062,908	36,736,359	33,887,172	12,034,415,842	146,904,023,535	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
36,618,200,929	11,309	18	-	36,618,189,602	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
11,689,750,796	-	-	-	11,689,750,796	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
1,163,591,940	-	-	-	1,163,591,940	موجودات أخرى
508,996,679,683	36,747,668	37,336,405	12,803,640,097	496,118,955,513	
					<u>المطلوبات</u>
8,557,925,294	-	-	-	8,557,925,294	ودائع المصارف
360,261,135,234	20,216,563	27,223,625	6,720,177,896	353,493,517,150	ودائع العملاء
49,352,526,149	-	-	5,944,412,351	43,408,113,798	تأمينات نقدية
197,569,694	-	-	-	197,569,694	مخصصات متنوعة
7,337,386,890	337,978	-	5,284,283	7,331,764,629	مطلوبات أخرى
425,706,543,261	20,554,541	27,223,625	12,669,874,530	412,988,890,565	
					<u>حقوق الملكية</u>
592,954,444	-	-	-	592,954,444	احتياطي القيمة العادلة
82,697,181,978	16,193,127	10,112,780	133,765,567	82,537,110,504	صافي التركيز داخل بيان المركز المالي

34 إدارة المخاطر (تتمة)

34.3 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

ما يوازي العملات الأجنبية بالدينار العراقي

المجموع	أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
255,868,832,142	-	-	390,080,341	255,478,751,801
236,415,238,664	22,097,119	55,853,216	15,996,890,530	220,340,397,799
33,345,173,436	-	197	-	33,345,173,239
849,966,999	-	-	-	849,966,999
10,636,234,399	-	-	-	10,636,234,399
1,083,436,923	-	-	531,186	1,082,905,737
538,198,882,563	22,097,119	55,853,413	16,387,502,057	521,733,429,974
7,226,728,459	-	-	-	7,226,728,459
292,398,798,891	4,224,805	23,837,553	11,475,778,194	280,894,958,339
45,710,708,588	-	-	4,800,680,451	40,910,028,137
7,562,134,184	-	-	2,608,817	7,559,525,367
352,898,370,122	4,224,805	23,837,553	16,279,067,462	336,591,240,302
354,367,209	-	-	-	354,367,209
184,946,145,232	17,872,314	32,015,860	108,434,595	184,787,822,463

2024

الموجودات

نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

أرصدة وإيداعات لدى المصارف

تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

موجودات أخرى

المطلوبات

ودائع المصارف

ودائع العملاء

تأمينات نقدية

مطلوبات أخرى

حقوق الملكية

احتياطي القيمة العادلة

صافي التركيز داخل بيان المركز المالي

34 إدارة المخاطر (تتمة)**34.4 مخاطر الدفع المسبق**

إن مخاطر الدفع المسبق تكمن في تعرض المصرف إلى خسارة مالية نتيجة طلب أو دفع العملاء لالتزاماتهم أو مستحقاتهم قبل استحقاقها، مثل رهونات ذات معدلات فائدة ثابتة عندما تتدنى معدلات الفائدة. إن موجودات المصرف التي تحمل فوائد ثابتة لا تعد جوهرية بالنسبة لإجمالي الموجودات. بالإضافة إلى ذلك، إن عوامل السوق الأخرى التي قد تؤدي إلى الدفع المسبق هي غير جوهرية في الأسواق التي يعمل فيها المصرف. وبالتالي، فإن المصرف يعتبر تأثير مخاطر الدفع المسبق على صافي الفائدة المقبوضة غير جوهرية، بعد الأخذ بعين الاعتبار اية غرامات قد تنتج عن الدفع المسبق.

34.5 مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن المصرف من الوفاء بمتطلباته من النقد الجاهز أو تمويل زيادة في الموجودات نتيجة حدوث اضطرابات في السوق مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر السيولة. وللمحد من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر المصرف التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول. بلغت نسبة السيولة بتاريخ 31 كانون الأول 2025 نسبة 87%.

يحتفظ المصرف بموجودات ذات قابلية عالية للتسويق يمكن تسهيلها بسهولة كحماية ضد أي حالة نقص غير منظورة في السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف بالمحافظة على احتياطي الزامي لدى البنك المركزي العراقي يساوي نسبة 20% على كافة الودائع بالدولار الأمريكي، ونسبة 18% على كافة الودائع بالدينار العراقي والعملات الأخرى (عدا الدولار الأمريكي)، ونسبة 20% على الودائع الحكومية كافة. يتم قياس ورقابة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة ويتم احتسابها بناء على قرارات البنك المركزي العراقي.

والبيان التالي يوضح توزيع الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية، وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية:

34 إدارة المخاطر (تتمة)

34.5 مخاطر السيولة (تتمة)

2025	عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام	بين ثمانية أيام وشهر	بين شهر و 3 أشهر	بين 3 أشهر و 6 أشهر	بين 6 أشهر و 9 أشهر	بين 9 أشهر وسنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	1,228,382,060,072	-	-	-	-	-	-	310,476,072,437	1,538,858,132,509
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	123,345,118,144	6,550,000,000	39,300,000,000	-	-	-	-	-	169,195,118,144
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	31,632,899,656	27,700,623,184	95,670,088,594	74,116,877,088	13,072,348,466	73,997,724,980	63,292,977,144	-	379,483,539,112
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	1,878,027,912	1,878,027,912
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	49,884,334,589	49,885,897,260	150,193,564,506	-	249,963,796,355
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	33,442,827,552	33,442,827,552
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	1,737,990,496	1,737,990,496
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	2,462,658,713	2,462,658,713
موجودات أخرى	582,435,177	2,640,659,227	3,875,886,040	3,806,546,146	76,359,017	30,192,691	-	2,984,628,086	13,996,706,384
مجموع الموجودات	1,383,942,513,049	36,891,282,411	138,845,974,634	77,923,423,234	63,033,042,072	123,913,814,931	213,486,541,650	352,982,205,196	2,391,018,797,177
المطلوبات									
ودائع المصارف	8,605,336,219	-	-	-	-	-	-	-	8,605,336,219
ودائع العملاء	1,147,063,410,181	23,110,620,191	43,939,602,282	47,025,184,134	59,777,391,520	41,698,429,203	946,433,330	-	1,363,561,070,841
تأمينات نقدية	87,880,748,001	6,545,256,850	26,437,237,344	10,460,848,044	15,525,920,853	9,787,471,577	43,646,371,104	33,851,799,343	234,135,653,116
مخصص ضريبة الدخل	-	-	34,265,814,771	-	-	-	-	-	34,265,814,771
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	33,578,239,409	33,578,239,409
التزامات عقود الايجار	-	-	-	-	-	-	-	2,599,513,630	2,599,513,630
مطلوبات أخرى	5,479	406,667,815	416,091,261	331,659,052	941,695,510	133,806,977	20,720,405	54,290,823,682	56,541,470,181
مجموع المطلوبات	1,243,549,499,880	30,062,544,856	105,058,745,658	57,817,691,230	76,245,007,883	51,619,707,757	44,613,524,839.00	124,320,376,064	1,733,287,098,167
الصافي	140,393,013,169	6,828,737,555	33,787,228,976	20,105,732,004	(13,211,965,811)	72,294,107,174	168,873,016,811	228,661,829,132	657,731,699,010
الصافي التراكمي	140,393,013,169	147,221,750,724	181,008,979,700	201,114,711,704	187,902,745,893	260,196,853,067	429,069,869,878	657,731,699,010	

34 إدارة المخاطر (تتمة)

34.5 مخاطر السيولة (تتمة)

2024	عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام	بين ثمانية أيام وشهر	بين شهر و 3 أشهر	بين 3 أشهر و 6 أشهر	بين 6 أشهر و 9 أشهر	بين 9 أشهر وسنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	1,122,439,274,776	-	-	-	-	-	-	190,118,989,977	1,312,558,264,753
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	250,818,219,159	-	-	7,358,270,000	-	-	-	-	258,176,489,159
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	44,358,981,388	17,653,812,156	59,360,089,960	43,533,857,311	9,818,256,211	8,975,962,985	65,700,366,885	-	249,401,326,896
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	1,639,440,677	1,639,440,677
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	76,000,000,000	168,540,666,190	-	244,540,666,190
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	28,706,749,805	28,706,749,805
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	1,547,367,654	1,547,367,654
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	2,854,294,553	2,854,294,553
موجودات أخرى	747,146,458	1,714,762,047	1,318,860,265	4,645,672,265	-	-	-	981,074,344	9,407,515,379
مجموع الموجودات	1,418,363,621,781	19,368,574,203	60,678,950,225	55,537,799,576	9,818,256,211	84,975,962,985	234,241,033,075	225,847,917,010	2,108,832,115,066
المطلوبات									
ودائع المصارف	10,247,014,608	-	-	-	-	-	-	-	10,247,014,608
ودائع العملاء	968,729,039,591	98,158,248,791	13,134,820,782	79,210,075,461	8,779,350,000	32,940,796,368	299,500,532	-	1,201,251,831,525
تأمينات نقدية	12,312,374,916	84,262,575	12,890,269,029	20,938,244,291	14,956,656,233	4,040,053,775	4,874,021,435	293,369,720,615	363,465,602,869
مخصص ضريبة الدخل	-	-	20,579,765,475	-	-	-	-	-	20,579,765,475
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	20,358,034,044	20,358,034,044
التزامات عقود الإيجار	-	-	-	-	-	-	-	2,960,367,540	2,960,367,540
مطلوبات أخرى	23,377,118	41,474,753	217,711,958	203,625,727	141,612,947	102,922,026	20,441,507	23,191,681,792	23,942,847,828
مجموع المطلوبات	991,311,806,233	98,283,986,119	46,822,567,244	100,351,945,479	23,877,619,180	37,083,772,169	5,193,963,474.00	339,879,803,991	1,642,805,463,889
الصافي	427,051,815,548	(78,915,411,916)	13,856,382,981	(44,814,145,903)	(14,059,362,969)	47,892,190,816	229,047,069,601	(114,031,886,981)	466,026,651,177
الصافي التراكمي	427,051,815,548	348,136,403,632	361,992,786,613	317,178,640,710	303,119,277,741	351,011,468,557	580,058,538,158	466,026,651,177	

34 إدارة المخاطر (تتمة)**34.6 مخاطر التشغيل**

تعرف بأنها المخاطر الناتجة عن إدارة أعمال المصرف ومهامه اليومية والتي يمكن أن يتعرض لها سواء من داخله كاحتيايل داخلي أو أخطاء بمسار وسياسات العمل أو قصور بالتدريب للموظفين أو نتيجة مشاكل تقنية، أو من خارجه كالاكتيالات الخارجية والأزمات الاقتصادية والطبيعية والسياسية، بالإضافة إلى مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير الدولية النازمة للعمل المصرفي والمالي.

ولمواجهة هذا النوع من المخاطر يقوم قسم المخاطر التشغيلية ضمن مديرية إدارة المخاطر برصد ومتابعة وتجميع وتصنيف ودراسة وتحليل هذه المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل يومي، وعلى أساس المشاهدة المباشرة والأنظمة المتخصصة بذلك كتحقيق المخاطر الذاتي والاستبيانات الدورية إضافة إلى دراسات مؤشرات الإنذار المبكر والأساس للتحوط للمخاطر، وكذلك إصدار التقارير لمجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عنه متضمنة التوصيات اللازمة للتحوط من هذه المخاطر بأنجح الطرق. ونشير إلى انتهاج المصرف لأسلوب المؤشر الأساسي لاحتساب مخصصات المخاطر التشغيلية.

34.7 مخاطر الأعمال

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المصرف أو قطاع المصارف بصفة عامة، ومنها الاخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج اعمال المصرف. تقوم ادارة المصرف بتقييم تلك المخاطر واتخاذ الاجراءات المناسبة للتقليل بقدر الامكان من أثرها على نتائج الاعمال والمركز المالي للمصرف.

34.8 إدارة استمرارية العمل وخطط الطوارئ

يولي المصرف موضوع إدارة استمرارية العمل أهمية كبيرة وذلك عن طريق التطوير والصيانة الدورية لإدارة استمرارية العمل في المصرف لغاية تطوير المرونة التنظيمية، حيث إن إدارة استمرارية العمل هي عملية إدارية شاملة تحدد التهديدات المحتملة وأثارها على أعمال المصرف وأنشطته، حيث توفر هذه العملية إطار عمل لبناء المرونة التنظيمية التي تساعد على الاستجابة الفعالة التي تحمي مصالح كافة الأطراف ذات الصلة وسمعة المصرف وعلامته التجارية.

يحرص المصرف على تحليل آثار الأعمال لتحديد الأعمال الحرجة وفق السيناريوهات المتوقعة وتصميم وتطوير خطط الاستجابة بشكل مستمر لمواجهة الكوارث والتهديدات التي قد يواجهها بما يضمن إدارة الأزمات وضمان استمرارية العمل للمهام الحرجة بكفاءة وفعالية مع الأخذ بعين الاعتبار معايير الصحة والسلامة العامة لكافة الأطراف ذات الصلة.

يطور المصرف وبشكل مستمر خطط استرجاع الخدمات والمنتجات وفق مراحل محددة تتناسب مع السيناريوهات المعدة بما يضمن استعادة كافة الخدمات والمنتجات وبالجودة المعتمدة وفق أفضل القواعد والممارسات المعروفة، كما يحرص المصرف على توفير كافة التجهيزات والآليات اللازمة لإدارة استمرارية العمل، بما فيها تأمين العمل من المنزل (عن بعد) للمهام الحرجة ووفق أفضل الممارسات المعروفة وبما يضمن أمن وحماية المعلومات.

34.9 مخاطر الالتزام

بالنسبة لمخاطر الالتزام يحرص المصرف على تنفيذ كافة أعماله على مبدأ الامتثال والتي تستند إلى أعلى المعايير المهنية التزاماً بالتعليمات والمتطلبات الرقابية.

35 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

الإجمالي	أكثر من سنة	لغاية سنة	2025
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
			الموجودات
1,538,858,132,509	310,476,072,437	1,228,382,060,072	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
169,195,118,144	-	169,195,118,144	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
379,483,539,112	63,292,977,144	316,190,561,968	تسهيلات انتمانية مباشرة (بالصافي)
1,878,027,912	1,878,027,912	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
249,963,796,355	150,193,564,506	99,770,231,849	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
33,442,827,552	33,442,827,552	-	موجودات ثابتة
1,737,990,496	1,737,990,496	-	موجودات غير ملموسة
2,462,658,713	2,462,658,713	-	حق استخدام الأصول
13,996,706,384	2,984,628,086	11,012,078,298	موجودات أخرى
2,391,018,797,177	566,468,746,846	1,824,550,050,331	إجمالي الموجودات
			المطلوبات
8,605,336,219	-	8,605,336,219	ودائع المصارف
1,363,561,070,841	946,433,330	1,362,614,637,511	ودائع العملاء
234,135,653,116	77,498,170,447	156,637,482,669	تأمينات نقدية
34,265,814,771	-	34,265,814,771	مخصص ضريبة الدخل
33,578,239,409	33,578,239,409	-	مخصصات متنوعة
2,599,513,630	2,599,513,630	-	التزامات عقود الإيجار
56,541,470,181	54,311,544,087	2,229,926,094	مطلوبات أخرى
1,733,287,098,167	168,933,900,903	1,564,353,197,264	إجمالي المطلوبات
657,731,699,010	397,534,845,943	260,196,853,067	الصافي

35 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات (تتمة)

الإجمالي دينار عراقي	أكثر من سنة دينار عراقي	لغاية سنة دينار عراقي	2024
			<u>الموجودات</u>
1,312,558,264,753	190,118,989,977	1,122,439,274,776	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
258,176,489,159	-	258,176,489,159	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
249,401,326,896	65,700,366,885	183,700,960,011	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
1,639,440,677	1,639,440,677	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
244,540,666,190	168,540,666,190	76,000,000,000	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
28,706,749,805	28,706,749,805	-	موجودات ثابتة
1,547,367,654	1,547,367,654	-	موجودات غير ملموسة
2,854,294,553	2,854,294,553	-	حق استخدام الأصول
9,407,515,379	981,074,344	8,426,441,035	موجودات أخرى
<u>2,108,832,115,066</u>	<u>460,088,950,085</u>	<u>1,648,743,164,981</u>	إجمالي الموجودات
			<u>المطلوبات</u>
10,247,014,608	-	10,247,014,608	ودائع المصارف
1,201,251,831,525	299,500,532	1,200,952,330,993	ودائع العملاء
363,465,602,869	298,243,742,050	65,221,860,819	تأمينات نقدية
20,579,765,475	-	20,579,765,475	مخصص ضريبة الدخل
20,358,034,044	20,358,034,044	-	مخصصات متنوعة
2,960,367,540	2,960,367,540	-	التزامات عقود الايجار
23,942,847,828	23,212,123,299	730,724,529	مطلوبات أخرى
<u>1,642,805,463,889</u>	<u>345,073,767,465</u>	<u>1,297,731,696,424</u>	إجمالي المطلوبات
<u>466,026,651,177</u>	<u>115,015,182,620</u>	<u>351,011,468,557</u>	الصافي

36 التحليل القطاعي

يمثل قطاع أعمال المصرف القطاع الرئيسي للمصرف حيث يتكون من خلال ثلاثة قطاعات رئيسية هي:

التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.
الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليها المصرف تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

36 التحليل القطاعي (تتمة)

36.1 معلومات عن قطاعات أعمال المصرف

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

2025

التجزئة والشركات	خزينة	أخرى	المجموع
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
113,293,813,061	157,099,970,268	91,459,773	270,485,243,102
113,293,813,061	157,099,970,268	91,459,773	270,485,243,102
-	-	(44,752,967,733)	(44,752,967,733)
113,293,813,061	157,099,970,268	(44,661,507,960)	225,732,275,369
-	-	(34,265,814,771)	(34,265,814,771)
113,293,813,061	157,099,970,268	(78,927,322,731)	191,466,460,598
إجمالي الدخل التشغيلي			
نتائج أعمال القطاع			
مصاريف تشغيلية للقطاع			
الربح (الخسارة) قبل الضريبة			
مصروف ضريبة الدخل			
صافي ربح (خسارة) السنة			
استهلاكات			
إطفاءات			
مصاريف رأسمالية			
			1,492,433,644
			461,159,428
			6,494,506,383

2024

التجزئة والشركات	خزينة	أخرى	المجموع
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
96,919,702,291	72,062,527,403	354,787,366	169,337,017,060
(5,500,000,000)	-	-	(5,500,000,000)
91,419,702,291	72,062,527,403	354,787,366	163,837,017,060
-	-	(43,813,004,591)	(43,813,004,591)
91,419,702,291	72,062,527,403	(43,458,217,225)	120,024,012,469
-	-	(20,579,765,475)	(20,579,765,475)
91,419,702,291	72,062,527,403	(64,037,982,700)	99,444,246,994
إجمالي الدخل التشغيلي			
مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة			
نتائج أعمال القطاع			
مصاريف تشغيلية للقطاع			
الربح (الخسارة) قبل الضريبة			
مصروف ضريبة الدخل			
صافي ربح (خسارة) السنة			
استهلاكات			
إطفاءات			
مصاريف رأسمالية			
			1,347,286,834
			342,146,550
			2,859,894,987

36 التحليل القطاعي (تتمة)

36.1 معلومات عن قطاعات أعمال المصرف

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

2025				
المجموع دينار عراقي	اخرى دينار عراقي	خزينة دينار عراقي	التجزئة والشركات دينار عراقي	
2,339,378,614,033	-	741,681,890,076	1,597,696,723,957	موجودات القطاع
-	-	1,218,213,184,845	(1,218,213,184,845)	استبعاد الموجودات
51,640,183,144	51,640,183,144	-	-	والمطلوبات بين القطاعات
2,391,018,797,177	51,640,183,144	1,959,895,074,921	379,483,539,112	موجودات غير موزعة على
				القطاعات
				مجموع الموجودات
1,606,302,060,176	-	8,605,336,219	1,597,696,723,957	مطلوبات القطاع
126,985,037,991	126,985,037,991	-	-	مطلوبات غير موزعة على
1,733,287,098,167	126,985,037,991	8,605,336,219	1,597,696,723,957	القطاعات
				مجموع المطلوبات
2024				
المجموع دينار عراقي	اخرى دينار عراقي	خزينة دينار عراقي	التجزئة والشركات دينار عراقي	
2,066,316,187,677	-	501,598,753,283	1,564,717,434,394	موجودات القطاع
-	-	1,315,316,107,498	(1,315,316,107,498)	استبعاد الموجودات
42,515,927,389	42,515,927,389	-	-	والمطلوبات بين القطاعات
2,108,832,115,066	42,515,927,389	1,816,914,860,781	249,401,326,896	موجودات غير موزعة على
				القطاعات
				مجموع الموجودات
1,574,964,449,002	-	10,247,014,608	1,564,717,434,394	مطلوبات القطاع
67,841,014,887	67,841,014,887	-	-	مطلوبات غير موزعة على
1,642,805,463,889	67,841,014,887	10,247,014,608	1,564,717,434,394	القطاعات
				مجموع المطلوبات

36 التحليل القطاعي

36.2 معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف. يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في جمهورية العراق التي تمثل الأعمال المحلية ولا يوجد لديه فروع خارجية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	
			2025
270,485,243,102	9,466,430,849	261,018,812,253	إجمالي الدخل التشغيلي
6,494,506,383	-	6,494,506,383	مصاريف رأسمالية
			2024
169,337,017,060	4,005,097,887	165,331,919,173	إجمالي الدخل التشغيلي
2,859,894,987	-	2,859,894,987	مصاريف رأسمالية

37 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

قياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة

فيما يلي الافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والتي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية.

المبلغ المسجل مساوي تقريباً للقيمة العادلة

من المفترض أن القيمة المسجلة للموجودات والمطلوبات المالية قصيرة الأجل مساوية تقريباً للقيمة العادلة. ينطبق ذلك على ودائع التوفير وتحت الطلب والأدوات المالية ذات معدل فائدة متغير.

الأدوات المالية ذات المعدل الثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية ذات المعدل الثابت بمقارنة معدل الفائدة في السوق عند الاعتراف الأولي مع معدل الفائدة الحالي لأداة مالية مماثلة. يتم احتساب القيمة العادلة المقدرة للودائع التي تتقاضى فائدة بمعدل ثابت بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الفائدة السائدة في السوق لأداة مماثلة في مخاطر الائتمان والاستحقاق. يتم تسجيل القيمة العادلة للسندات المتداولة في الأسواق المالية النشطة والمنتظمة بالرجوع إلى الأسعار المعلنة في سوق الأوراق المالية. أما فيما يتعلق بالسندات التي ليست متداولة في أسواق مالية نشطة منتظمة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام تقنية التدفقات النقدية المخصومة على أساس مردود معدل الفائدة الفعلي المناسب للفترة المتبقية للاستحقاق.

تحديد القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية استناداً إلى طريقة التقييم حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

المستوى الأول: الأسعار المعلنة للموجودات والمطلوبات المالية مطابقة لأسواق نشطة.
المستوى الثاني: المعلومات غير السعر المعلن في المستوى الأول الذي يتم رصده للموجودات والمطلوبات المالية سواء بصورة مباشرة (أي الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).

المستوى الثالث: معلومات عن الموجودات والمطلوبات المالية لا تستند إلى تلك المرصودة في السوق.

37 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2025

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

1,088,554,234 - 789,473,678 1,878,027,912

2024

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

849,966,999 - 789,473,678 1,639,440,677

38 كفاية رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال البنك المركزي العراقي.

خلال عام 2020، اعتمد البنك المركزي العراقي تطبيق معيار بازل 3 في احتساب نسبة كفاية رأس المال، حيث أصبحت هذه النسب واجبة التطبيق، وبناء على ذلك تمت التغييرات في السياسات واللوائح للمصرف، والأساليب المستخدمة لإدارة رأس المال.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغييرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما يلي:

2024	2025
دينار عراقي	دينار عراقي
351,000,000,000	445,000,000,000
16,836,180,497	26,409,503,527
97,836,103,471	185,729,241,039
(1,547,367,654)	(1,737,990,496)
464,124,916,314	655,400,754,070
5,028,537,366	6,166,195,405
469,153,453,680	661,566,949,475
402,282,989,302	493,295,632,381
291,254,531,528	191,139,402,494
160,985,382,356	311,596,467,613
854,522,903,186	996,031,502,488
469,153,453,680	661,566,949,475

بنود رأس المال الأساسي:

الأموال الخاصة الأساسية:

رأس المال المكتتب به والمدفوع

احتياطي الزامي

أرباح مدورة

موجودات غير ملموسة

رأس المال الأساسي

رأس المال المساعد:

المؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة

ضمن المرحلة الأولى والثانية بما لا يزيد عن 1.25% (*)

إجمالي القاعدة الرأسمالية

الموجودات المرجحة بالمخاطر

مخاطر السوق

المخاطر التشغيلية

مجموع الموجودات والمطلوبات المرجحة بالمخاطر

المجموع

%54.90

%66.42

%54.31

%65.80

نسبة كفاية رأس المال (%)

نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)

(*) يتم الاعتراف بالمؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان.

39 الدعاوي القضائية

نظراً لطبيعة الأعمال يعتبر التقاضي شائع في القطاع المصرفي، لدى المصرف سياسات وإجراءات أنشئت للتعامل مع مثل هذه الدعاوي القضائية، حيث أن إدارة المصرف تقوم باتخاذ كل ما يلزم لتحصيل أموال المصرف. لذلك يكون اللجوء إلى القضاء ضرورة تستدعيها بعض الحالات التي استنفذت فيها إجراءات التوصل إلى حل تفاوضي، وعليه فإن المصرف أقام العديد من الدعاوي القضائية على بعض المدينين بهدف تحصيل الديون المتعثرة. من جهة أخرى قام بعض المدينين برفع دعاوى تخاصم أخرى لأسباب مختلفة.

في كلا الحالتين فإن لدى المصرف مجموعة من الإجراءات التي يتم اتباعها لتقييم تلك القضايا، يقوم المصرف بطلب استشارة فنية وقانونية حول وضع الدعاوي القضائية، وإذا وجد توقع لخسارة يمكن تحديد قيمتها، يقوم المصرف بالتعديلات اللازمة لتعكس الآثار السلبية للدعاوي القضائية على مركزه المالي.



📍 Iraq - Baghdad - Karrada Kharij
✉ info@mbi.iq
🌐 www.mbi.iq
☎ 6551